جامعـــة يحـــي فـارس
المديـــــة
كليـة العلـوم الإنسانيـة و الاجتماعيـــة
قســم العلـــوم الإنسانيـــة

المذكـــرة بعنـــوان

العلاقات التجارية بين الجزائر ودول المغارب القرنين11-12 هجري الموافق لـ 17 – 18 ميلادي.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر.

إعداد الطالبيـن
-محمد حمدوني.
-الزهراء بن مطير.

تحت إشراف:
-الأستاذة لطيفة حمصي.

السنة الجامعية
1438-1439هـ/2017-2018م


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

نتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذتنا الأفاضل

وبالأخص أستاذتنا الكريمة لطيفة حمصي، التي

قبلت الإشراف على مذكرتنا ناصحة و موجهة لنا

بملاحظاتها القيمة، وبما أفادتنا به من مادة

علمية وظفت خلال لهذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا يد

المساعدة من طلبة وأساتذة كرام إعترافا بفضلهم

وجميلهم.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي طيب الله ثراه، وآنس وحدته ووسع مدخله، وأنار وجهه يوم الدين بنوره الكريم، وجعله من أهل جنة الفردوس الأعلى، وجازاه عني وعن كل إخوتي خير الجزاء وحسن والثواب، وإلى الوالدة الكريمة أمد الله في عمرها لأنعم وأسعد في هذه الحياة بوافر بركتها ودفق حنانها وإلى شريكة حياتي وأم أبنائي إلى فلذتي "أميرة" و"محمدعثمان" وجميع أفراد أسرتي الكرام.

حمدوني محمد

الحمد لله الذي أتم علي نعمته وحقق لي ما أردته.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى...

النبع الصافي،والحضن والوافي ،إلى التي من أستلهم منها أهدافي،إلى من تحملت الصعاب والعناء ،أمي الغالية.

أحن الأنام ،إلى من وهبني الأمل والشجاعة والصبر ،وكان سندي الأول في مشواري الدراسي والمهني،أبي الغالي.

روح جدي وجدتي الحبيبين.

إخوتي الأعزاء:حسين،أمينة،عيسى وفؤاد.

زميلاتي كل باسمها ومقامها،إلى زميلي محمد من قاسمني عناء ومشقة المشوار.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الزهراء

قـائـمـة المخـتـصـرات:

الرمز	المعنى	الرمز	المعنى
ج	جزء	مر	مراجعة
دط	دون طبعة	ع	عدد
دت	دون تاريخ	ص	عدة صفحات
هـ	هجري	تح	تحقيق
ط	طبعة	تع	تعليق
م	ميلادي	تر	ترجمة
مج	مجلد	[...]	كلام محذوف
ص	صفحة		

-R. A : Revue Africaine.

-R. T : Revue Tunisienne.

-R. H. M : Revue d'Histoire Magrébine.

- R. O. A. C : Revue de l'Orient de l'Algérie et des Colonies.

-T :Tome

مقدمـــــة

إن أغلب الدراسات التي تناولت تاريخ منطقة المغرب العربي بصفة عامة، وتاريخ الجزائر في العهد العثماني بصفة خاصة، نجد ها قد أسهبت و إستفاضت في دراسة التاريخ السياسي لهذا القطر المغاربي، ومرد ذلك هو زخم الأحداث والتطورات، التي عرفتها هذه المنطقة مع بدايات التواجد العثماني بها مطلع القرن السادس عشر، وما ترتب عن ذلك من نتائج كان لها انعكاسات على المستوي المحلي، الإقليمي وحتى الدولي .

ولكن الكثير من هذه الدراسات والبحوث الأكاديمية، قد أهملت بشكل أو بآخر جوانب هامة من تاريخ هذه المنطقة، ونقصد هنا التاريخ الاقتصادي الذي له من القيمة والأهمية ما يجعله انعكاسا لمجالات أخري أو ناتجا لها سواء كانت سياسية ، إدارية، اجتماعية أو حتى ثقافية .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

بعد استكمال سنوات التكوين النظري توجب تقديم مذكرة تطبيقية، نلخص فيها جملة ما تلقيناه من معارف ومكاسب خلال هذه المرحلة ، ونطبق من خلالها طرق ومناهج البحث العلمي الأكاديمي ، فجاء هذا الموضوع الموسوم بالعلاقات التجارية بين الجزائر ودول المغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ليكلل جهود هذه المرحلة، ثم إن ميلنا لمثل هذه المواضيع التي لم تعطي حقها الوافي من الدراسة، كان الحافز والدافع لنا لتقديم بحث تاريخي يسهم في إثراء مداركنا ، ويسهم في إثراء مكتبتنا الوطنية .

- **أهمية الدراسة :**

تعتبر دراسة المبادلات التجارية من أهم المجالات الكفيلة بفهم تاريخ بلاد المغرب، خلال الفترة العثمانية، حيث أنها كانت من بين أهم حلقات الوصل التي ربطت بين أقطاره في هذه الفترة بالنظر إلى حجم وزخم الصراعات السياسية والعسكرية التي كانت قائمة بين دول المغرب من جهة، وبين القوي الأوروبية المتكالبة عليها من جهة أخري، ثم إن الموقع الاستراتيجي لهذه الدول بتواجدها على امتداد جغرافي موحد ومشترك على طول الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، جعلها تتحكم في سير المبادلات التجارية ومسالكها، في إطار ما يتفق على تسميته بتجارة العبور؛ هذه التجارة التي تجاوزت حدود هذه الدول، لتكون جزءا من مبادلات دولية نحو بلاد المشرق ونحو دول إفريقيا جنوب الصحراء وحتى مع الدول الأوربية ذاتها.

فسعينا من خلال هذه الدراسة لفهم طبيعة هذه العلاقات التي ربطت بين الجزائر وجيرانها في إطارها الجغرافي والسياسي والاقتصادي، محاولين تتبع طرق ومسالك التجارة البرية، التي كانت العصب الذي يغذي ويحرك هذه المنطقة وينعشها اقتصاديا، وفي نفس السياق يكشف لنا هذا الموضوع عن جوانب مهمة عن الأسس والمعايير التي قامت عليها المبادلات التجارية، بين دول المغرب بمعرفة أهم المراكز والمسالك التجارية التي ربطت بينها، والدور الاقتصادي الذي لعبته القوافل التجارية في تفعيل النشاط التجاري، والاضطلاع بأنواع السلع، و مختلف النقود المتداولة في التعاملات، وكذا نوعية الموازين والمكاييل المستعملة في هذه الفترة.

- **إشكالية الدراسة:**

يتمحور موضوع البحث في محاولة رسم صورة واضحة المعالم عن طبيعة العلاقات التجارية التي ربطت الجزائر بدول المغرب خلال القرنين 11-12هـ/17-18م انطلاقا من الإشكالية التالية :

ما هي صور ومظاهر العلاقات التجارية بين الجزائر والدول المغاربية خلال هذه الفترة ؟ وماهي طبيعتها ؟ وما هي العوامل المتحكمة فيها ؟ أو التي حالت دون تطورها ؟.

- **الدراسات السابقة :**

من بين أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نذكر كتاب تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن 19م لمجموعة من الباحثين، كما تم تناول هذا الموضوع في جزئيات بعض الكتب المنشورة، منها كتاب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في غدامس خلال العهد العثماني، لمؤلفه مروان محمد عمر، وكتاب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن 10هـ-16م لعمار بن خروف، وكتاب التجارة الخارجية لمحمد العربي الزبيري، وكتب ناصر الدين سعيدوني الثلاث، الجزائر في التاريخ،العهد العثماني- ورقات جزائرية، دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني- النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني.

أما فيما يخص الدراسات الأجنبية فنذكر منها دراسة لكل من :

- ECARETTE : COMMERCE DE L'ALGERIE AVEC LA FRIQUE CENTRALE ET LES ETATS BARBARESQUES .
-LAPENE : APERCU HISTORIQUE ET TOPOGRAFHIQUE SUR L'ETAT DALGER.
-FROUA : LE COMMERCE CARAVANIARES DE LA TUNISIE.
-F-ELIE DE LA PRIMAUDAIE : LE COMMERCE ET LA NAVIGATION DE LALGERIE : REVUE ALGERIENNE ET COLONIALE.
-M-KADDACHE. LALGERIE DES ALGERIAN.

بالإضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع والمقلات التي كانت نعم العون لنا في إعداد هذا البحث.

- **المنهج المتبـع:**

إن المنهج المتبع في موضوعنا يقوم على المنهج الوصفي، الذي يأخذ بعين الاعتبار الرجوع إلى المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع كما أنه، يهتم برصد الأحداث التاريخية وتتبعها خلال الفترة المدروسة، ثم اعتمدنا على المنهج التحليلي، الذي يهتم بالبحث عن الأسباب لفهم خلفيات هذه الأحداث والتطورات التاريخية، ثم اعتمدنا على المنهج الإحصائي، لرصد كميات المنتجات المعروضة وأسعارها ويظهر ذلك من خلال الجداول التي أرفقت بالدراسة.

- **خطة البحث :**

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، إضافة إلى مدخل وخاتمة، وقسم كل مبحث إلى مطالب اندرجت تحته عناصر، كل هذا من أجل تسهيل عملية الإطلاع على هذا العمل.

المبحث الأول: تطرقنا فيه لأهم الطرق التجارية في بلاد المغرب من خلال مطلبين، **المطلب الأول** اختص بتحديد أهم الطرق و المسالك التجارية والمخاطر التي تهدد هذه التجارة وطرق وسائل تأمينها، **المطلب الثاني**: خصص لأهم المراكز التجارية والعوامل المتحكمة فيها.

المبحث الثاني: خصص للمبادلات التجارية بين دول المغرب من خلال ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول:** تناولنا خلاله العلاقات التجارية بين الجزائر و المغرب الأقصي.
- **المطلب الثاني:** تناولنا خلاله العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس.
- **المطلب الثالث:**تناولنا خلاله العلاقات التجارية بين الجزائر وطرابلس الغرب.

من خلال هذا المبحث قمنا بتحديد أهم الطرق التجارية، التي ربطت مدن الجزائر التي كانت محور الدراسة، ومختلف ممدن بلاد المغرب، وتحديد موقعها والأماكن التي تقطعها، وكذا المسالك الصحراوية التي عبرتها القوافل التجارية البرية، والتي ربطت مدن وواحات الجزائر ببلاد السودان، في إطار تجارة العبور الصحراوية، وتحديد أهم المراكز وأسواق التبادل التجاري، واستعراض أهم الصادرات والواردات التي كانت محل التداول، ثم العوائق والمخاطر التي اعترضت هذه التجارة.

المبحث الثالث:

فقد خصصناه للنظم التي تضبط العلاقات التجارية، حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مطالب **المطلب الأول** بينافيه طرق الرقابةعلى الأسواق، وأنواع السلع المتداولة والعوامل المتحكمة في الأسعار، و أنواع الضرائب المفروضة على السلع والتجار، **المطلب الثاني** تناولنا فيه أهم الموازين والمكاييل والقياسات المستعملة في التعاملات التجارية ببلاد المغرب، **المطلب ثالث** خصص للعملة الجزائرية في العهد العثماني، من خلال تحديد نوعيتها وقيمتها، والتعريف بمختلف العملات التي كانت متداولة في الأسواق التجارية الجزائرية، سواء المغربية منها أو الأوربية.

- **التعريف بالمصادر:**

إن البحث في موضوع العلاقات التجارية بين دول المغرب خلال القرنين 17و18م، دفعنا إلى التعامل مع مختلف المصادر، من كتب التاريخ ككتب الرحالة وكتب الجغرافية، وكتب الفقه و النوازل وكتب الحسبة بحيث أفادتنا في هذا الموضوع ومنها :

كتاب " كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب" لأبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي المتوفى سنة 914هـ/1508م، وتكمن أهمية الكتاب أن مؤلفه جمع فتاوي الفقهاء الذين سبقوه في مختلف القضايا البيوع والمعاملات التجارية، وكان هذا الكتاب بمثابة أداة بحث مهمة بالنسبة لموضوع دراستنا خاصة الجزء السادس المتعلق بقضايا السوق، ومبينا أيضا وسائل التعامل المالي .

- كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر (ت.289هـ/901م) الذي تضمن مجموعة من الأسئلة طرحت علية والمتعلقة بقضايا السوق، مما أفادنا في ذكر التوجيهات التي وجهت لصاحب السوق أو القائم عليه (المحتسب).

-كتاب"صورة الأرض"لأبي القاسم محمد بن علي بن حوقل حيث، يعتبر هذا الكتاب مصدرا أساسيا في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلاد المغرب، وتكمن أهمية الكتاب في كونه قد جمع مادته أثناء رحلته واشتغاله بالتجارة، ووقوفه على المعاملات التجارية بنفسه، فجاءت معلوماته في كثير من المواضيع دقيقة في التجارة، وقد أفادنا هذا المصدر أثناء الحديث عن الضرائب المفروضة بالإضافة إلى ذكره لمنتجات بلاد المغرب فأفادنا بذلك في ذكر قائمة متنوعة من السلع المتبادلة داخليا و خارجيا .

- الحسن بن محمد الورثيلاني: (1193هـ-1194هـ)/ (1779-1780م) نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار الرحلة الورثيلانية.

– الصعوبات :

من جملة العراقيل والصعوبات التي اعترضتنا ، قبل أن يخرج هذا البحث في الصورة التي هو عليها ما يلي:

1– قلة المادة الخبرية بموضوع التجارة الخارجية (تجارة القوافل) بين دول المغرب خلال هذه الفترة.

2– صعوبة التعامل مع بعض المصادر، مثل كتب الفقه والنوازل، و صعوبة تحديد الإطارين الزماني والمكاني مما دفعنا لتوظيفها في البحث ضمن مجالها التاريخي.

3– اتساع المجال الجغرافي للدراسة، صعب علينا الإلمام بمعظم تفاصيل ودقائق الموضوع.

4– قصر الفترة الزمنية المحددة لإعداد هذا البحث بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة الواسع.

في الأخير نرجو أن نكون قد أسهمنا ولو بقليل من الجهد، في إبراز طبيعة وماهية العلاقات التجارية بين الجزائر ودول المغرب، على أمل أن يكمل المشوار في هذا المجال آخرون يستدركون ما فاتنا.

كما يجب علينا شكر كل الذين أسهموا معنا في إنجاز هذا العمل ونسأل الله أن يجزي الجميع خير الجزاء وعلى رأسهم الأستاذة لطيفة حمصي الأستاذة المشرفة على هذا البحث.

مدخـــــل

الباحث في العلاقات التجارية بين أقطار المغرب العربي يجد أنها كانت دوما قائمة بشكل أو بآخر وفي كل العصور، مهما كانت القوى الحاكمة فيها، وهي أوضح ما تكون في المجال التجاري ولاسيما في المناطق المتجاورة، أو التي تمر منها قوافل التجارة والحج، ويجد الباحث المتصفح لتلك العلاقات، أنها كانت تتأثر بعوامل عديدة داخلية وخارجية، بعضها موروث وبعضها الآخر مستجد فتميل تارة نحو القوة والازدهار، وتارة أخري نحو الضمور والانكماش، ولكنها لم تصل أبدا إلى حد القطيعة ولو أراد ذلك بعض الحكام[1].

وفي سياق هذا البحث رصد لتلك العوامل، وانعكاساتها على العلاقات التجارية، ومظاهر تلك العلاقات واهم المراكز والمسالك التجارية، واهم السلع والمواد التي كانت محل التبادل التجاري ومن اجل الوقوف على حيثيات وطبيعة العلاقات التجارية المغاربة خلال الفترة المدروسة؛ وجب علينا معرفة طبيعة الأوضاع السياسية لهذه الأقطار، لما لها من تأثيرات واضحة المعالم والدلالات التي تتحكم فيها، والتي تعد الجزائر محورها ومركزها بحكم موقعها.

تميزت الحياة السياسية في الجزائر منذ مطلع القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وإلى غاية القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر الميلادي بعدم الاستقرار، وتعاقب عدة أنظمة سياسية، عبر فترات تاريخية محددة، أولها فترة حكم الباي لارباي (924-997هـ) 1518-1588م التي أرخت لاستقرار الحكم التركي بالجزائر، بفضل جهود الأخوين عروج وخير الدين بربروسة وانتهت بتنحية علج علي من مقاليد السلطة.

وثانيها فترة حكم الباشوات 979-1069هـ /1587-1659م الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وثالثها فترة حكم الأغوات القصيرة 1069-1082 هـ 1659-1671م والتي عرفت خلالها الجزائر، اضطرابا في نظام الحكم وفوضى في شؤون الإدارة، أما المرحلة الرابعة

1- عمار بن خروف: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب، القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2008 ،ص 06.

والأخيرة؛ فهي فترة الديات التي استمرت من دون انقطاع من 1082-1143هـ/1671-1830 وعرفت فيها الجزائر مقومات السياسة، والسيادة وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية [1].

ويرجع هذا إلى طبيعة الوجود التركي في الجزائر، فسياسة الأتراك اتجاه البلدان التي انضوت تحت حكمهم، كانت تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه البلدان الخاضعة، مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا، أما في المناطق النائية فكان مجال تدخل السلطة المركزية يتضاءل نسبيا [2].

فمنذ دخول الجزائر تحت حكم الباشاوات (979-1069هـ) - (1587/1659)؛ أصبحت ولاية عادية يتولى شؤونها أحد الباشاوات، الذين حددت فترة حكم كل واحد منهم ب ثلاث 03 سنوات، ولم يكن للباشاوات القادمين للايالة، أساس أو سند محلي بين القوي التي كانت تسيطر على أوضاع الجزائر فكان همهم الوحيد جمع الأموال، وكان لهذا الشعور دور في خلق الانفصال بينهم وبين الرعية، وهذا ما يفرقهم عن البايلربايات؛ الذين كانوا زعماء للجهاد بينما هم مجرد موظفين ترسلهم اسطنبول لخدمة السلطان العثماني في الجزائر [3].

ولقد تداول على حكم الجزائر في هذه المرحلة أكثر من أربعين باشا، تجدد تعيين البعض منهم أكثر من مرة، وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على أيدي الأوجاق، وكان عهد معظمهم قصيرا وكانوا مثل غيرهم من الباشاوات العثمانيين يشترون مناصبهم بالمال، ولهذا كان همهم الوحيد جمع الثروة [4].

أما في المغرب فقد حاول سلاطين المغرب السعدي تحقيق مغرب الموحدين، وهذا ما أشار إليه المؤرخ المغربي التمكروتي بقوله"...والعثمانيون إنما عملوا وقادوا الأمر في الحقيقة نيابة، وأمانة يؤدونها إلى من هو أحق بها وأهلها هم موالينا وسادتنا الشرفاء ملوك بلادا لمغرب..."[5]

---

1 - ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ،العهد العثماني، دط الشركة الوطنية للكتاب،الجزائر1984، ص13.

2- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مطابع ألف باء، د ط، دمشق،1989 ص 54 .

3 – حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة الجزائر،ط 2008 ، ص 132-133.

4 - نفسه: ص 134.

5- أبو الحسن عمر بن علي التمقروتي: النفحة المسكية في السفارة التركية، تق وتح محمد الصالحي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة،2007 ص47.

لقد كانت هناك وشائج تاريخية قديمة، تربط تلمسان والأسر التي تعاقبت على الحكم في المغرب،فوجد هؤلاء قاعدة شعبية يستندون عليها لتهديد التواجد العثماني بالجزائر، وازداد التنافس حول هذه المدينة الحضارية الإستراتيجية، فالذي يسيطر عليها يملك أسبقية التدخل في عمق المغرب والجزائر، زيادة على كونها محطة تجارية هامة، لهذه الأسباب كانت منذ البداية مطمعا لحكام المغرب وهدفا لغزواتهم التوسعية منذ العهد المريني[1] .

وقد كانت الخلافات في القرن السادس عشر مع حكام الجزائر العثمانيين، تدور حول مراقبة تلمسان والمناطق المحيطة بها، ومن المعروف أن سلاطين المغرب وقفوا حجرة عثرة أمام التوسعات العثمانية في غرب الإيالة الجزائرية، وكان الهدف العثماني من المشاريع التوسعية، هو تحقيق السيطرة على طريق الذهب الذي يربط المغرب ببلاد السودان، والوصول إلى المحيط الأطلسي لفك الحصار الذي فرضته البرتغال على الدولة العثمانية جنوب القارة الإفريقية.

ولقد ساهم العثمانيون في الجزائر منذ مطلع القرن السابع عشر 17م على تجزئة المغرب الأقصى إلى إمارات تابعة للإشراف، والزوايا والطرق الصوفية، وحالت المنافسة القبلية وعداوة الأمراء السعديين وأتباعهم من رجال الدين دون توحيد المغرب الأقصى[2].

ولقد لخص الحسن الوزان هذه الوضعية قائلا:"...ولقد إستقر الملوك في بني زيان 300 سنة غير أنهم اضطهدوا من قبل ملوك فاس؛ أي بني مرين الذين احتلوا تلمسان عشرات المرات؛ حسب ما جاء في التاريخ، كان مصير ملوك بني زيان حينئذ إما القتل أو السجن أو الفرار إلى المغارات عند جيرانهم الأعراب، وتعرضوا أحيانا أخري للطرد من قبل ملوك تونس..."[3].

أما بخصوص تونس وطبيعة علاقتها مع الجزائر، فمنذ البداية سعى حكام الجزائر لضمان مسايرة الحكام التونسيين لهم ضمن الإطار العام للحكم العثماني في شمال إفريقيا؛ حيث كان الوضع الإداري في تونس في هذه الفترة متدهورا، وكان أمر البلاد خاضعا للزعامات المحلية؛ التي كانت تتأرجح بين الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وبين الموالاة للسلطة المركزية وابتداء من تاريخ 981هـ-

---

[1] - هلايلي: المرجع السابق، ص 54-55.

2- هلايلي: نفسه،ص55.

[3] - الحسن بن محمد الوزان: **وصف إفريقيا**، تر:محمد حجي ومحمد الأخضر، ط1 ج 2 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان1989 ص08.

1573م تحولت تونس إلى إيالة عثمانية مستقلة، وتباعدت بذلك سياسة تونس عن الجزائر تباعدا كبيرا بتكوين باشويتين مستقلتين عن بعضهما البعض، وسعت السلطة العثمانية مرارا وتكرارا إلى فض النزاعات بينهما بسبب الحدود والحث على ضرورة توحيد الجهود لمواجهة الخطر الأجنبي الذي يهدد الدولتين، ولقد ضل دايات الجزائر يشجعون المنافسات الأسرية في تونس؛ من اجل التدخل في شؤونها الداخلية والحصول على امتيازات من الأطراف المتصارعة؛ ففي سنة 1148هـ/ 1735م تمكن الجزائريون من تنصيب حليفهم على باشا (1153-1170هـ) (1740/1756) بايا على تونس[1].

أما عن طرابلس الغرب، فلم يختلف الحكم العثماني فيها عن غيرها من الولايات العثمانية فقد عين العثمانيون واليا لحكم هذه الولاية، وكان القائد البحري طرغود أول والي عليها؛ حيث عمل هذا الأخير على فرض نفوذ الدولة العثمانية على شواطئ ليبيا كلها، وترك إدارة الأقاليم الداخلية للحكام المحليين، وزعماء القبائل واكتفى الباب العالي بأن تحمل إليه الضريبة السنوية، ولم يبذل العثمانيون جهدا لإنعاش البلاد وتطوير اقتصادها، مما أدي إلى ضعف نفوذ السلطان العثماني فيها واقتصر على ذكر اسمه في الخطب، ما شجع الكثير من الأهالي للامتناع عن دفع الضرائب.

وكانت السلطة العثمانية تكثر من تغيير ولاتها في ليبيا؛ خشية الانفصال عنها وقد ترتب عن هذا التغيير المستمر في الولاة أن زاد نفوذ الجنود الانكشارية واستبدوا، ما اضطر الولاة لاسترضائهم وساعدت كل هذه العوامل على إضعاف نفوذ الولاة، فاضطرب الأمن وكثرت الفتن وزاد تدخل رؤساء الجند في أمور الدولة، بالإضافة إلى ازدياد نفوذ القراصنة[2].

[1]- هلايلي: المرجع السابق ،ص42-46 .

2 - شوقي عطاالله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،ط1977،ص131-132.

المبحث الأول:

أنواع الطرق التجارية في بلاد المغرب

أ /- الطرق والمسالك

ب /- كيفية تأمينها

ج/- المراكز التجارية

د /- العوامل المتحكمة فيها

تعد الطرق التجارية إحدى أهم الآليات في عملية التبادل والتنشيط التجاري؛ لأهميتها في عملية التنقل[1] ،فخلال العهد العثماني كانت الجزائر تتوفر على شبكة من الطرق التي تربط بين جل المناطق وتضمن تنقل الأفراد، وكذا القوافل؛ حيث تعتبر شبكة المواصلات البرية الأهم لإقامة علاقات مباشرة بين الدول؛ وخاصة التجارية منها وبقدر ما تتوفر فيها الشروط اللازمة من قرب واتساع في المسالك وتوفر للماء ومحطات الاستراحة واستتباب الأمن فيها، بقدر ما تكون عاملا ايجابيا في قيام العلاقات بين الدول بشكل متطور وخاصة المغاربية منها؛ والتي تمتاز بوحدة التضاريس والموقع الاستراتيجي[2]

المطلب الأول: أنواع الطرق التجارية وكيفية تأمينها:

1- الطرق التجارية:

أشرنا سابقا إلى أهمية هذه الطرق التجارية، ولذلك يتوجب علينا الوقوف على طبيعتها واهم النقاط التي تربطها؛ حيث تتوفر بلاد المغرب على شبكة متنوعة من الطرق التجارية، التي سهلت ربط المدن والمراكز التجارية، وقد كان لهذا تأثير كبير في انتعاش التجارة والمبادلات التجارية.

أ-الطرق البرية:

نشأت شبكة من الطرق التجارية البرية بين مدن بلاد المغرب،[3] وبقي معظمها معتمدا أما البعض الأخر فقد زال نتيجة عوامل السياسية، **فتيهرت** التي كانت تعد مركزا تجاريا ثم أفل نجمها لصالح المسيلة وأشير بعد سقوط الدولة الرستمية

ب-الطريق الساحلي:

يقطع الساحل ابتداء من برقة إلى المحيط الأطلسي، مرورا ببونة بجزائر بني مزغنة، تنس وهران، تبسة وكانت هذه المدن محطات تجارية للتجارة البحرية، وارتبطت بالمناطق الداخلية ذات الإنتاج الزراعي والصناعي عبر مسالك فرعية[4].

---

[1]- عبد القادر حليمي: جغرافية الجزائر ،دراسة طبيعية بشرية واقتصادية، الجزائر 1983، ص 239.

[2]- عمار بن خروف: المرجع السابق، ص 67.

[3]- أنظر الملحق رقم (1) .

[4]- أبو القاسم النصيبي بن حوقل: المسالك والممالك، دط، دار ليدن المحروسة، القاهرة1872م، ص352.

ج- الطريـق التلـي:

ويطلق عليه اسم السلطاني، يمتد من الشرق نحو الغرب، وهو مراقب من طرف السلطات العثمانية في الجزائر، يربط الجزائر بالمناطق المجاورة، شرقا بتونس وليبيا، وغربا بالمغرب الأقصى، وجنوبا بالسودان والسودان الغربي[1].

أما في ما يخص مراحله، ففي المغرب الأقصى ينطلق من فاس، تازة، وجدة ليتصل في الجزائر بقسنطينة ثم تونس فالقيروان ثم طرابلس وبرقة ومنها إلى القاهرة[2].

أما في الجزائر فهو يربط بين المدن الواقعة بالتل، وبالأخص بين حواضر بايلك الشرق وبايلك الغرب، ففي بايلك الغرب ينطلق من الجزائر باتجاه وهران مسيرة تسعة أيام[3].

مع العلم أن هذا الطريق لقي اهتماما كبيرا من قبل السلطة التركية في الجزائر، دون غيره من الطرق؛ وهذا من اجل تسهيل تحصيل الجباية (ضريبة الدنوش) من مختلف مناطق الإيالة، إضافة إلى تسهيل الحكم الإداري بالبايلك[4]؛ فكان له دور هام في انتعاش الحواضر الكبرى التي كان يربط بينها[5].

أما أقسامه في تونس، فهو يصل بين تونس العاصمة ومدينة الكاف، وصولا إلى الجهة الشرقية للجزائر، ليتصل بنظيره في قسنطينة، سطيف، البويرة(حمزة) فالجزائر مرورا بالمراحل التالية: الخروب واد الزناتي (قالمة) مجانة، مجاز عمر، سوق أهراس ثم الكاف فالقيروان ومنها إلى عاصمة الإيالة التونسية[6].

---

1 – محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، الشركةالوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1984،ص23.

2- RAIMOND THOMASSY : LE MAROC ET CES CARAVANE , ON RELATION DE FRANCE AVEC CETTE EMPIRE , DEUXIEME EDITION , PARIS,1845.P30.

3 –أبو القاسم الزياني: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا،تح، عبد الكريم الفيلالي،دار المعرفة للنشر والتوزيع، المغرب،ط،1991،ص148-149.

4 – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني،(1830/1792)دط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1984 ،ص،159-162.

5 –ناصر الدين سعيدوني ،المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ،العهد العثماني،دط ، الشركة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984ص 73.

6 –TOMASSY :OP-CIT-P30.

أما في ليبيا، فبعد أن يقطع كل المحطات التي يمر بها، في كل من المغرب الأقصى والجزائر وتونس، تكون محطاته التالية طرابلس، ثم برقة ومنها إلى القاهرة ومكة فهو ينطلق من مدينة قابس التونسية، متجها نحو طرابلس ثم سرت ثم اجدابيا وبرقة فمصر وقد أوردها الورثيلاني[1] في رحلته مع بعض التفصيل[2].

د- الطريق الصحراوي:

يربط بين الأقاليم الجنوبية لبلدان المغرب العربي، وهو أكثر نشاطا وحيوية؛ خاصة بعد أن عرفت منطقة البحر المتوسط تحول طرق التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي،[3] إذ استحوذت على أهم تجارة وهي تجارة العبيد والملح وريش النعام، كما انه أقصر مسافة مقارنة بالطرق التلي[4] ففي المغرب الأقصى ينطلق من عدة جهات، مثل مراكش ليلتقي المسافرون والحجاج والتجار في تفيلالت (سجلماسة قديما)، وقد ذكر العياشي ذلك في بداية سفره نحو المدينة"...وزاد معنا بعض الإخوة والجيران ممن هو في تخلفه حيران...إذ كنا في أشد ما يكون من القلق خوف تفويت الركب، لأنهم عازمون على الخروج من سجلماسة..."[5]

وبعد الخروج من سجلماسة فهناك مناطق أخري تختلف باختلاف مكان إقامة المسافر، مثل: أم الحران، العطشانة، الحفيرة، الزناتية، السويريق، وقارة، أم الياس، وفجيج[6].

---

1 – عبد الرحمان عزي: التواصل القيمي في الرحلة الورثيلانية، الموسومة بنزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار،من تأليف سيدي الحسن بن محمد الورثيلاني،1125-1193هـ،مؤسسة الكنوز والحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011،ص 34.

2- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية،دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2 ، الجزائر2008ص 531.

3_ارزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830)،دار الكتاب العربي،الجزائر2009، ص 349.

4- سعيدوني: المرجع السابق، ص 486.

5- أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي: الرحلة العياشية، تح، سعيد الفضلي،وسليمان القرشي،مج1، الإمارات العربية دار السويدي للنشر والتوزيع،2006،ص 68-69.

6 – محمد القاضي: رحلة أبي مدين الدرعي الحجازية، لأحمد الصغير السوسي، مجلة التاريخ العربي ع51 الإمارات العربية المتحدة،د س ن ،ص 306.

أما في الجزائر فينقسم إلي طريقين:

1- طريـــق القصـور:

ويكون بمحاذاة الأطلس الصحراوي، مرورا بالغرب اتجاه الشرق عبر المحطات التالية: بشار بوسمغون، الغاسول، قيشير، عين ماضي، تاجموت، الاغواط، دماط، البرج، غيران، قمرة، سدي خالد، أولاد جلال، العرش، بسكرة، سيدى عقبة، أم الخير.[1]

2-طريـــق الواحـات:

وهو يتوغل بأعماق الصحراء ليمر بتوات؛[2] التي تعد نقطة أساسية تعبرها القوافل التجارية والدينية؛ لما تميزت به من كثرة الأسواق ورخص للسلع والبضائع وفيما يخص مراحل هذا الطريق لخصها العياشي في رحلته كالتالي:

فـي المغـــرب: مراحله هي : سجلماسة، عين العباس، الرفاعية، وادي جير.

فـي الجزائـــر: وادي الساورة، طاية الحمار، قرية آجلي، قري بني عباس، قرية بشير، فم الدفع قرية تاساية، توات، اوكرت، اولاد محمود، وادي ايمكيدن، قرية والا، القليعة، زيرارة، الجديد، الحماد، مكوسة، وادي ريغ، بلدة، أكرك، تماسين، تقرت، وادي سوف، ماء الرياح،

فـي تونـــس: قري نقزاوة، زاوية جمتة، بلدة زريق، قرية عرام، ودي السمار، واد بوشعير، ابن كودان.

فـي ليبيـــــا: برج الملح، الزوارات الغربية والشرقية، وزواغة، زاوية صرمان، انزور، طرابلس ، برقة ثم إلى بلاد مصر والحجاز[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هو وقوع اغلب محطات هذا الطريق في الإقليم الجزائري، وذلك راجع إلى المساحة الشاسعة له، والى رخص أسعار السلع والبضائع في أسواقها.

1- ناصر الدين سعيدوني: شبكة المواصلات بالجزائر أثناء العهد العثماني،ضمن كتاب البحرية والطرق التجارية العثمانية،إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي،أعمال المؤتمر العالمي الثامن للدراسات العثمانية، الذي نظم من 15الى 18اكتوبر 1988عن الولايات العربية خلال العهد العثماني، رقم12 ،تونس ،مؤسسة التميمي للبحث والمعلوماتية2000 ص 65.

2- سعيدوني: المرجع السابق، ص 71.

3- العياشي: المصدر السابق ، ص 75-135.

الطريق البحري:

يربط بين الموانئ المغاربية، إذ كانت هناك رحلات بحرية تتم بين هذه الأقطار، وقد ترك لنا التمكروتي مسارها انطلاقا من تيطوان، مرسي، تارغا، بادس، فورك، جزر، ملوية، هنين ، مستغانم ،تنس، شرشال، الجزائر، دلس، بجاية، جيجيل، مرسى القصب، القل، بونة، ثم إلى بنزرت، فطرابلس[1].

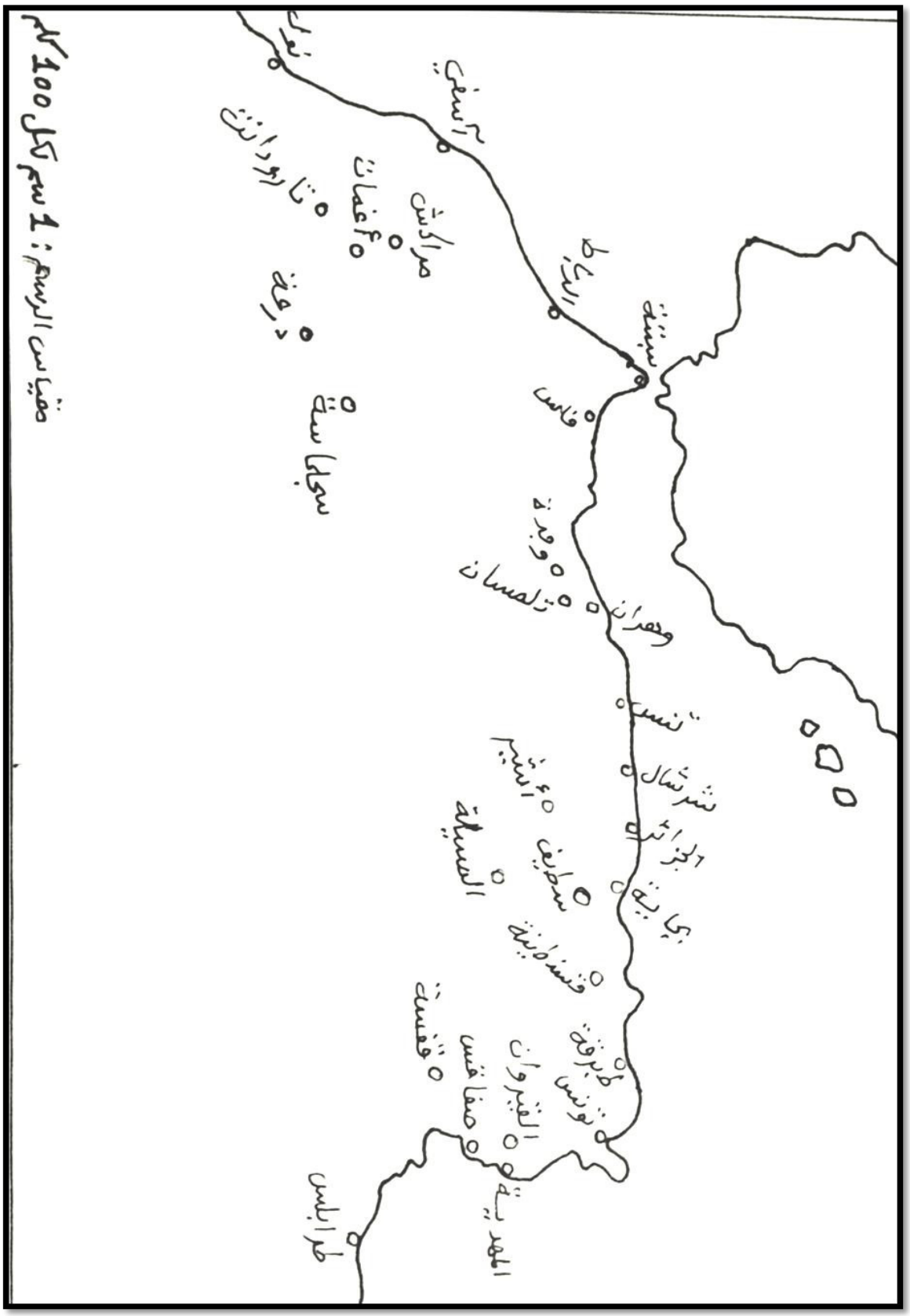
إذ يقوم التجار خلال هذه الرحلات بالتبادل التجاري، وقد أورد ابن حوقل هذه الموانئ في مؤلفه صورة الأرض على شاكلة ميناء طرابلس، المهدية ،ميناء، بجاية الذي وصفه بأنه من أهم الموانئ التجارية ،كذلك ميناء تنس ووهران، ميناء طنجة وميناء سبتة[2].

وبإجراء مقارنة بسيطة بين ما أورده التمقروتي وابن حوقل نستنتج أن مراكز ومحطات هذا الطريق لم تتغير كثيرا وذلك لأهميتها الإستراتيجية.

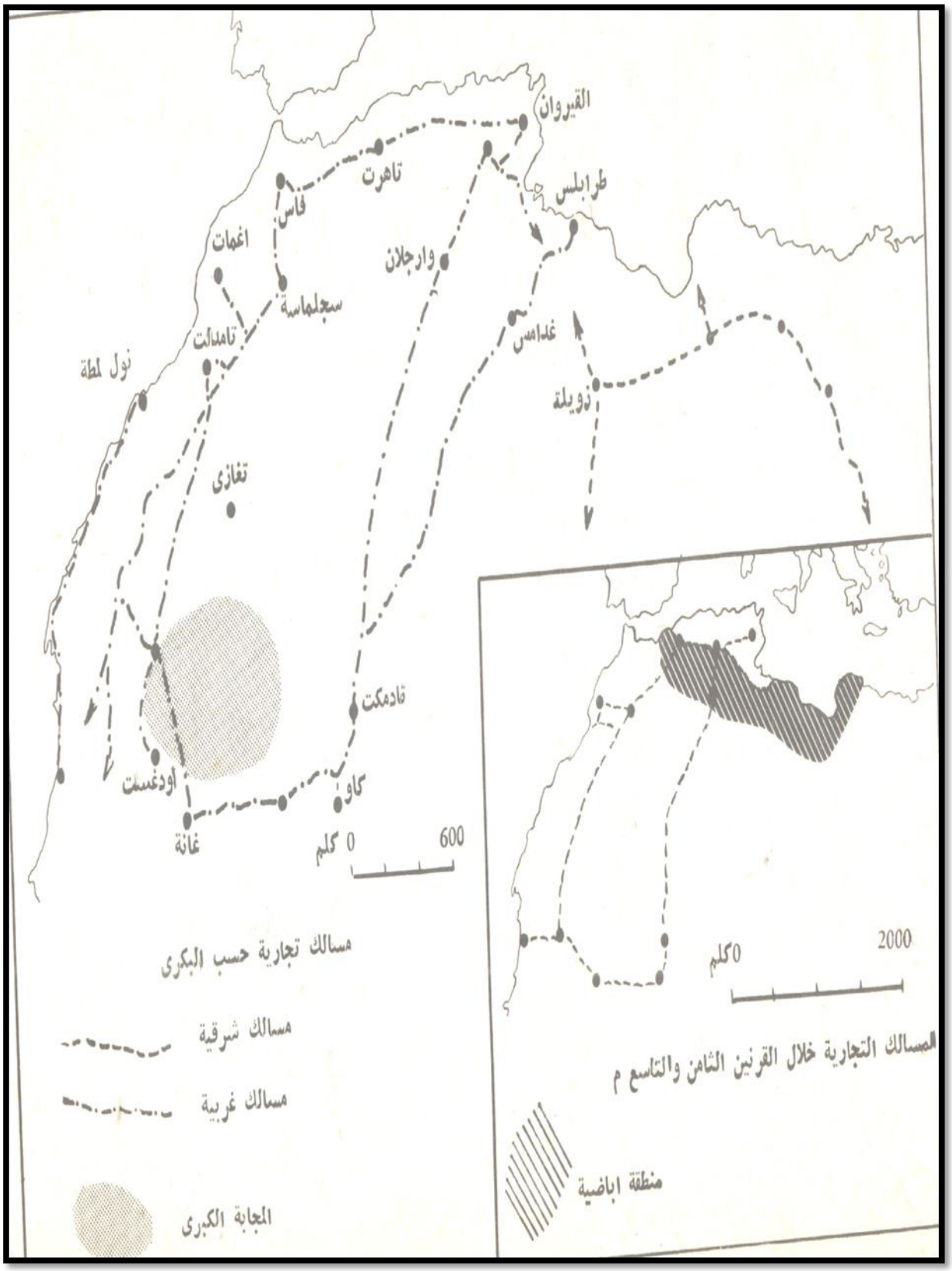
[1] – التمقروتي: المصدر السابق، ص 24-25 .

[2] – ابن حوقل: صورة الأرض، د ط دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، تونس،1992، ص 69-77.

– الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي،ص230.

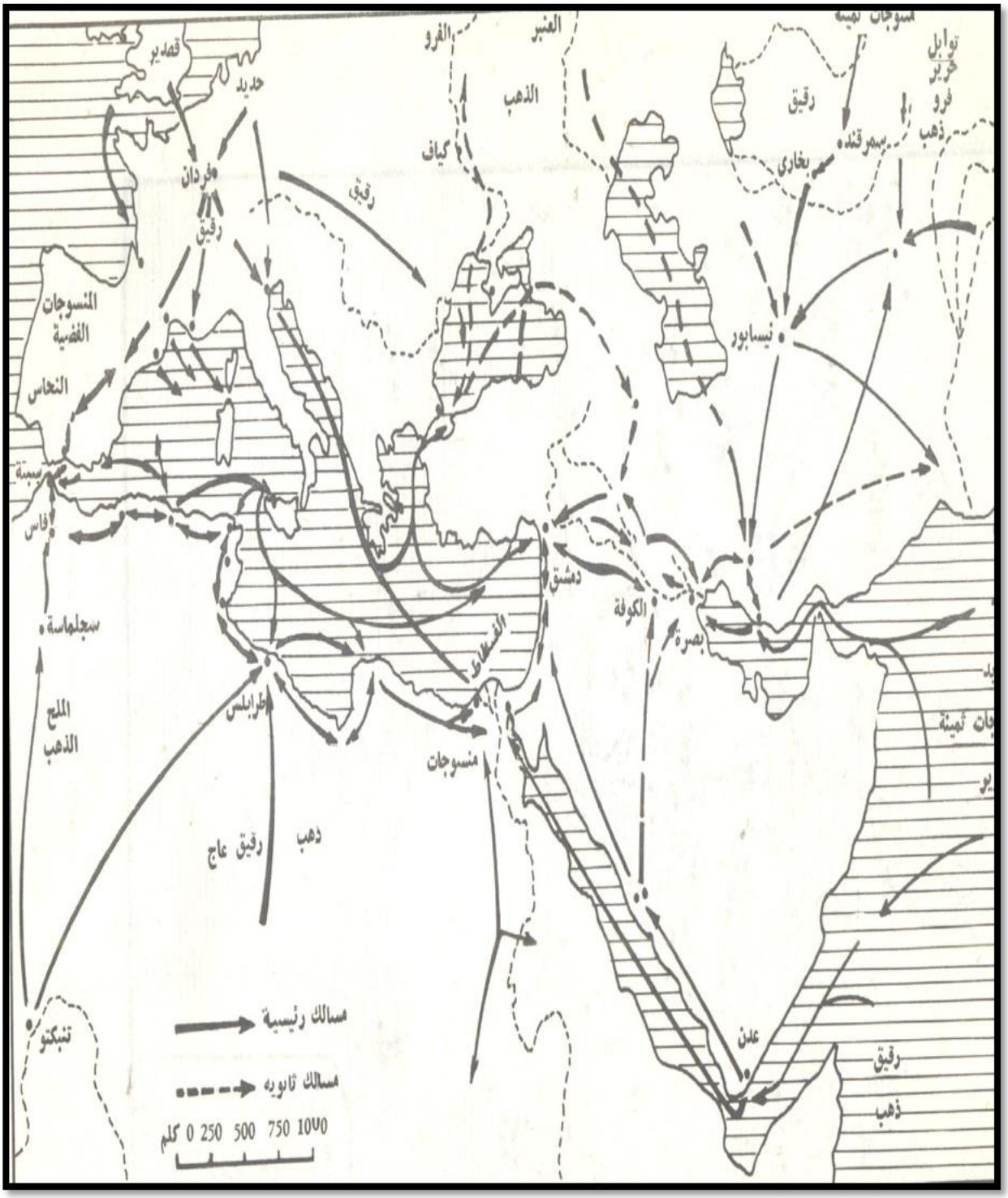


– الحبيب الجنحاني المغرب الإسلامي ص231.



خريطة للمسالك التجارية من القرن (2-5هـ/8-11م)

الحبيب الجنحاني المغرب الإسلامي ص 232.



2- المخاطر التي تهدد الطـرق التجاريـــة والتجارة:

تعد سلامة القوافل من أهم شروط نجاح تجارتها وربحها؛ حيث كانت القوافل التجارية المغاربية تعاني من ظاهرة اللصوصية والسرقة؛ التي تحدث عنها الكثير من الرحالة بإسهاب في رحلاتهم بين مختلف الأقطار المغاربية.

وحسب ما ذكره ابن خلدون"...إن حدوث العدوان على الناس في أموالهم، يذهب الأمان والتحصيل والاكتساب، لما يرون أن غايتها ومصيرها انتهي من أيديهم، وبالتالي كان السعي وراءها مستحيل..."[1]

وكانت ظاهرة اللصوصية، ومخاطر الطريق تعترض تجارة القوافل على الحدود بين الدول المغاربية،[2] وإذا تتبعنا هذه الظاهرة نجد مثلا بين الجزائر والمغرب خلال القرن السادس عشر16م، وحسب ما أكده الحسن الوزان في وصفه للطريق المؤدية من فاس إلى تلمسان قائلا:"...قلما ينجو التجار من شرهم، لا سيما في فصل الشتاء..."[3]

وحتى ركب الحج لم سلم منها رغم قدسيته، فقد ورد في رحلة أبي مدين الدرعي وصفه لمحطة فجيج قائلا:"... وهذه أول بلاد اللصوص، لما صلينا العشاء تداعت علينا اللصوص تداعي الذئاب، وتخطف اختطاف الثعالب، فلم نزل معهم بالبارود والصياح إلى الصباح، وما رأينا قبلهم اقل حياء وأجسر منهم..."[4].

ومن الجزائر إلى تونس لم تسلم القوافل أيضا من ذلك، بل تفاقمت أكثر كونها مناطق عبور خاصة بقوافل الحجيج، وتجلت هذه الظاهرة بشكل أوضح في المناطق الصحراوية؛ إذ كانت تجارتها عرضة للصوص وقطاع الطرق.

---

[1]- عبد الرحمان بن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، طبعة مصححة، إعتنى بها حبيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض السعودية دس ن، ص 144.

[2]- انظر الملحق رقم 04.

[3]-الوزان: المصدر السابق ،ص 08 .

[4]- القاضي: المصدر السابق ،ص148.

سواء كانوا من البدو الرحل أو الطوارق الملثمين[1]؛ أو من القبائل التي تتزعم الصحراء كقبيلة ورغمة؛ التي كانت تقوم بأعمال قطع الطريق على الأراضي التونسية[2].

حتى إيالة طرابلس الغرب لم تسلم من اللصوصية وعرفت إستفحال هذه الظاهرة المهددة للقوافل التجارية، مما أدي إلى تفضيل العديد من التجار ارتياد طريق البحر انطلاقا من طرابلس إلى تونس، وهذا بسبب عدم توفر الأمن على طريق البر بين غدامس وتونس، فقد أورد الورثيلاني "أن الركب كان يحرس ليلا من السراق إلى غاية مغادرتهم "[3].

وهذا ما أدي حتما إلى تراجع قيمة صادرات التجارة البرية وبشكل كبير.

وبعد استعراضنا لبعض الشواهد الدالة على حالة اللأمن؛ التي كانت تعترض تجارة القوافل، عمد التجار لاتخاذ مجموعة من الاحتياطات والتدابير لدرئ أي خطر أو طارئ يحدق بهم وبأملاكهم ومن ذلك:

– إسناد مهمة حراسة القوافل وتأمينها إلى القبائل ذات النفوذ المحلي، وأهمها قبيلة ورغمة على الحدود التونسية الصحراوية، وقبيلة الشعامبة في الجنوب الجزائري، وأولاد محمد في فزان بليبيا؛ حيث تضمن هذه القبائل الحماية والمرافقة لهذه القوافل، لإنجاح عملية التبادل التجاري والكسب المادي، كما يقوم تجار القوافل بتزويد قوافلهم بالسلاح من اجل الدفاع عن أموالهم والتصدي للصوص[4].

فقد ذكر العياشي في الركب الذي رافقه أنه"... تسمر الناس للقتال وأخرجوا عدتهم، وهيئوا آلة حربهم..."[5] كما تم توظيف وتنظيم استعلامات مهمتها تبليغ القافلة بأي خطر

1 – يحي بوعزيز: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من القرن 16م إلى مطلع القرن20م، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر2001 ص 132.

2 – الأغواطي: رحلة الأغواطي الحاج إبن الدين في شمال إفريقيا والسودان والدرعية، تر و تح، أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر 2001 ص 102.

3 –الحسن بن محمد الورثيلاني :نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، (الرحلة الورثيلانية)، مطبعة بيروت فونتانا الشرقية، الجزائر 1908، ص 170.

4 – بوعزيز: المرجع السابق،ص 133.

5 – العياشي: المصدر السابق، ص 112.

يهددها، للاحتياط أو الاستعداد للمواجهة، خاصة على الطرق الصحراوية، وقد أطلق عليها اسم شرطة الصحراء،[1] وإن اشتد الخطر فإن القافلة تقوم في بعض الأحيان بتغيير الطريق إلى مسلك آخر إن وجد، أو التوقف ريثما يزول الخطر لتفادي قطاع الطرق.

هذه التدابير والحلول فرضت على التجار اقتطاع مبالغ من الأرباح لتغطية تكاليفها وهذا ما انعكس بدوره على نسب الأرباح التي تدرها المبادلات التجارية.

القحط والأوبئة والكوارث الطبيعية:

تعد ظواهر الجراد والقحط والأوبئة، من المخاطر الكبرى المهددة للمبادلات التجارية، إذ يورد العنتري قائلا"...يحكي وان في زمن ولاية بعض البايات ممن تقدم صالح باي بمدة نقرب بنحو130سنة[2]، وأزيد من ذلك، وقعت مسغبة ومجاعة هائلة بأهل بلد قسنطينة ووطنها، وارتفع سعر الحبوب غاية فيها فبيع الصاع الواحد من البر بخمسة ريالات سكة الوقت، إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم وفي غيرها من الأماكن المختلية خفية.

ويسمون تلك المجاعة بعام الشر وهو يدل على شدة القحط وغلاء الأسعار أيضا [3].

ويقول أيضا:"...يحكي انه في سنة 1219 هجري (1804 –1805 م) زمان الأتراك وقعت مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بأهل بلد قسنطينة ووطنها، ودام الحال كذلك عليهم مدة ثلاثة سنين متوالية...".

والوالي في ذلك الزمان على البلد عثمان باي، سببها الجائحة فإنها قد أصابت الزرع بأكمله، واعدم حصاده في جهات كثيرة، سيما ناحية القبلة وأعراشها كالحراكتة ، النمامشة وأولاد يحي بن طالب والخرارب وغيرهم ولم تنجو من ذلك إلا ناحية السواحل والصراوية ..."[4].

1- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،ما بين 1792-1830 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 113.

2-السنة المقصودة: هي سنة 1193هـ/1779م.

3- محمد الصالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تح تق، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر 1974، ص 45.

4-نفسه: ص 27-28.

المطلب الثاني :

المراكز التجارية والعوامل المتحكمة فيها :

نظرا لعدم إمكانية حصر جل المراكز التجارية ببلاد المغرب، نكتفي بأخذ نموذج عن أهم هذه المراكز في كل بلد، وتجدر الإشارة أن اغلب هذه المحطات والمراكز تقع على الطريق الجنوبي باعتباره أكثر نشاطا من الطريق الشمالي.

- **تـافيـلالـت (سجلماسة قديما):**

بفضل موقعها الجغرافي على بوابة الصحراء الكبرى، لعبت دورا كبيرا في المبادلات التجارية[1] في جميع الاتجاهات خاصة التجارة الصحراوية، بعد ان عرفت موانئ المغرب الأقصى تراجعا كبيرا في نشاطها بسبب أعمال القرصنة في عرض البحر المتوسط من جهة وبسبب استيلاء الأسبان على أهم المدن الساحلية من جهة أخرى[2].

- **ورقـــلـــة:**

ضلت هذه المدينة طيلة الفترة العثمانية تشكل محورا رئيسيا ومركزا هاما للتجارة، باعتبارها نقطة استراحة لقوافل التجار والحجيج ذهابا وإيابا، نظرا لما توفرت عليه من خصائص طبيعية اقتصادية ، ثقافية وحضارية[3] هذا ما جعلها مؤهلة لقيادة لقوافل التجارية باتجاهات مختلفة حتى بلاد السودان، فهي ملتقى التجار وعقدة المواصلات ومحطة القوافل العابرة للصحراء[4].

- **غدامـــس:**

تعتبر هذه المحطة مركز تجاري ونقطة هامة في مسار القوافل التجارية، وتتفرع منها عديد الطرق باتجاه الجزائر وتونس، وصولا إلى المغرب الأقصى، إذ تقوم باستقبال القوافل القادمة من طرابلس وجنوب تونس والجزائر، لتتجمع بها ثم تأخذ كل قافلة وجهتها، ولذلك أطلق عليها اسم بوابة الصحراء ؛كونها حلقة وصل بين الأقطار المغاربية وبلاد السودان[5].

---

[1]- علوي حسن حافظي: سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي،المغرب،ط1977،ص 09.

[2]- التمقروتي: المصدر السابق، ص 40.

[3]- سعيدوني: ورقات جزائرية مرجع سابق ص485-486.

4 – ناصر الدين سعيدوني: ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني، مجلة الأصالة،عدد خاص الجزائر 1977،ص 83.

5- إبراهيم أبو القاسم: التجارة بين غدامس وتونس في القرن التاسع عشر، من خلال مراسلات عبد الحميد الغدامسي، تق عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث والمعلوماتية،2000 ص 13.

- **قابس:**

تعد من أهم المراكز التجارية الحيوية، بفضل موقعها الاستراتيجي ،إذ كانت تمثل محطة لجموع القوافل التجارية المارة ببلاد الجريد عبر وجهات مختلفة وكذا قوافل الحجيج المتجهة نحو بلاد المشرق، وتواصل دور هذه المدينة في خدمة تجارة القوافل، فهي قريبة من الجنوب الجزائري ومن طرابلس وحتى بلاد السودان؛ فكانت بذلك نقطة عبور للقوافل القاصدة مكة والحجاز، أو الآتية من بلاد المغرب الأقصى؛ حيث كانت تنتصب بها الأسواق للبيع والشراء[1].

1-FROUA MOHAMED : LE COMMERCE CARAVANIER DE LA TUNISIE APRES LA PREMIER GUERRE MONDIAL ,R.H.M, N°56 ,TUNIS,P 26.

المبحث الثاني:

المبادلات التجارية بين دول المغرب

أ /- بين الجزائر والمغرب الأقصى

ب /- بين الجزائر وتونس

ج/- بين الجزائر وطرابلس الغرب

المـطلب الأول: العلاقـات التجاريـة بين الجزائـر والمغـرب الأقصـى:

كان للقرب الجغرافي والعوامل التاريخية والسياسية، دور كبير في تنشيط الحركة التجارية بين القطرين المغربي والجزائري، زيادة على الدور الذي لعبه تجار البلدين في تفعيل هذا النشاط، من خلال حركة القوافل التجارية، على الرغم من تأثر التعاملات التجارية وتذبذب نشاطها، الذي يرجع إلى طبيعة العلاقات السياسية المضطربة بين القطرين.

مظاهـر العلاقـات التجاريـة بين الجزائـر والمغرب الأقصـى.

1-المبـادلات التجاريـة:

لقد إشملت المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى على العديد من المواد والسلع وكانت على النحو الأتي:

أ-صـادرات الجزائـر إلـى المغـرب الأقصـى:

كانت الجزائر تصدر إلى المغرب: السيوف، الخناجر، الأقمشة الهندية والقسطنطينية الأجواخ الانجليزية، المواد الصباغية، إضافة إلى الحرير المجلوب من تونس عن طريق قافلة الحج الأقمشة الصوفية، المواد التموينية، الماشية والأغنام، لوازم السفر،الحبال، الملابس، التمر، الخيول، الملابس المطرزة والخردوات وغيرها من المواد[1].

[1] - بن خروف: المرجع السابق، ص 59.

ب-صادرات المغـرب إلى الجزائـــر:

تعددت الصادرات المغربية إلى البلاد الجزائرية، وتمثلت في :العسل، الصابون، الذهب الأحجار الكريمة، السكر، الجلود، المدبوغة، الأحذية، الأنسجة، القطنية، الخردوات، الأمشاط، الشواشي الأقمشة، الحريرية، الخيول، النقود، تبر، الذهب، البخور،النيلة[1]، ريش النعام، العاج[2] الجلد الفيلالي الحايك القبعات الحمراء، الأقمشة، حجاب الصوف، وغيرها من المواد[3].

2- طرق المواصـلات بين البلديـــن:

تعتبر طرق المواصلات من أهم آليات العلاقات التجارية، ويجب توفر شروط الملائمة فيها من اتساع، توفر الماء، ومحطات الاستراحة واستتباب الأمن.

وإذا ما أردنا معرفة شبكة الطرق بين الجزائر والمغرب الأقصى، فيتبين لنا وجود ثلاث طرق رئيسية اثنين منها برية والثالثة بحرية.

أ-الطريقان البرّيان: أحدهما شمالي والآخر جنوبي، وكان مسلكهما على النحو الآتي:

الطريق الشمالي:

يربط بين أهم المدن الداخلية وبعض المدن الساحلية، وأهم محطاته من الغرب الى الشرق:

من فاس إلى تازة المغربية، ثم وجدة في المغرب الأقصى، فتلمسان الجزائرية، ثم معسكر، ثم مازونة فمدينة الجزائر، ومنها إلى بجاية، فقسنطينة، فعنابة ومنها إلى القطر التونسي[4].

---

[1] - بن خروف: المرجع السابق، ص 60.

[2] - فرج: المرجع السابق، ص 70.

3-Carette : du commerce…op-cit, p2

[4] - الوزان: المصدر السابق، ص 360 .

وهو الطريق الذي كان يسلكه حجاج الجزائر المنطلقين من الشمال الجزائري، لينضموا فيما بعد إلى قافلة الحج المغربية[1]، وأيضا تجار قسنطينة المتوجهون إلى الجنوب الجزائري وبلاد السودان[2].

- **الطريــق الجنوبــي:**

هذا الطريق يربط بين الأقاليم الجنوبية لبلاد المغرب العربي، وهو أكثر الطرق حيوية ونشاطا،[3]خاصة بعد أن عرفت منطقة البحر المتوسط تحول طرق التجارة العالمية إلى المحيط الأطلسي، مما أدى بالقوافل إلى اتخاذ الطريق الصحراوي، حيث استحوذ على أهم تجارة وهي تجارة العبيد ،الملح، الذهب وريش النعام،كما أنه أقصر مسافة مقارنة بالطريق الشمالي[4].

---

[1] – قافلة الحج المغربية: هي قافلة سنوية، كانت تتحرك من المغرب نحو البقاع المقدسة، في مطلع رجب من كل عام، يقودها أمير الركب،يكون غالبا من المقربين للأسرة الحاكمة في المغرب، وكانت ذات طابعين،ديني إضافة إلى الطابع التجاري، حيث كان يرافقها تجار، وكان الحجاج أنفسهم يتاجرون بما أحضروه من بضائع من المغرب في طريق ذهابهم،أنظر العياشي،المصدر السابق،ص 412-422.

[2] – بن خروف: المرجع السابق، ص69.

[3] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830) ،دار الكتاب العربي،الجزائر2009، ص349.

[4] – سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص28.

[5] – العياشي : المصدر السابق، ص9.

[6] – الدرعي : المصدر السابق، ص19.

وينطلق في المغرب الأقصى من عدة جهات مختلفة، مثل مراكش ليلتقي المسافرون والتجار والحجاج في تافيلالت[1]، مرورا بالمدن الآتية:أم الحران، العطشانة، الحفيرة، الزناتية، السويريق، وتارة أم إلياس فجيج، وبعد وصوله إلى الجزائر يأخذ منحى المدن الآتية: بوسمغون بالجنوب الغربي للجزائر، فالغاسول، فعين ماضي، فالأغواط، فسيدي خالد، فبسكرة، فسيدي عقبة، فتوزر بالجنوب التونسي[2].

ب- الطريـق البحريـــــة:

تنطلق من موانئ المغرب الشمالية، ولاسيما من تطوان، بعد احتلال بادس (972هـ/1564م)، كما انطلقت أيضا من سلا[3]. وقد ذكر التمكروتي مراحل هذه الطريق على النحو الآتي: "...كان الإنطاق من تطوان في شمال المغرب، المشرفة على المتوسط، وكانت المحطة الأولى في تارغة...، أما الثانية فقبل الوصول إلى حجر بادس...، وأما الثالثة فعند جزر ملوية وهي آخر المحطات المغربية والمحطة التالية هي أولى المحطات الجزائرية وهي: هنين، منفذ تلمسان البحري قبل تخريبها سنة941هـ/ 1534م، وتليها المحطات التالية: آرزيو، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر دلس، بجاية، القل، عنابة، ومنها إلى بنزرت أول المراسي في القطر التونسي[4].

وقد كان من عادة السفن أن تتوقف للاستراحة، التجارة والتزود بالمؤن اللازمة ،في الموانئ المذكورة.

---

[3] - بن خروف: المرجع السابق، ص68.

[2] - التمقروتي : المصدر السابق، ص 12-27.

3- مراكز التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب.

سلكت القوافل التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى مسالك عدة تسير وفقها، حسب المنطلق الذي تسير منه القافلة، والمقصد الذي تنتهي عنده، ليتم بعدها تبادل المنتجات عبر مراكز متعددة في البلدين، وبذلك تتجلى لنا أهمية هذه المراكز.

وفيما يلي ذكر لبعض المراكز التجارية بين البلدين.

أ-المراكز والأسواق التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى:

مدينة الجزائر:

غدت من أهم مراكز المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وقد ازدادت هذه المدينة أهمية بعد أن اتخذها الأتراك العثمانيون قاعدة لحكمهم في القرن 16م[1] .

وقد وصفها التمكروتي قائلا: "...وأفضل من جميع بلاد إفريقيا، و أعمر و أكثر تجارا، وفضلا، وأنفذ أسواقا، وأوجد سلطة ومتاعا، حتى أنهم يسمونها اسطنبول الصغرى..."[2]، وهذا إن

[1] - بن خروف: مرجع سابق، ص79.

[2] - التمقروتي: المصدر السابق، ص139.

دل على شيء، فإنما يدل على المكانة التجارية الكبيرة التي كانت عليها مدينة الجزائر، حيث كان التجار يشكلون فيها طبقة كبيرة، وكان لمدينة الجزائر تجارة استيرادا وتصديرا مع دول البحر المتوسط، من المغرب إلى اسطنبول.وحسب المصادر التاريخية، فإن مدينة الجزائر كان لها مبادلات تجارية مع الكثير من المدن المغربية[1]، خاصة الساحلية منها، كبادس، تارغا، تطوان، أصيلا، العرائش وسلا.[2]

- مدينـــة بجايـــة:

تعتبر بجاية قطبا تجاريا، حيث كانت مركز القوافل التجارية، وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي، وكان لهذا دور كبير في تنشيط الحركة التجارية، مع مختلف الدول المجاورة، ولقد ذكر الإدريسي عنها مايلي:"...السفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة، والبضائع نافعة، وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى، وتجار الصحراء، وتجار المشرق، وبها تحل الشدود، وتباع البضائع بالأموال المقنطرة..."[3].

ونستخلص من هذا أن مدينة بجاية،كانت مركزا تجاريا وسوقا تجارية هامة في المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى.

- مدينـــة تلمســـان:

---

[1] - انظر الملحق رقم 03.

[2]- بن خروف : مرجع سابق، ص 79-80.

[1]- أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني: المعروف بالشريف الإدريسي،نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مج1، د ط،د م ن ، د س ن، ص260.

[2]- بن خروف: المرجع السابق، ص85.

كانت تلمسان قاعدة ملك بني زيان، مركزا تجاريا رئيسيا في الغرب الجزائري للمبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى، حيث كان لها علاقات مع كثير من المراكز التجارية المغربية،كتازة و فاس، سجلماسة...إلخ [1].

ونستشهد في هذا المقام بما أورده كاربخال، حول الحركة التجارية بين تلمسان وتازة المغربية: "...إنّ لتجار تلمسان وفاس وغيرهم تجارة قوية فيها، وأن مدينة تازة كانت تموّن المناطق المجاورة ، والتي تبعد عنها بنحو ثلاثين مرحلة، بما تحتاج إليه من القمح وغيره..."[2].

إضافة إلى الجلود والنيلة، كانت تلمسان تصدر المصنوعات والمنسوجات المختلفة إضافة إلى مختلف الأنعام والمواشي بما فيها البقر والإبل والغنم والماعز[3].

– مراكــز الواحــات:

وكانت واحات بسكرة، تقرت، الأغواط، وورقلة، من بين أهم المراكز التجارية بين البلدين وذلك بسبب مرور قوافل التجار والحجاج المغاربة بها، إذ تشكل هذه الواحات محطات لها وتنعقد بها الأسواق بهذه المناسبة، فيحصل البيع والشراء بين الجانبين المغربي والجزائري.ونظرا لأهميتها، بسط السعديون نفوذهم عليها لما لها من دور كبير في التحكم وتنشيط التجارة في محاور شمال الصحراء وجنوبها [4].

– مدينــة بـادس:

والتي بعد تحريرها من الأسبان سنة 929هـ/ 1522م، صارت مقصد السفن الجزائرية، وكما ذكر المؤلف المجهول: "...كانت عمارة أهل الجزائر وسفنهم لا تخلو من مراسي بادس..."[5].

---

[3] – مارمول كاربخال: وصف إفريقيا،ج 1، تر، محمد حجي وأخرون د ط ،مطابع المعارف الجديدة الرباط 1989. ص300.

[3] - أنظر الملحق رقم03.

[4] – بن خروف : المرجع السابق، ص87.

[5] – مجهول: تاريخ الدولة السعدية التاكمدارتية، تح جورج كولان، دط،د س ن، الرباط 1934،ص36.

وتذكر الوثائق المعاصرة أنه في سنة 947هـ/1540م، باع الأتراك إلى أبي حسون أمير بادس الأسرى الاسبان الذين وقعوا في قبضتهم لدى هجومهم على جبل طارق، وأنه في السنة التالية 948هـ/1541م، ذهب مبعوث حسن آغا إلى بادس ومعه 20.000 دوبل لابتياع السفن وأشياء أخرى ،كانت مدينة الجزائر في حاجة إليها ،لمواجهة تهديدات شارلكان بالهجوم عليها مرة ثانية.[1]

– مدينة تطوان:

المدينة المغربية المتوسطية الهامة و الوحيدة التي لم يستطع البرتغاليون و الأسبان احتلالها، بعد تجديد الأندلسيين بناءها، وكانت المنفذ البحري المغربي الوحيد الهام على المتوسط، بعد أن احتل البرتغاليون و الأسبان مدن سبتة، طنجة، القصر الصغير، مليلية، حجر بادس، وغساسة ومنذ ثلاثينيات القرن 16م، توطدت العلاقات الاقتصادية بين مدينتي الجزائر وتطوان، إذ تذكر الوثائق

أن خير الدين بربروس توجه في سنة 938هـ/ 1531م إلى تطوان لشراء الحبوب منها، مما يدل على أن الجزائر والمغرب كانتا تتبادلان القمح، إضافة إلى العسل،السكر،الصابون وغيرها من المواد[2]

– مدينـة سـلا:

هذه المدينة كتطوان ،ازدهرت ونمت بعد أن استقر فيها الأندلسيون، ونشأ بينها وبين الجزائر علاقات اقتصادية قوية، حيث كان الغزاة الجزائريون يترددون على سلا لبيع مغانمهم من الغزو البحري،كما يأتي السّلاويون لبيع مغانمهم في الجزائر، وفي الوقت الذي خضعت إلى الدلائين (1051هـ-1074هـ/1641م-1664م) توطدت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وسلا، حيث كانت السفن التجارية المتوجهة من سلا إلى الجزائر والعائدة من هذه الأخيرة إليها ، والمحملة بمختلف السلع، لا تنقطع مما كان يدر أرباحا طائلة[3].

[1] – بن خروف: مرجع سابق، ص 80-81.

[2] – بن خروف : المرجع السابق، ص 81-82.

2 – نفسه، ص83.

- **مدينة فاس:**

كانت المبادلات التجارية بين الجزائر ومدينة فاس، تتم عن طريقي البر و البحر، وكان التجار الجزائريون يصدرون إلى فاس من البضاعة السيوف، الخناجر والأقمشة الهندية والتركية[1]، ومن بين هؤلاء التجار يهود في الجزائر، وقد يرافق قوافل التجارة بين المدينتين تجار من الدول الأوروبية، وكمثال على ذلك نذكر أنه في سنة 1014هـ 1605م توجه وليام لانكو، والجوهري الفرنسي شاتلين، إلى فاس بالمغرب برفقة ثلاثين من تجار الجزائر[2].

4- طرق البيع والعملات المستعملة في المبادلات التجارية بين البلدين.

أكدت المصادر التاريخية، أن تجار البلدين اتبعوا طرقا مختلفة،كما تداولوا العديد من العملات النقدية في مبادلاتهم التجارية، وذلك حسب حجم هذه الأخيرة، وفيما يلي رصد لطرق البيع والعملات المستعملة في ذلك.

أ- طرق البيع:

على غرار مبادلات الجزائر مع تونس وطرابلس الغرب، فإن وسائل الدفع التي كانت متبعة في المبادلات الجزائرية المغربية هي المقايضة التي كانت رائجة في النصف الأول من القرن العشر هجري، السادس عشر ميلادي، وذلك لنقص العملة[3]، لكن هذا الأسلوب تراجع أمام الدفع نقدا، في النصف الثاني من القرن المذكور، حيث شهدت هذه الفترة، تدفق الفضة والذهب على المغرب من بلاد السودان، وازدهار الغزو البحري الجزائري وكثرة غنائمه، مع ازدهار التجارة مع أوربا مما أوجد العملة النقدية، وكثرة تداولها بين الناس واستعمالها في البيع والشراء، كما ساهم

---

[1] - وهذا عن طريق قافلة الحج، أنظر العياشي، ماء الموائد،ج2،ص412.

[2] - بن خروف: مرجع سابق، ص84.

[3] - الوزان: المصدر السابق،ج1، ص 89/76.

المهاجرون الأندلسيون في الترويج للعملة الاسبانية[1]، وبالتالي استعمالها في المبادلات التجارية والاستغناء عن أسلوب المقايضة.

ب- العملات المستعملة في المبادلات التجارية بين البلدين:

تعددت هذه العملات، وتنوعت بين العملات المحلية في البلدين، إضافة إلى العملات الأوروبية والعثمانية، وكان أهمها الزياني التلمساني السلطاني، الآسبر (الآقجة)، المثقال الفاسي، الدينار الذهبي، السلطاني العثماني أو السكة، الريال الاسباني وأجزاؤه[2].

الخلاصة:

بعد إستعراض كل هذه المعطيات، يمكننا القول أن العلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى اتسمت بنوع من الخصوصية، نظرا للعوامل المشتركة بينهما،كما وأن هذه العلاقات لم تصل أبدا إلى حد القطيعة، بل ظلت حية ملموسة، حيث كان تجار البلدين يسعون إلى التواصل والتكامل رغم، وتأثرها بالواقع السياسي في البلدين، بسبب الصراعات التي كانت قائمة بين حكام هما حول تسيد منطقة بلاد المغرب سياسيا واقتصاديا و عسكريا ، وهنا تجدر الإشارة إلى دور اليهود في الحراك التجاري بين البلدين ، و مشاركتهم في تفعيل نشاط القوافل التجارية التي كانت تنطلق من الجزائر لبلاد المغرب الأقصى وبلاد السودان الغربي التي اشتهرت بتجارة الرقيق، الذهب و الملح وغيرها من البضائع والسلع .

[1] - بن خروف: مرجع السابق، ص 61.

[2] - نفسه،ص 62- 63 .

المطلب الثانـي: العلاقـات التجاريـة بين الايالتيـن الجزائـر وتونـس:

كان لعاملي القرب الجغرافي ولحركة القوافل المستمرة دورا بارزا في تنشيط حركة التبادل التجاري بين القطرين الجزائري والتونسي، بالرغم من أن عمليات التبادل التجاري غلب عليها في كثير من الأحيان طابع المقايضة، وهو ما سمح لكثير من السلع والبضائع الجزائرية من أن تجد لها طريقا الى الأسواق التونسية.

لقد عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس اتجاهين اثنين، الاتجاه الأول استحوذت فيه السلطة الحاكمة في الجزائر على العلاقات الاقتصادية؛ بحيث كان هذا الاتجاه انعكاسا لطبيعة العلاقات السياسية بين الايالتين، وفي نفس الوقت أحد أبرز أسباب توتر العلاقات بينهما .

والاتجاه الثاني تمحور في الصلات الاقتصادية بين الشعبين ، حيث يبرز لنا طبيعة وحقيقة التواصل والترابط القائم بين الشعبين بالرغم من كل النزاعات السياسية والتدخلات العسكرية التي تقوم بين الفينة والأخرى، والتي لم تقف حائلا بين إرادة الشعبين في إثبات صلات التواصل .

فماهية طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الايالتين؟ وما هي أسسها ؟ وماهي الآثار المترتبة عنها؟

1- مظاهر وخصائص العلاقة التجارية بين الجزائر وتونس:

أن تحقيق الجزائر لكثير من الانتصارات العسكرية ضد تونس؛ اوجد لها مهابة في نفوس حكامها وأهلها، إضافة إلى نجاحها في تنصيب حكام حلفاء لها على العرش التونسي زاد من إمكانية تأثيرها في مجريات الأحداث في هذا البلد، لان التنصيب الذي حضي به بعض حكام تونس بدعم من الجزائر ،كان رهين جملة من الشروط الاقتصادية، من جملتها تقديم تسهيلات وامتيازات تجارية للجزائر وحكامها في تونس وبخاصة في الفترات التي كانت فيها تونس خاضعة للهيمنة الجزائرية وارتكزت صادرات الجزائر هنا على رؤوس الأنعام من إبل وبقر وغنم [1]،وكان حكام تونس رهينة هذه الامتيازات حيث شكلت عبئا ثقيلا عليهم إلى غاية 1222هـ 1807م؛ وهي السنة التي أعلن فيها حمودة باشا انسلاخه من كل تبعية للجزائر، ويعزى هذا التمرد المعلن من حمودة باشا على الجزائر بأنه يدخل ضمن سياسة إصلاحية واسعة النطاق قام بها في تونس، فقد كان معروفا بنزعته الاستقلالية، وصمد أكثر من سابقيه في وجه الهيمنة الأوربية وبخاصة اسبانيا وفرنسا ودافع عن مصالحه ومصالح رعاياه في النشاط التجاري البري والبحري[2]، وأصبح زعيم النشاط التجاري والمدافع عنه بشراسة؛ لأنه كان يهدف إلى التخلص من التبعية للجزائر والتي تحملت تونس ثقل أوزارها سنين عدة وما لحقهم من جرائها من خسائر في المجال الاقتصادي وتعطل تجارتهم، وتحملهم لكافة أعباء موت مواشي وكلاء حكام الدولة الجزائرية في بلادهم أو تعرضها للسرقة[3]؛ وفي هذا الشأن يشير ابن أبي الضياف قائلا: "...ولما أحس من نفسه القدرة على دفع الضيم صار يتعلل على أهل الجزائر، واخذ في إزالة ما اعتادوه من التعدي الذي منه أن صاحب الجزائر بقسنطينة يشتري الأنعام، ويبعثها للبيع في تونس بثمن يلوح بالإشارة إليه، فيتعطل أهل البلد عن

1- عمر بن خروف : علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات، (1082-1246هـ/1671 م-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية،مجلة دورية ، ع 10، معهد التاريخ، جامعة الجزائر1977،ص 401.

1- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للنشر والطباعة،الجزائر2011، ص208.

3- أنظر الملاحق رقم: 07- 08 -09-10.

بيع أنعامهم، حتى يباع ما أتي من الجزائر آو قسنطينة، والذي يموت من تلك الأنعام في الطريق تدعي رعاته انه سرق منهم في ارض تونس، فيزداد ثمنه عن الثمن المطلوب..."[1]

أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري على المستوى الشعبي، نلاحظ أن منطقة بايلك الشرق قد استحوذت على حصة الأسد في علاقة الايالة الجزائرية التجارية بتونس وذلك راجع إلى عدة اعتبارات منها:

- الصلات التاريخية التي كانت موجودة بينهما إبان العهد الحفصي، حيث كانت قسنطينة خاضعة لتونس وولاتها يعينون من طرف ملوك الأسرة الحاكمة فيها.

- التقارب الجغرافي الكبير بين قسنطينة والايالة التونسية، حيث تقع هذه الأخيرة وكل ما يضمه بايلك الشرق من مناطق شمالا وجنوبا، في الحدود المتاخمة لتونس، بل إن حدودها مفتوحة كليا على الغرب التونسي،[2] هذه الاعتبارات وغيرها هي التي أهلت قسنطينة لتكون ذات نصيب وافر في هذا المجال، ومع ذلك فقد تواصلت مناطق أخري من الجزائر بتونس ولكن ليس بنفس الحجم والمجال الذي شغلته قسنطينة، التي كانت تسير قافلة تجارية بصفة شهرية نحو تونس مكونة من ثلاثة مائة (300) بغل وهو ما يدل على كثافة حجم التواصل الاقتصادي بين البلدين؛ حيث كانت تجارة القوافل أنشط بكثير من تجارة الموانئ ، التي تسيطر علها الشركات الأجنبية، وكان رأس المال المتداول في تجارة القوافل يتعدي الستة ملايين[3]. وكانت القوافل بين قسنطينة وتونس تنطلق من مراكز أساسية وتعود إليها مجددا ومن بين أهم هذه المراكز في إقليم الشرق الجزائري الذي عاصمته قسنطينة وما يضمه من مدن الجنوب الشرقي كوادي سوف، تقرت، ورقلة؛ حيث كانت هذه المراكز وما يقابلها في تونس على درجة كبيرة من التنظيم ، حيث كان بمقدور أي تاجر أن يجد لنفسه قافلة يسافر معها ذهابا وإيابا[4].

3- أحمد إبن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان، مج2، دط، دار العربية للكتاب، تونس 1999، ص 40، أنظر الملحق رقم 05.

4- أحميدة عمراوي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي، د ط،دار البعث الجزائر، د س ن، ص12.

1 – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،د س ن ، ص 152-153.

[4]- FROUD CHARLE : NOTE HISTORIQUE SUR LAPROVINCE DE COSTANTINE BEN DJELLAB, SULTAN DE TOUGGOURT, R A, VOL 26, ALGER ,1982 P 43.

2- الصادرات والواردات:

أ- الصادرات الجزائريـــة نحـو تونـس:

من بين أهم الصادرات نجد التمور؛ حيث كانت مدينة الوادي تنتج من أنواعها الجيدة كميات هائلة، لكونها تتوفر على أعداد هائلة من النخيل تصل إلى ما يقارب 150 ألف نخلة.[1]

- التبغ بنوعيه: الرطب والقوي ويعتبر من أطيب الأنواع ومن أهم المحاصيل الجزائرية التي كانت تصدر بشكل كبير نحو تونس، وحتى ليبيا[2].

- المنسوجات الصوفية من برانيس وجبب حيث كان لها سوق رائجة في تونس وتعد من النشاطات الحرفية الرائجة في الجزائر.

- الجلود المدبوغة حيث كان يصدر منها سنويا نحو 82 ألف جلد مدبوغ

- الشواشي الجزائرية والتي كانت تحضي بطلب كبير للاستعمال اليومي كونها كانت ارخص سعرا من الشواشي التونسية ذات الجودة العالية.

- معدن الذهب وبخاصة في مطلع القرن السابع عشر في فترات احتياج العملة التونسية إليه .

- بالإضافة إلى الحديد الصلب، السمن والعسل والجوز ومختلف المنتجات الغذائية الحيوانية والصناعية والحرفية [3].

ب- الصـادرات التونسيـة نحـو الجزائـر:

كان النشاط التجاري الذي ربط تونس بايلك الشرق الجزائري، على درجة كبيرة هو الأخر من النشاط والفاعلية لذلك حظيت تجارة تونس برواج كبير في هذا الإقليم الأمر الذي أدي إلى منافسة العملة التونسية للعملات التي كانت متداولة في الجزائر.

فقد سيطر الريال التونسي على التعامل النقدي في قسنطينة؛ بعد أن تم رفع قيمته بزيادة وزنه فضة بمقدار 85% بعد أن كان 60% .[4]

---

[1]- محمد طمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1983 ص 49.

[2]- أحمد إبن الطاهر منصوري: الدر المرصوف في تاريخ سوف، دار الهدى، د م ن،د س ن ص 52 .

5- الزبيري: مرجع السابق، ص 153.

1- عمراوي: مرجع سابق، ص34- 35.

ومن أهم المنتجات التي سوقت للجزائر من تونس، يمكننا أن نحصي على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

المواد العطرية، العقاقير والأدوية، الأسلحة والأقمشة الحريرية، الكبريت، الخيوط المذهبة، مستلزمات الأعراس والتجهيز المنزلي، الزرابي والأقمشة ، الجلود المدبوغة ، الأحذية والبلاغي الجلدية....الخ[1].

2- الطرق والمحطات والأسواق التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس:

اتخذت المعاملات التجارية بين الجزائر وتونس مسالك عدة، تسير وفقها القوافل كل حسب المنطلق الذي تبدأ منه القافلة رحلتها والمقصد الذي تنتهي عنده، حيث يتم تبادل السلع والمنتجات عبر محطات تنتشر عبر تراب الايالتين، لتأخذ بعدها هذه السلع سبيلها إلى التصريف في الأسواق المخصصة لهذا الغرض ومن هذه الطرق والمحطات والأسواق نجد:

أ- الطرق والمحطات التجارية:

1- طريق تونس:

يبدأ من قسنطينة ويسير نحو الجنوب مارا بالخروب، ثم يرتفع نحو الشمال الشرقي ليصل في النهاية إلى الكاف، وبعدها مدينة تونس، والمسافة المستغرقة لقطعه هي 25 خمسة وعشرون يوما ورغم طول المسافة إلا أنها كانت تتوفر على جميع المرافق الضرورية لسير القافلة بأمان[2]

2- طريـق قفصـة ونفطـة:

يبدأ من مدينة الوادي ثم يتجه شمالا نحو محطة قمار، أين ينقسم إلى فرعين الأول يتجه نحو نفطة والثاني نحو الشمال الشرقي إلى قرية فرن، وهناك ينظم تجار بسكرة إلى القافلة ثم يميل إلى الشرق ليتوقف عند قفصة، وقدر مسافة السير من الوادي إلى نفطة بثلاثة أيام، ومن الوادي إلى قفصة بخمسة أيام.

3- طريـق نفطـة وغدامـس:

2 -كريم بن يدر: الحرف والحرفيون بمدينة تونس، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الحميد لقرش، جامعة تونس س ج 2004- 2005، ص 255.

[2]- الزبيري : مرجع سابق، ص 152.

ينطلق من توقرت ويتجه نحو الشمال ليمر بمنطقة الفيض، وبعدها يعود للجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين، ثم يتفرع إلى اتجاهين الأول نحو مدينة نفطة والثاني نحو مدينة غدامس ويستغرق مسيره خمسة أيام[1].

4- طريـــق غدامـــس:

يخرج من ورقلة و يتجه نحو الشرق إلى مدينة غدامس، وهو طريق صعب مغطي بالرمال، ويتطلب قطعه عشرة أيام من السير، ومع ذلك كان التجار في تنقل دائم عبره، وهو طريق تلتقي فيه قوافل المغرب العربي من تونس طرابلس السودان والجزائر ويتبادل التجار مختلف السلع والبضائع عبر اربعة محطات رئيسية، تمتد من الساحل إلى الصحراء وهذه المحطات هي:

عنابة والكاف وتبسة وواحة وادي السوف الجزائرية، حيث تعد عنابة بوابة الشمال، ووادي سوف بوابة الجنوب، وحسب التقديرات فإن قيمة ما يدخل إلى الجزائر سنويا من بضائع تونسية عن طريق مدينتي الكاف وتبسة هو 153.000 ألف فرنك وعن طريق عنابة وقسنطينة1.400.000 ألف فرنك، وعن طريق وادي سوف1.125.000 ألف فرنك وبالإجمال يصل المبلغ إلى 2.678.000 ألف فرنك.

أما قيمة الصادرات الجزائرية فتقدر بقيمة 8.000.000 فرنك كل عام.[2]

وتعترض التجارة على طريق عنابة، الكاف وتبسة صعوبات أمنية، ناجمة عن القبائل التي تقطن بالحدود، والتي تعيش إستقلال شبه تام عن السلطة، والتي تفرض إتاوات على التجار الذين يجتازون الحدود حيث يتم دفع رسم مقداره 25 فرنك على كل حمل بغل يجتاز الحدود[3].

ب- الأســواق التجاريـــة:

- **ســوق قسنطينـــة:**

[1] - الزبيري: مرجع سابق ، ص 156-157.

[2]- ROZET ET CARRETTE : LALGERIE PAR LES CAPITAINES DE GENIE, PARIS, 1850 ,p 306-307.

[3]- ROZET ET CARRETTE : OP CIT- P 306.

يعد أكبر أسواق المنطقة، يقصده التجار من كل النواحي لتصريف تجارتهم أو اقتناء مستلزماتهم، أو حتى تصديرها إلى بلدان مجاورة كتونس، ليستوردوا منها هي الأخرى بضائع تدر عليهم أرباحا أوفر، ولعبت قسنطينة دورا أساسيا في تنشيط التبادل التجاري الذي تعزز أكثر في عهد صالح باي 1154-1207هـ/1741-1792م والذي عمد إلى تنشيط النشاط التجاري وتشجيعه على المستوى الداخلي والخارجي، فتحولت قسنطينة إلى ملتقى للقوافل سواء القادمة من تونس أو طرابلس آو غدامس و المغرب أو بسكرة أو الجزائر والتي كانت تضم أحيانا أزيد من 200 جمل، مشحون بمختلف البضائع الحرفية والزراعية والصناعية والحيوانية، ثم تحول إلى مختلف الجهات الإفريقية أو حتى إلى المشرق العربي[1].

- أمام هذه الحركية التجارية بين الايالتين قدرت بضائع قافلة تونس لعام1221هـ 1806م بما لا يقل عن 100 ألف ريال قرش قوي آو ما يعادل535.000 ألف فرنك ذهبي[2]

- **سوق وادي سوف:**

تعتبر وادي سوف من أكبر الأسواق التجارية بعد قسنطينة، وكانت بدورها مقصدا للتجار من مختلف الجهات والنواحي والواحات، وهي تشتمل على كثير من الحوانيت، من أهم مواردها التمور والتبغ ، كما اشتهرت بصناعة المضلات من سعف النخيل، والأقمشة الصوفية العادية، كما اشتهر أهل الوادي بالتنظيم والمهارة، في تسيير القوافل في الرمال المتنقلة والمسالك الوعرة مما جعل هذه المدينة همزة وصل بين الشمال والجنوب [3].

- **ســـوق ورقلـــــة:**

تعتبر ورقلة البوابة الشرقية لواحات الجزائر، اكتسبت شهرتها انطلاقا من نشاطها التجاري الكبير طيلة العهد العثماني، كما كانت في الفترة الإسلامية السابقة، فكانت ملتقى للتجار ومحطة للقوافل التي تعبر الصحراء وتربط أقاليم المغرب ببلاد النيل والمشرق، ومختلف جهات التل ببلاد

2 – محمد الصالح العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و إستلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)،م ر، يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر2005، ص81.

3– سعيدوني:الجزائر التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق ،د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1995، ص 72.

4– الزبيري: مرجع سابق، ص 155.

السودان[1] كما كانت مقصدا لتجار تونس الذين يفدون إليها لعرض سلعهم أو استبدال بضائعهم التي يأتي بها تجار ورقلة من السودان، وفي هذا يقول كربخال : "..ويتوافد إليها تجار قسنطينة وتونس وغيرهما يعرضون البضائع التي يأتون بها من بلاد البربر، ويستبدلونها ببضائع واردة من السودان"[2]

- **سـوق تقـرت:**

هي ثالث أهم الأسواق في الواحات، بعد كل من الوادي وورقلة، وقد ساعدها في ذلك توفرها على شبكة هامة من طرق المواصلات؛ التي كان لها دور في تنشيط وتفعيل دورها الاقتصادي والتجاري، بما أن منطقة وادي ريغ [3] تشتهر بإنتاج التمور وبضاعة الأقمشة الصوفية العادية، فإن تجار توقرت يحملون بعض هذه المنتوجات إلى مناطق وادي سوف سوف و الجنوب التونسي ويجلبون منها الكثير من الأقمشة القطنية، والعطور المستوردة من البلدان الأوربية

ويسوقونها في الأسواق المحلية ، وكانت القوافل التجارية بين توقرت والجنوب التونسي تسير وفق نسق يومي[4].

هذا فيما يتعلق ببايلك قسنطينة وإقليم الواحات التابع له، ولكن كانت هناك مدن أخري كانت على صلات تجارية بالايالة التونسية، ولكن ليس بنفس الحجم الذي شغلته قسنطينة ومن أهم هذه المدن نجد مدينة من أهم مدن الجنوب الجزائري هي مدينة تيميمون.

- **سـوق مدينـة تيميمـون:**

عملت هذه المدينة إلى تصنيف وتنظيم أسواقها إلى ستة أسواق هي :

_ سوق العيارين لبائعي القطن والتوابل - سوق الرحبة لبائعي الحبوب والتمور.

- سوق الخضرة لبائعي الخضر والفواكه - سوق الدخان لبائعي التبغ

---

[1]- سعيدوني: ورقات جزائرية ،ط2،دار البصائر الجزائر2009، ص46.

[2]- مرمول كربخال: إفريقيا ، ج3، تر،محمد حجي وآخرون، د ط، دار المعرفة الرياض،1989، ص 166.

3-وادي ريغ: يقع غرب مدينة وادي سوف، على بعد95كلم، يضم عديد المناطق مثل المغير غلانة،جامعة، مقار، تقرت تماسين، أنظر أحمد توفيق المدني،جغرافيا القطر، ص 142.

[4]- الزبيري: مرجع سابق، ص 156-157.

- سوق الماكلة لبائعي الأطعمة المحضرة -سوق العبيد لبائعي العبيد والسلع القادمة من بلاد السودان.

والغرض من هذا التقسيم والتنظيم هو التسهيل على التجار، عملية التبادل التجاري وبخاصة التجار الأجانب، من ناشطي التصدير والاستيراد أو المقايضة للسلع القادمة من التل والصحراء والسودان وتونس والمغرب، وكان التجار من أهل وادي سوف وتقرت وبني ميزاب وغدامس ...إلخ يرتادون سوق تيميمون للمتاجرة[1].

- **سـوق عنابـــة:** يذكر وليام سبنسر أن ارتفاع حجم إنتاجها من مادتي الحليب والزبدة، لم يكن ليكفي حاجة قاطنيها فقط، بل تجاوزه لتغذية مدينتي تونس وجربة حيث يقول في هذا الشأن عن عنابة بأنها "... كان لها وطن سهلي يحتل المقام الأول من الاتساع والجود، وهو يمدها بكمية كبيرة من الذرة التي تحمل إليها فتتغذي الأبقار وما إليها والغنم والأنعام الأخري، وبهذا الإنتاج البهيج فليست مدينة عنابة هي وحدها التي تتزود بالحليب الزبدة، ولكن مدينة تونس وجزيرة جربة..."[2] .

- **سـوق مدينـة جيجـل:** كان تجار هذه المدينة يترددون باستمرار على مدينتي الجزائر وتونس بغية تصدير إنتاج هذه المدينة من الشمع والزيت والجلود [3].

- **شروط وإجراءات تنظيم القوافل:**

كانت القوافل تتقيد بالعديد من المستلزمات، كاختيار المسؤول عن الرحلة، وتعيين الإمام الذي يتولى إمامة القافلة، رفقة الطبيب المعالج تحسبا لأي طارئ أو مرض يصيب احد أفراد الرحلة بالإضافة إلى الكاتب المكلف بتسجيل كافة عقود البيع والشراء، وتسجيل الوفيات، إن

1- وليام سبنسر:الجزائر في عهد رياس البحر، تعر، عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر1980، ص140.

2- نفسه،ص 140.

3 - سعيدوني: ورقات ...مرجع سابق ص 50.

حدثت كما يصطحب البراح الذي توكل إليه مهمة التبليغ بصوت عال عن وقوع أي حدث أثناء الرحلة، كما تصطحب القافلة قياد أو أدلاء عارفين بمسالك الطرق ومواطن المياه، وظروف الأمن وأماكن العصابات المهاجمة، وهوية المجرمين وأساليب تحركاتهم، وتحاط القافلة بعدد من الحراس لضمان الأمن ويكونون من الرجال الأشداء، ويراعى في اختيارهم تنوع انتمائهم للقبائل حتى يكثر أنصارهم ويصعب الاعتداء عليهم، ويزودون بأسلحة تمكنهم من الدفاع عن القافلة وعن أنفسهم، كما يحرص القائمون على القوافل انتقاء الجمال ذات القوة لان هذا الحيوان موكل به تحمل أعباء الرحلة من حمل للماء وللمتاع ومختلف البضائع و المؤن.

وبعد كل هذه الاحتياطات والمستلزمات تنطلق القوافل في مسيرها، و تكون مكونة في بعض الأحيان بنحو ألف جمل آو يزيد، محملة بمختلف البضائع والسلع، مارة بمختلف الأسواق والمراكز التجارية، وهذا المسير يكون غالبا مع مطلع فصل الشتاء لان الحرارة والطقس ملائمين في هذه الفترة في جو الصحراء إلا أن هناك بعض الرحلات التي تنظم صيفا [1].

- **الخلاصـــــة :**

ما يستنتج في الأخير حول طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس، أنها اتخذت صيغتين:

[1] – إسماعيل العربي: الصحراء الكبرى وشواطئها، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1983، ص 58 .

صيغة خاصة بالحكام، حيث كانت العلاقة الاقتصادية بينهما امتداد وانعكاس للعلاقة السياسية بحيث مالت القوة لصالح حكام الجزائر، بعد عديد الانتصارات التي حققت في معارك بين الطرفين، وكان لهذه الصيغة بالغ الضرر على الاقتصاد التونسي، لأنها كانت تخضع لمنطق القوة والتسيد في المنطقة.

أما الصيغة الثانية والتي تجسدت في العلاقات التجارية بين الشعبين فنجد أنها قدمت لنا نموذجا رائعا عن مدي العمق والتواصل القائم بين الشعبين، والذي كانت القوافل التجارية البرية العصب الذي يحركه، بالإضافة إلى المبادلات التجارية البحرية والتي كانت تتم بين المدن الساحلية ونظيراتها من المدن المغربية والتونسية، أين كانت تتم مختلف المبادلات التجارية في شتي أصناف السلع والبضائع.

أما عن دور السلطة في هذا المجال، فنجد انه اقتصر على جمع الضرائب والرسوم الجمركية ، حيث كانت كل القوافل التي تدخل مدينة الجزائر أو تخرج منها تدفع ضريبة محددة، فإذا جاءت القافلة من تلمسان مثلا فإنها تدفع دينارين عن كل حمل من مدخل باب عزون.

وكانت القوافل التي تخرج من مدينة الجزائر ملزمة بدفع خمسين درهما للحمل، إن كانت البضاعة من المواد العطرية، أما إذا كان الحمل من النعال والأحذية فإن أصحاب القافلة مطالبون بدفع ثمانية وخمسون درهم عن كل حمل .

المطلب الثالث: العلاقات التجارية بين الجزائر وطرابلس الغرب خلال القرن 17 و18م:

إلى جانب العلاقات السياسية والدبلوماسية التي قامت بين الايالتين على العهد العثماني نجد أن هنالك علاقات تجارية جد هامة قامت بينهما، خاصة وان التجارة الخارجية كانت تمثل أهمية قصوى لكل من الجزائر وطرابلس الغرب.

ومما يسجل في هذا المجال أن التبادل التجاري بين البلدين، كان يتم على مستويين أولهما على مستوى البحر، حيث كان الأوربيون واليهود يحتكرون هذا التجارة بصفة خاصة فيما يتعلق بالمعاملات والنقل والشحن.

وثانيهما على مستوي البر وعرفت هذه التجارة بتجارة القوافل الصحراوية ؛ والتي كانت قائمة بين مختلف المدن الصحراوية[1]، ويجزم أغلب المؤرخين أن هذه الأخيرة كانت أهم من التجارة البحرية ولكنها انهارت بدورها في آخر المطاف، رغم الحيز التجاري الكبير الذي شغلته طيلة عدة قرون متأثرة بعدة عوامل خارجية، كان أبرزها التغلغل الاستعماري في القارة الإفريقية مع مطلع القرن التاسع عشر ومحاولة القوي الاستعمارية الاستيلاء على هذه التجارة وتحويل مسارها ومواردها لصالحها.

أولا : مظاهر وخصائص العلاقة التجارية بين الجزائر وطرابلس الغرب:

تعد التجارة من بين أهم مصادر الدخل والثروة بالنسبة للأفراد والدول على حد سواء لأجل ذلك عملت الدول الأوربية الكبرى، على التوسع في النشاط التجاري، واحتكار وسائل النقل والمواصلات،[2] هذا بالنسبة لأوربا أما بالنسبة لدول بلاد المغرب بما في ذلك الجزائر وطرابلس الغرب، فنجد أنها مثلت أهمية قصوى للبلدين وبخاصة طرابلس الغرب، وذلك لعد اعتبارات أهمها الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلدين في المجال التجاري، خاصة تجارة القوافل، فالجزائر بحكم موقعها تعد منطقة عبور وملتقى لتجارة السودان وأوربا، وسوقا لتبادل مختلف بضائع بلاد المغرب والولايات العثمانية[3]، ولعل الثروة التي اشتهرت بها مدينة ورقلة كان مصدرها خصوصا الحركة

1 - أنظر الملحق رقم 11.

2- الزبيري: مرجع سابق، ص77.

3- سعيدوني :الجزائر في التاريخ... مرجع سابق، ص73.

التجارية وتجارة العبور؛ التي أهلها إليها موقعها الذي يتوسط الشرق والغرب والشمال والجنوب والمسالك والطرق التي تقطعها أو تنطلق منها لشغل هذا الدور التجاري الريادي فقد كانت ورقلة طيلة العهد العثماني ملتقى التجارة والتجار، ومحطة رئيسية للقوافل التي تعبر الصحراء.[1]

ولقد تحدث حسن الوزان عن ذلك بقوله:"...وأهلها أغنياء جدا منهم عدد كبير من التجار الأجانب، لاسيما من قسنطينة وتونس، يحملون إلى ورقلة منتجات بلاد البربر، ويستبدلونها بما يأتي به التجار من بلاد السودان[2] .

وهو نفس الأمر بالنسبة لمدينة بسكرة التي نشطت تجاريا بفعل موقعها الذي يتوسط التل والصحراء، وفي هذا يقول العياشي:"... هذه المدينة من أعظم المدن لجمعها منافع كثيرة، مع توافر أسباب العمران بها..."[3]وحتى تقرت فقد كانت تربطها علاقات تجارية مباشرة مع بلاد الجريد وغدامس وتوات وسجلماسة[4]. هذا فيما يخص الجزائر.

أما فيما يخص طرابلس، الغرب فإننا نسجل نفس الوضع، بل إن التجارة هناك وبخاصة تجارة العبور، كانت تمثل المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد أمام تواضع وشح وندرة الموارد الاقتصادية بها ويفسر ازدهار مدينة طرابلس تجاريا، كونها تمثل سوقا لإعادة تصدير البضائع في طرق التجارة التي تصل المشرق بالمغرب؛ فإليها ينتهي طريق القوافل الذي يخترق الصحراء ويمتد عبر غدامس، غات ومرزق.

وفي هذا الشأن يقول الورثيلاني الذي عقد مقارنة بين الإيالات المغاربية الثلاثة ، من حيث الموارد والإمكانيات الاقتصادية، فلاحظ أن الجزائر وتونس أغنى وأخصب من طرابلس وأن هذه الأخيرة تعيش على ما يرد إليها من الخارج، فيقول :"...أما طرابلس وعمالتها فقد ضاقت على أهلها المعيشة، وما هي إلا بالجد والكد والسعي الكثير."[5]

1- العربي: مرجع سابق، ص182.

2- الوزان: مصدر سابق، ص 163.

3-العياشي : مصدر سابق، ص42.

4 -F –ELIE DE LA PRIMAUDAIE : LE COMMERCE ET LA NAVIGATION DE LALGERIE, R .A.C, JUIN, 1860, P 102.

5- الورثيلاني: مصدر سابق، ص 621.

ثانيا: الصـادرات والـواردات:

لقد ساهمت حركة القوافل التجارية في إقامة علاقات تجارية، بين الجزائر وباقي البلاد المغاربية بما في ذلك طرابلس الغرب[1]، أما فيما يتعلق بالسلع المتبادلة بين البلدين عبر تجارة القوافل؛ والتي كانت تتم بصفة خاصة بين المدن والواحات الصحراوية، فبعضها كان إنتاج محلي، والبعض الآخر كان من المواد المستوردة في إطار تجارة العبور، سواء من أوربا أو من بلاد السودان، وكانت هنالك خمسة سلع كثير الرواج في الصحراء هي غبار الذهب (التبر) والعبيد والملح والنحاس والقماش، وهذه السلع في حقيقة الأمر كلها من إنتاج بلاد السودان[2].

- **المـلــح :**

كان الملح يمثل سلعة مهمة في تجارة الصحراء، وذلك لعدم توفره بكميات كبيرة تكفي لسد متطلبات السكان"[3]، ولحاجتهم الماسة له، فقد كان يستخدم في تجفيف الطعام والاحتفاظ به إلى حين وقت الحاجة، بالإضافة إلى استخداماته الطبية[4]، وأورد ابن حوقل نص أشار فيه عن قيمة الملح قوله: "وملوك غانة وحاجتهم إلى ملوك أودغست[5] ماسة من أجل الملح الخارج إليهم من أرض الإسلام، فإنه لا قوام لهم إلا به"[6].

إن قيمة هذا المعدن في بلاد السودان استطاعت أن تضاهي قيمة معدن الذهب، لشدة حاجة الناس له، ولا غرابة في أن يتصارف به أهل السودان كما يتصارفون بالذهب والفضة، يشير صاحب كتاب الإستبصار قائلا: "وببلاد القرويين يبدل الملح بالذهب لعدمه عندهم"[7]، لذلك

---

1 – الوزان: مصدر سابق، ص32.

2– العربي: مرجع سابق، ص55.

3– الهادي مبروك الدالي: التاريخ السياسي والاقتصادي فيما وراء الصحراء، ط1، الدار المصرية اللبنانية1999، ص324.

4 – ا لبياتي بان علي : النشاط التجاري في المغرب الأقصى (القرن 3-5هـ/9-11م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، إشراف صباح إبراهيم الشيخلي، جامعة غزة فلسطين ،س ج ، 2003- 2004، ص81.

5 –أودغست : مدينة كبيرة بينها وبين سجلماسة مسيرة شهرين ، وبينها وبين مدينة مدينة غانة خمسة عشر يوما.أنظر البكري، مصدر سابق، ص168- 169.

6– ابن حوقل: مصدر سابق، ص98.

7 – مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، ط1،دار النشر المغربية، دار البيضاء 1985، ص219.

فإن ندرة الملح وصعوبة وصول الموجود منه إلى الداخل، جعل منه سلعة مهمة يحرص عليها التجار لضمان أكبر قدر من الذهب"[1].

الذهب: كان الذهب السلعة الأولى التي جذبت التجار، حيث تاجروا في الذهب مع السودان الغربي، و أصبح الذهب تجارة السودان عبر الصحراء مع بلاد المغرب.

وقد لفتت تجارة الذهب انتباه الجغرافيين والرحالة العرب، ودونوا لنا معلومات كثيرة عن مصادر الذهب في مناطق السودان الغربي، حيث أشار البكري أن أفضل الذهب في بلاد غانة[2] ما كان بمدينة غيارو[3].

ويضيف أن مدينة كوغة[4] أكثر بلاد السودان ذهبا[5].

وذكر الإدريسي من جهته أن بلاد ونقارة هي "بلاد التبر المشهور بالطيب والكثرة، وقد أشار الحميري إلى الطريقة التي كان يتم بها التبادل بين التجار المغاربة وبين تجار الذهب؛ حيث أطلق على هذه الطريقة "بالتجارة الصامتة "[6].

بالإضافة إلى أن هذا الذهب استعمل محليا في صك النقود أو صناعة الحلي كجزء منه، وأما الجزء الآخر وهو يشكل النسبة الكبرى فقد كان يأخذ طريقه إلى مراكز تجارة المرور التي تتلقى سلعا تأتيها من البلدان الأخرى، فهو سلعة ثمينة تفي بتسديد البضائع المستوردة من بلاد المشرق ، وما وراء البحر، وغير ذلك[7].

الرقيــق: لقد تزايدت الحاجة إلى الرقيق خاصة مع بداية عصر الازدهار العمراني، وارتبطت هذه الحاجة إلى اقتناء الرقيق جراء عدة دوافع:

---

[1] – الدالي، مرجع سابق، ص324.

[2] – غانة : بلد من بلاد السودان ،بينها وبين سجلماسة مسيرة شهرين ، وهي أكبر بلاد السودان قطرا وأكثرها خلقا، وإليها يقصد المياسير من جميع البلدان، أنظر الحميري، المصدر السابق ، ص426.

[3] –غياروا : مدينة في بلاد السودان، بينها وبين غانة نحو 11 محطة، وبين مدينة غياروا والنيل 12 محطة ،أنظر البكري ، مصدر سابق، ص176.

[4] –كوغة : مدينة بينها وبين غانة 15 يوما، تقع على ضفة نهر النيجر، وهي مدينة عامرة وأهلها مسلمون ، وأكثر ما يتاجر بها الودع والنحاس، أنظر الحميري، المصدر السابق، ص504.

[5] –البكري :مصدر سابق، ص179.

6 – الإدريسي :مصدر سابق، ص08.

[7] – جودت: مرجع السابق، ص 225-226 .

-الحاجة إلى العبد أو الأمة، سواء كانت الحاجة إلى قوته العضلية أو لتدبير شؤون البيئة وتربية الأبناء بالنسبة للأمة، أو لمساعدة السيد في أرضه أو حرفته أو تجارته بالنسبة للعبد[1].

وكانت بلاد السودان الغربي والجنوبي، منابع لتجارة الرقيق و تعتبر بلاد السودان الغربي والأوسط أهم مصادر تجارة الرقيق، حيث أشار الإدريسي قائلا "و تكرور[2] وغانة يغيرون على بلادهم ويسلبون أهلها ويجلبونهم إلى بلادهم فيبعونهم من التجار الداخلين إليهم، فيخرجهم التجار إلى سائر الأقطار، [3] وهذا النص يوضح لنا أن قبائل السودان هم الذين يبيعون الرقيق للتجار القادمين من مختلف المسالك الرابطة بين بلاد السودان وبلاد المغرب،وأوضح البكري بأن مدينة أودغست سوقا يباع فيه الرقيق قائلا :"و بها سودانيات طباخات تباع الواحدة منهن بمائة مثقال وأكثر..."[4].

لقد سبقت الإشارة إلى المسالك الرابطة بين مدن بلاد المغرب وبلاد السودان الغرب والأوسط، في إطار التبادل التجاري بين الطرفين حول أهم بضاعتين "الذهب والرقيق" .

فبخصوص تجارة الرقيق عبر تلك المسالك، كانت مدينة زويلة[5]، احد مراكز تجارة الرقيق فإليها يجلب وعنها يخرج إلى بلاد افريقية وغيرها من البلدان[6]،كما اشتهرت مدينة قسنطينة بتجارة الرقيق حيث كانوا يقايضون سكان الصحراء بالزيت والحرير والأقمشة مقابل التمر والرقيق[7]،وكانت وارجلان ابرز مركز تجاري، إذ يعد المزود الرئيسي لأهل افريقية والمغرب الأوسط بحاجاتهم من الرقيق

---

[1] – بنمليح عبد الإلاه: الاسترقاق في الغرب الإسلامي بين الحرب والتجارة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول،المغرب 2003، ص 75.

[2] – تكرور : مدينة في بلاد السودان على النيل ومنها إلى سجلماسة مسيرة 40 يوما بسير القوافل ، وهي مقصد تجار التبر والخدم ،انظر الحميري، المصدر السابق ، ص 134-135.

[3] – الإدريسي: مصدر سابق، ص 4.

[4] – البكري : مصدر سابق، ص 158.

[5] – زويلة : هي مدينة في وسط الصحراء ،وهي أول حدود بلاد السودان ،أنظر الحموي، المصدر السابق،ج3، ص 159-160.

[6] – البكري: مصدر سابق، ص 296.

[7] – الوزان: مصدر سابق، ص 56.

و هو ما يؤكده ابن سعيد قائلا:"وهي بلاد أي وراجلان، فحول وعبيد ومنها تدخل العبيد إلى المغرب الأوسط وافريقية، والسفر منها في الصحراء إلى بلاد السودان كثير، "[1] فبينها وبين بلاد الجريد أربعة وعشرون يوما، ومن بلاد الجريد إلى القيروان سبعة أيام[2]، وأشار الإدريسي إلى نشاط تجارتها مع بلاد السودان "وفيها قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة وبلاد ونقارة" .[3]

كما كانت الجزائر تصدر لطرابلس الغرب المنتجات الغذائية، ومنها الحبوب خاصة القمح والشعير إضافة إلى الشمع، الزيت ،صوف الأغنام، والجمال، التبغ والتمور بأنواعها ومختلف الأقمشة والمواد العطرية[4].

وفي المقابل استوردت الجزائر من طرابلس التبر وريش النعام والعاج والأقمشة القطنية؛ التي كانت تصنع في مدينة كانو[5] والزباد[6] الذي يستخرج من القطط البرية التي تعيش في بلاد السودان إضافة إلى العبيد[7].

---

[1] – بنمليح : مرجع سابق، ص 83-84.

[2] – محمد بن عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، 1984م، ص 600.

[3] – الإدريسي: مصدر سابق، ص 122.

[4] – العربي:مرجع سابق، ص55.

5 – كانو: مدينة في شمال نيجيريا كانت من بين أهم الأسواق الرئيسية في بلاد السودان الأوسط، اشتهرت بتجارة العبيد والملح، أنظر الحميري، المصدر السابق ، ص324.

6 – الزباد: نوع من الدهن والمسك، يستخرج من السنوريات التي تعيش في شرق نيجيريا (قطط الزباد)، أنظر الحميري المصدر السابق ، ص105.

[7] – الزبيري : المرجع السابق، ص 180.

ثالثا: طرق ومسالك التجارة الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب:

كانت القوافل التجارية التي تربط بين أسواق البلدين، تمر عبر مسالك وطرق رئيسية تتداخل مع الطرق التي تؤدي إلى بلاد السودان وتونس[1] وكانت قسنطينة وورقلة والوادي وتقرت وتوات تمثل أهم المراكز التي تنطلق منها القوافل المتجهة نحو الأسواق الطرابلسية[2]

وأهم هاته المسالك:

- **طريق واد سوف– غدامس:**

يبدأ من جنوب بسكرة ويتجه إلى وادي سوف ومنها إلى غدامس مرورا ببئر جديد،بئر سوف وهو طرق صعب لا يقطع في أقل من (15)خمسة عشر يوما كاملة يتم خلالها اختراق العرق الشرقي الكبير حيث الكثبان الرملية وتعد وادي سوف الواحة الجزائرية الأقرب لغدامس على مسافة 400أربع مائة كيلومتر [3].

وكانت معظم تجارة السوافة تتم من غدامس التي كانت من أكبر الأسواق في ذلك الحين وتمثل مركزا هاما من مراكز تجارة العبور[4].

وكان تجار وادي سوف يحملون لغدامس التمور والملح والحياك والقندورة المصنوعة من الصوف وزيت الزيتون الذي يجلب من تونس والشمع القادم من بسكرة إضافة إلى الأغنام والجمال والتبغ، وفي المقابل يجلبون منها العبيد والتبغ وريش النعام والبخور والنترون وحجر الشب مما تستورده غدامس من بلاد السودان[5]، وكانت البظائع الواردة من غدامس نحو الوادي يتم توجيه جزء منها نحو بسكرة وتوقرت وقد ذكر شالر أن البسكريين كانوا يعملون وسطاء تجاريين بين مدينة الجزائر وغدامس[6].

---

1 - أنظر الملاحق رقم 01-02.

2- الزبيري:المرجع السابق، ص 67.

3- عبد العزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، دط، طرابلس ليبيا، دس ن ، ص 77.

4 – محمد عمر مروان: الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غدامس، خلال العهد العثماني الثاني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عمار بن خروف، جامعة الجزائر،س ج ،2004- 2005، ص 243.

5 - الزبيري: المرجع السابق، ص 155.

6 - وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824)،تع ،تح،إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م،ص 110.

- **طريق ورقلة – غدامس:**

تبعد ورقلة عن غدامس مسافة (13) ثلاثة عشر يوما، [1] وهو طرق صعب بفعل الكثبان الرملية ومع ذلك كان تجار ورقلة يقطعونه بإستمرار إلى سوق غدامس، حيث تلتقي قوافل طرابلس والجزائر وتونس والسودان، ومما ساعد على تطوير العلاقات التجارية بين ورقلة وغدامس هو التنافس المستمر بين الغدامسية والسوافة، وكانت القوافل تخرج من ورقلة محملة بالأقمشة الحريرية والقطنية وبالتمور والحبوب والزيت، ثم تعود وهي تحمل التبر والعبيد والعاج والبخور وغيرها، ويشير ناصرالدين سعيدوني إلى أن تجار ورقلة وتقرت، كانوا يسيرون قوافل محروسة تربط كل من تقرت ونفوسة وورقلة بالمراكز التجارية الأخرى ومنها غدامس؛ التي كانت ترتبط بالمنيعة وتوات عن طريق ورقلة،[2] وهناك فرع لهذا الطريق يتجه نحو عين صالح[3].

- **طريق وادي سوف– غات:**

هو طريق جد صعب، وكانت المتاجرة بين وادي سوف وغات مخاطرة حقيقية، وكان أهل سوف يرددون قول:"...مشى لغات سعي ولا مات "بمعني أن التاجر المسافر إلى غات إما أن يجلب معه الثروة والذهب أو يتعرض للهلاك، حيث كان تجار واد سوف يتحدون المخاطر، ويذهبون مباشرة إلى سوق غات هروبا من الضرائب التي كان تفرض على التجار عند دخول مدينة غدامس، أو الخروج منها وكانت أسواق مدينة غات تعج بتجارة بالعبيد[4].

- **طريق تقرت – غدامس:**

يتجه شمالا ليمر بمحطة الفيض قرب بسكرة، لينظم تجار هذه المدينة للقافلة، وبعدها يأخذ اتجاه الجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين بين (قمار والوادي) ومنها يأخذ اتجاهين، احدها شمالا نحو نفطة والثاني نحو الجنوب إلى غدامس، مرورا ببئر جديد قرب الحدود التونسية، حيث تلتقي قوافل نفطة وتقرت المتجهة إلى غدامس، حيث كان الطريق إلى نفطة يقطع في أقل من خمسة أيام دون

---

[1] – مروان: المرجع السابق، ص286.

[2] – سعيدوني: ورقات..مرجع سابق، ص 541.

[3] – إبراهيم بشي: أهمية حوض غدامس الحضارية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد10، ص 248.

4 – زقب عثمان :الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في العلاقات مع تونس، رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر إشراف الدكتور يوسف مناصرية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، س ج،2005 – 2006 ص 49 .

أن يعترض القافلة أي خطر، نظرا لانتشار الآبار والعمران على طوله، وتجنبا للكثبان الرملية التي لا تساعد على قيام الرحلة من تقرت إلى غدامس [1].

كما كان لسكان تقرت اتصالات معتادة مع سكان بلاد الجريد بتونس ومدينة غدامس[2].

وكانت قافلة قسنطينة تتصل بهذا المسلك في منطقة الفيض فيذهب بعضها إلى غدامس وبعضها الأخر إلى ورقلة[3].

طرق عين صالح – غدامس:

تبعد عين صالح عن غدامس مسافة (30) ثلاثون يوما[4]، وكانت عين صالح مثلها مثل غدامس من المراكز الأساسية للتبادل التجاري في الصحراء، ومنطقة عبور للتجارة والتجار وظلت ترتبط بغدامس رغم بعد المسافة، وذكر رولفس أن القافلة التي خرج معها إلى غدامس كانت تضم جمالا لأحد كبار التجار الغدامسية المدعو ولد هيبة؛ حيث كانت تحمل ريش النعام وقد أوكل مهمة رعاية بضاعته لأحد عبيده[5].

وتشير العديد من الوثائق حسب محمد مروان، إلى أن تجار غدامس قد استخدموا بكثرة الطريق الرابط بين عين صالح وغدامس ومنها إلى بقية الواحات الجزائرية[6].

طريق عين صالح– غات:

يتفرع إلى مسلكين، الطريق الجبلي وهو صعب جدا ولا يقطع في اقل من عشرين يوما، والطريق السهلي، وهو أطول ولا يقطع بدوره في أقل من أربعين يوما فمن مدينة غات كان يمكن الذهاب إلى مرزق مركز فزان، والى عين صالح مركز الصحراء الغربية[7].

---

[1] – الزبيري: المرجع السابق ص156.

2 – F-ELIE DELAPRIMAUDAIE : LE COMMERCE ET A NAVIGATION DE LALGERIE , REVUE ALGERIENNE ET COLONIALE, juin1860 , p 102.

[3] -MAHFOUD-KADDACHE : LALGERIE DES ALGERIAN ,OP ,CIT,P538.

[4] – الزبيري: مرجع سابق، ص 156.

5 – عماد الدين غانم: غدامس في رحلة رولفس الأولى أواخر 1864 ، ضمن أعمال الندوة العلمية تاريخ غدامس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،ليبيا 2003 ص 23.

[6] – مروان: مرجع سابق، ص 300.

[7] – زبيري: مرجع سابق، ص 67.

الطرق التجارية التي كانت تربط توات بطرابلس:

كانت توات تمثل ملتقي الطرق التجارية الصحراوية لتوسطها الصحراء؛ لذلك كانت من أهم المراكز التجارية التي تتجمع فيها القوافل القادمة من طرابلس تونس الجزائر والمغرب في طريقها إلى بلاد السودان[1].

وكانت قوافل التجارة القادمة من غدامس و غات وجنوب تونس، تمثل إحدى المحاور الخمسة في التجارة الخارجية لإقليم توات[2].

كما كانت الطرق التجارية التي تتفرع من توات، تأخذ اتجاهين شمالي وجنوبي، وكان الاتجاه الشمالي يربط توات بأسواق بلاد المغرب، وهو يتشكل من ثلاث طرق رئيسية، تتفرع بدورها إلى ثلاث وجهات فرعية ويقول محمد مروان أن توات تبعد عن غدامس مسيرة خمسة وعشرين يوما، وكانت على علاقة تجارية وطيدة بغات؛ حيث كان الاتجار يجلسون عند باب تفغغات، وهو أكبر أبواب المدينة حيث تعرض البضائع القادمة من طرابلس و فزان والسودان و توات[3].

1 - مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني،ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر 1981، ص 29.

2 - فرج محمد فرج:إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1977ص 70

3 - مروان: مرجع سابق، ص 139.

العوامل المتحكمة في تجارة القوافل ودور القبائل الصحراوية فيها:

إن حركة تجارة القوافل التي ضلت تجوب الصحراء طولا وعرضا وكان بعضها يربط مدن وواحات الجزائر بطرابلس الغرب، قد خضعت لعدة عوامل واعتبارات ساهمت في توجيهها وتحديد مسالكها ومن أهم تلك العوامل نذكر:

توفر آبار المياه:

إن سير القوافل التجارية في الصحراء لم يكن ممكنا إذا لم تسلك طريقا معروف المعالم، تتخلله آبار ومنابع للماء؛ ذلك إن كميات الماء التي يمكن حملها على ظهور الجمال محدودة، وكان نضوب ماء بئر تقع في طريق القافلة معناه ضرورة التحول عن ذلك الطريق، [1] فمحطات القوافل حيث آبار المياه لعبت دورا أساسيا في تدعيم التبادل التجاري بين الايالتين علما إن تلك المحطات تكون في غالب الأحيان مدن وواحات، قامت وازدهرت على الموارد المالية والتجارية، وكان التجار والحجيج الذين يسلكون هذه الطرق يشترون القرب من مصر لأنها من أجود الأنواع[2]

توفر الأمن :كان توفر الأمن مسالة أساسية بالنسبة للقوافل، فمتى اختل الأمن أصبحت القوافل تواجه خطر النهب والسلب والاعتداء، وهذا معناه ضرورة تغيير المسلك، و كانت القوافل تقطع مسافات طويلة وهي مضطرة لسلوك طرق معينة تقع على جنباتها آبار المياه، مما سهل ذلك مهمة قطاع الطرق والقبائل التي تعيش على السلب والنهب،[3] وكان اختلال الأمن في الطرق الصحراوية يبدأ عادة بفرض القبائل إتاوات على التجار، ثم يزداد جشع تلك القبائل وترفع قيمة تلك الإتاوات وينتهي الأمر باعتراض طريق التجار والسطو عليهم.إن توفر الأمن كان عاملا أساسيا في تشجيع التجارة الصحراوية، فحرص التجار على دفع مبالغ معينة من المال أو تقديم هدايا عينية لشيوخ القبائل، بغية الحفاظ على سلامة القوافل وكان التجار كثيرا ما يفضلون مرافقة ركب الحج نظرا لما يوفره لهم من حماية ضد الاعتداءات التي يتعرضون لها،[4] فظاهرة اللصوصية والتعدي على

[1] – العربي: مرجع سابق، ص 20 .

[2] – العياشي: مصدر سابق، ص 60.

[3] – العربي: مرجع سابق، ص 49.

[4] – نفسه،ص 61.

المسافرين والتجار والحجاج كانت متفشية في كل الطرق، التي تسلكها القوافل وخاصة في الجهات التي تضعف فيها سلطة الدولة.

والملفت هنا أن القبائل التي مارست السطو أحيانا كانت هي نفسها التي كانت تقدم الأدلاء ووسائل النقل للتجار(الجمال والبغال)، وبخاصة قبائل الشعانبة [1] والتوارق[2] فقد أشار العياشي إلى عرب أولاد نصر ناحية بسكرة، واعتمادهم الإغارة على قوافل التجار وركب الحجيج فيقول عن ذلك:"...فسرنا على غاية من الوجل من عرب أولاد نصر لكثرة ما يخافون الناس منهم..." وفي طرابلس تحدث عن اعتداءات عرب الجبل الأخضر على كل من يعبر منطقتهم فقال عنهم"...لا حرفة لهم بعد تنمية مواشيهم إلا النهب والإغارة، فقل ما مر بهم ركب سلم من إنتشاب الحرب بينهم وبينه..."[3] ووصف الورثيلاني عرب هذه المنطقة بقوله."...وعرب هذا الجبل من أشد العرب كفرا ونفاقا..."[4]..

كما أشار رولفس، أيضا أن القوافل التي تتجه إلى توات كانت تتعرض أحيانا إلى النهب من قبل الغنائمة أو التوارق، من جهة الغرب والشعانبة من قبل الشرق، ويقول انه محظوظ لأن القافلة التي خرج فيها لم تصادف الشعانبة[5].

ورغم هذا فإن كل من التوارق والشعانبة ساهموا كثيرا في تنظيم وتسيير القوافل التجارية وتوجيهها وحمايتها من الضياع والتيه والإغارة من باقي القبائل، ومن قطاع الطرق ومارسوا بدورهم التجارة في كثير من الفترات، [6].

---

1 – الشعانبة:قبائل عربية تنحدر من علاق بنو عوف بن سليم بن منصور بن عدنان، فهم ينتمون إلى قبائل بنو سليم العربية جاؤوا إلى إفريقيا الشمالية مع موجات نزوح قبائل بنو هلال، أواخر القرن الرابع عشر، وينقسمون إلى عدة بطون أهمها: شعانبة متليلي، شعانبة المنيعة، شعانبة ورقلة، أنظر البكري المصدر السابق ص 385.

2 – التوارق:تارقة قبيلة بربرية تنتمي إلى صنهاجة الصحراء، وهم ينقسمون إلى عدة عشائر منتشرة في الصحراء الكبرى موزعين بين الجزائر طرابلس والسودان الغربي، أنظر البكري المصدر السابق ص 372.

3 – العياشي: المصدر السابق، ص 106.

4 – الورثيلاني: المصدر السابق،ص223.

5 -Rohlfs :voyage…op cit.p220.

6 – الزبيري :المرجع السابق ص 188.

وفي بلاد طرابلس الغرب ساهمت بعض القبائل بنفس الدور، ومن بينها الزنتان والحطمان والمقارحة والتوارق والتبو[1]، وهي قبائل عربية بإستثناء التبو والتوارق؛ التي كانت مضاربها في فزان، بالإضافة إلى أهل واحة أوجلة الذين اشتغلوا كأدلاء على طرق القوافل[2].

لقد كانت القوافل التجارية التواتية المتجهة نحو غدامس أو تمبكتو، تدفع إتاوات مالية لأعيان التوارق عندما تخترق أرضهم وتعرف باسم حق المرور أو حق الطريق[3].

1 - مروان: مرجع سابق، ص 236.

2 - طريح: مرجع سابق، ص 278.

3- فرج: مرجع سابق،ص 80.

الخلاصـــــة:

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن البلدين، كانتا تربطهما علاقات تجارية جد خاصة على مستوي المدن الصحراوية أو المسالك التجارية البرية، بالرغم من تواضع حجم تلك المبادلات بفعل طول المسافة والعقبات الطبيعية، (وعورة المسالك الصحراوية) وتواضع الإمكانيات الاقتصادية لطرابلس الغرب في ذلك العهد.

أما فيما يخص العوامل التي ساهمت في بعث هذه التجارة وتوجيهها فيمكن أن نوجزها في مايلي:

- توفر الماء والأمن في المسالك التي قطعتها القوافل .
- الدور البارز الذي لعبته القبائل الصحراوية خاصة قبائل الشعانبة والتوارق في توجيه هذه القوافل وحمايتها من قطاع الطرق ومن الضياع والتيه في الصحراء.
- دور ركب الحجيج في تطوير هذه التجارة على اعتبار انه احد عوامل التبادل التجاري الهامة في المنطقة.

لقد كانت تجارة القوافل الصحراوية (تجارة العبور) الشريان الاقتصادي الذي كان يغذي المدن والواحات الجزائرية والطرابلسية على حد سواء، وأحد أهم العوامل التي ساهمت في تطورها وفي فترات لاحقة ستكون موارد هذه التجارة، وبخاصة تجارة الذهب والعبيد من بين أهم الأسباب الدافعة للقوي الاستعمارية الأوربية، للتوغل داخل القارة الإفريقية مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي في محاولة للاستلاء على هذه التجارة وتحويل مسارها.

المبحث الثالث :

النظم التجارية

أ /- السلع والأسعار والضرائب

ب /- الموازين والمكاييل

ج/- العملة المتداولة في الجزائر

المطلب الأول: الرقابة على السلع والأسعار و الضرائب.

أ- المحتسب:

ارتبطت مهام المحتسب بالحسبة، وهي في الأصل وظيفة دينية بحتة، نابعة من الأمر القرآني القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ إذ يقول الله عز وجل في محكم تنزيله"**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ** "[1].

و الاحتساب عرف بأنه أخو القضاء، فالمحتسب هو بمثابة الناطق الرسمي للقاضي، يستمد سلطته من مصلحة الدين العليا، وهو الحارس و المسؤول عن السير الحسن للمدينة؛على المستويين المادي والأخلاقي، وارتبطت وظيفته بوجود الأسواق؛ بما تتضمنه من بضائع وأسعار ومعاملات تدخل ضمن دائرة مسؤوليته؛ فهو صاحب السوق ومهمته مراقبة المكاييل والموازين والنشاط الحرفي والتجاري، والتأكد من سلامة البضائع ومطابقة المواد المصنوعة للقواعد المتعارف عليها، وتسجيل وتقييد الأسعار للحيلولة دون أي تلاعب، فعمله ميداني بحت، لذلك تراه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق، إذ تعد إحدى أهم مهامه تنظيم الأسواق وترتيب الصناع في مواقع وأماكن معلومة،وكان يعرف بأمين الحسبة بمجتمع مدينة الجزائر إلى غاية نهاية القرن السابع عشر17م حيث تشير بعض الإشارات المتناثرة في المصادر أن المحتسب قام بدور بارز في مسالة التسعير وبداية من ثمانينات القرن الثامن عشر 18م أضحت سلطته مقيدة لخضوعه لسلطة وكيل الخرج الذي كان يشرف على تثبيت الأثمان ومراقبة الإنتاج ونوعيته[2].

ويتولي المحتسب (صاحب السوق)، النظر في الأسواق إن ظهر بها دراهم أو نقود مغشوشة والبحث عن من أحدثها لينال عقابه، وتدخل ضمن مهام المحتسب الإشراف على سوق الرقيق والحد من ممارسات النخاسين وخدهم؛ من خلال إبرازه وكشفه للعيوب الخلقية في الرقيق، أو بيع

1 – سورة آل عمران الآية 110 .

2 - IBN ABDOUN :TRAITE SUR LAVIE URBAINE ET LES CORP METIES,TRAD LEVIPROVONCAL ,PARIS , MAISON NEUVE , 1947, P43.

صنف دون آخر أو إخفاء العيوب والروائح الكريهة والعاهات والأمراض الخفية؛ التي لا يتفطن إليها المشتري[1].

ب- السلع:

يقصد بها مجموع المعاملات التجارية الجارية داخل أقاليم ومدن بلاد المغرب، وتشمل السلع والبضائع المنتجة محليا، أو التي استوردت من الخارج، فكانت المنتجات المحلية تشكل عصب التجارة الداخلية بما تشمل من سلع حيوانية ونباتية أو صناعية، وكانت سببا في الرواج والانتعاش التجاري الذي تميزت به بعض المدن؛ حيث كان لهذه السلع والمنتجات أثرها الواضح في تفعيل الحركة التجارية الداخلية والخارجية، وتأتي أهمية المتاجرة بالحيوانات إلى الحاجة الملحة إليها للاستفادة منها في أعمال الحرث والحمل والركوب واستغلال لحومها وصوفها وجلودها[2].

كما شكلت المحاصيل الزراعية نسبة هامة من السلع المتداولة في الأسواق أو في التبادل التجاري، وخاصة أن كثير من مدن بلاد المغرب، شهدت وفرة في الإنتاج الزراعي بأنواعه؛ فتزخر مدينة باجة بكثرة القمح والشعير ؛ ولها من الغلاة ما ليس لغيرها مثله جودة وكثرة، واشتهرت مدن برشك وبونة والمسيلة وسجلماسة بمحاصيلها من القمح والشعير، وكانت تصدر فائضها إلى باقي بلاد المغرب واشتهرت كل من تونس بغلاة القطن والتمور والزيت، واشتهرت مدن جلولاء وبلاد السوس بالمغرب الأقصى بقصب السكر؛ حيث كان يحمل لباقي بلاد المغرب، ووصفه الإدريسي بقوله"...وقصب السكر الذي ليس على قرار الأرض مثله طولا وعرضا وحلاوة ويعم أكثر الأرض، ويذكر الإدريسي أن الناس كانوا يجتمعون في سوق مازونة بالفواكه والألبان والسمن، ومن مدينة جيجل تحمل الفواكه والعنب والرب إلى بجاية[3].

ولاقت سلع التين المجفف والزيت والعسل إقبالا ونشاطا في الحركة التجارية لكونها تمتاز بقابلية التخزين لفترات طويلة [4].

---

1 أحمد أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني الونشريسي: المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، ت ح، جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي،ج1 نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،المملكة المغربية1981م ص 407.

2 – جودت: المرجع السابق، ص 151.

3 – الإدريسي: مصدر سابق، ص 162.

4 – جودت: مرجع سابق، ص 152 .

وهناك أنواع أخرى ضمن قائمة السلع ومنها الموز؛ الذي اشتهرت به مدينة قابس، وبلاد القيروان بالفستق ،والمسيلة بالسفرجل ؛ الذي كان يحمل منها إلى القيروان .وإلى فاس كان يجلب الجوز واللوز، وثمة محاصيل أخري كانت ضمن قائمة السلع كالقنب والعصفر والكمون والكروياء التي اشتهرت بها كل من تونس وسجلماسة (تافيلالت)، إضافة إلى بعض السلع التي تدخل ضمن لوازم البناء و الأدوات والأثاث المنزلي، واللوازم الشخصية كالملابس والأحذية وأدوات الفلاحة والأسلحة بأنواعها [1].

ج- الأسعار:

إن التحليل المقارن لفترات الاضطراب والتحول في العملة وفترات استقرارها، يكشف عن تنوع كبير في العوامل والظروف المتحكمة فيها، فالجزائر العثمانية كانت تتحكم في اقتصادها تقلبات الإنتاج الزراعي؛ التي تتكرر فيها سنوات القحط وما يرتبط بها من مجاعات، وما يصطحبها من أوبئة ووضع ديموغرافي غير مستقر، إضافة إلى القرصنة البحرية التي كان لها دور اقتصادي غير ثابت لكن له وزن معين في بعض الفترات [2].وتعد مسالة الأسعار من المسائل الجوهرية؛ لمعرفة قيمة أصناف مختلف السلع والبضائع، إلا أن هناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة،فقد تقاس وفق فائدة الشيء وأهميته أو وفق العمل المبذول من أجل إنتاجه أو توفيره وجلبه، أو حسب قانون العرض و الطلب، ويراعى في كل هذا عامل الزمن الذي يلعب دورا هاما في قياس قيمة السلعة.

فالأسعار عموما ترتفع وتنخفض نتيجة عدة عوامل تؤثر فيها نذكر منها،الظروف والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى غلاء الأسعار كالفيضانات والقحط والجراد ومختلف الأوبئة والمجاعات.

وظروف بشرية كالصراعات السياسية والتطاحن والاقتتال؛ الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى إتلاف المحاصيل الزراعية ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها بسبب ندرتها أو قلتها.، كما يؤدي قطف

1 - جودت: المرجع السابق، ص 153.

2 - المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة الأسعار المداخيل)ج1، دار القصبة للنشر،الجزائر2009 ص 69 .

الثمار قبل أوانها إلى ارتفاع سعرها؛ [1] ويتجلى هذا من خلال ما ورد في كتاب أحكام السوق بخصوص بيع الفواكه من قبل ان تطيب، فقال"...فإن كان كثيرا في بلده فلا بأس وإن كان قليلا فالينهى عن ذلك ،وعن قطعه حصرما فإنه يضر بالعامة ويطلبونه إذا طلب فلا يوجد ويقل ويغلو.."[2]

ويعود ارتفاع الأسعار في بعض المدن إلى عدم توفرها على الأرزاق؛ وهذا ما أشار إليه الإدريسي حول مدينة باغيي بقوله وسعر الطعام بها في أغلب الأوقات غال ،لأنه يجلب إليها وزروع الحنطة بها قليل ويسير[3].

ويضيف ابن خلدون عاملا آخر في قوله"...إن المصر الكثير العمران يختص الغلاء في أسواقه، وأسعار حاجاته ..." كما انه لا يغفل دور المكوس في موضوع الغلاء، فيذكر أيضا أن التجار يحتسبون دخلا على سلعهم وبضائعهم وحتى ما ينفقونه على مؤن أنفسهم؛ فينعكس ذلك زيادة على قيم المبيعات وأثمانها[4].

كما أن كمية النقود المتداولة بين أيدي الناس ونسبتها في الإنتاج لها تأثير على الأسعار،فالتضخم المالي أي زيادة النقود المتداولة في حجمها عن حجم السلع الموجودة فعلا يجعل المستهلكين يجرون وراء السلع الغير متوفرة بكثرة مع استعدادهم لدفع أثمان وأسعار أزيد فيكون الغلاء[5].

كما يعد الاحتكار من العوامل المساعدة على ارتفاع الأسعار؛ حيث يعمد بعض التجار إلى حبس سلعة من السلع أو جمعها من الأسواق حتى تشتد حاجة الناس إليها، ويدفعون في سبيل الحصول عليها سعرا أعلى فينزل بها محتكروها إلى السوق وليس لهم منافس، ويعرضون الثمن الذي يرغبون،وقد نهى النبي صل الله عليه وسلم فقال" من احتكر فهو خاطئ"[6]

---

1 – جودت: المرجع السابق، ص 158.

2 – يحي بن عمر :أحكام السوق ، تق، جلال على الجهاني، د ط، د م ن ، 2012 ص 38.

3 – الإدريسي المصدر السابق ص104 .

4 – .جودت: المرجع السابق ، ص158-159.

5 – نفسه ص 160.

6 – الحسن محمد أبو الهدي: أحكام التسعير في الفقه الإسلامي، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت2000م، ص 137.

كما يمكن لهذه الأسعار أن تكون رخيصة؛ إذا تدخلت عوامل أخرى طبيعية وبشرية أما الطبيعية منها فتتمثل في هطول الأمطار الكافية في موسمها، وأما البشرية كأن تتدخل الدولة وتضع حدا للاحتكار والتخزين والمضاربة.

وحسب دييغوا دي هيدو[1] ،كان سعر الحمار في مدينة الجزائر، يساوي02 دوكا مابين 982-989هـ 1578 -1581، .

ويذكر دوبريف[2] أن في سنة 1114هـ 1605م كان الانكشارية، يحصلون على أربعة خبزات في اليوم بسعر 2 دويني، ويبيعونها بسعر16 دويني، وجاء في تقرير لشركة الباستيون مؤرخ 1042هـ 1636م؛ ذكر بعض الأسعار المحلية في منطقة عنابة، منها سعر الثيران بتسعة ليرات فرنسية للثور، والجبن بتسعة ليرات للقنطار والغنم باثنين ليرة للضأن، وأربعة دجاجات بليرة والصابون باثني عشر ليرة للقنطار وحمل شعير بخمسة ليرات، وحمل قمح باثني عشر ليرة؛ ويقصد هما بالحمل الحمل المر سيلي وهو حوالي 160 لتر والليرة الفرنسية كانت تنقسم إلى عشرون صوردي وكل صوردي فيه اثني عشر دويني.[3]

ويذكر الأب دان بعض الأسعار في مدينة الجزائرسنة 1040هـ 1630؛ حيث كانت قيمة الليرة الفرنسية في هذه الفترة تعادل تقريبا مائة درهم جزائري؛ أي حوالي 2 دينار خمسيني وتبعا لهذا التقدير حولنا الأسعار التي يذكرها بالعملة الفرنسية إلى ما يقابلها من عملة جزائرية:[4]

السلعة	الثمن
رطل لحم غنم	5 د ر
رطل لحم بقر	3.33 د ر
دجاجة	10 د ر
حجلة	2.50د ر
أرنب بري	من 15الى 20 د ر
الخبز بمقدار ما يمكن أن يأكل الفرد في يوم واحد	3.33 د ر

1- DIEGO DE HAEDO : DE LA CAPTIVITE A ALGER,TRAD MOLINER-VIOLLE ALGER, 1911 , P114.

2 -FRANCOIS SAVARY DE BREVES : RELATION DES VOYAGE ,DE BREVES .PARIS ,1628 , P361.

3 – مروش: المرجع السابق، ص 89.

4 – نفسه:ص 90 .

د- الأسعار في مدينة الجزائر حسب الوثائق العثمانية:

كانت الأسعار المسجلة في وثائق المحاكم الشرعية في هذه الفترة إجمالية، دون تعيين لقيمة كل مادة مذكورة، لكن نجد بعض الوثائق تعيين بالتفصيل قيمة كل شيء مذكور في الوثيقة.

وجد في رسم تركة مؤرخة في افريل966هـ-1558م؛ أن سعر بساط ومضربة يساوي ما قيمته عشرة دينار خمسيني ، وسعر قفطان ستة دينار خمسيني.[1]

وفي رسم تركة أخري مؤرخة في أكتوبر988هـ- 1580م وجدت هذه الأسعار:[2]

السلعة	الثمن
حصان	3 د خ
صندوق	2 د خ
برمة نحاس كبيرة	4 د خ
برمة نحاس صغيرة	60د ر
حلي فضة وملابس وقدر فخار وفرش	25 د خ

هـ- الضرائب على الأسواق:

وهي الإتاوة التي يجمعها الراعي وصاحب الولاية،[3]وهي واجبة على الأفراد، تفرضها عليهم الدولة نظرا لما عليها من حق السيادة، وهي على عدة أنواع منها ضرائب شرعية، وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة، كالزكاة والفيء والغنيمة، وضرائب غير شرعية(إضافية) والتي قامت دول بلاد المغرب بفرضها على الرعية كالضرائب الجمركية (المكوس) ،والضرائب على التجار والسلع والتي كانت تتقلص وتزداد حسب نفقات الدولة واحتياجاتها للموارد المالية[4].

---

1 - أنظر الملاحق رقم 04-05-06.

2 - وثائق المحاكم الشرعية، مركز الأرشيف الوطني الجزائر ، ع13- ع 24 - ع112- ع113.

3 - محمد عمارة قاموس المصطلحات الاقتصادية ص 342.

4 - أحسن بو لعسل : الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (86-668هـ) (715-1269م)، ت ح، عبد العزيز فيلالي، ط1 ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع د م ن 2013، ص 45.

1- الضرائب الجمركية:

هي ضرائب تفرض على التجارة بنوعيها البرية والبحرية، [1] وعلى السلع سواء كانت صادرة أو واردة وهذا النوع من الضرائب كان أكثر شهرة؛ بالنظر لسهولة جبايته في الأسواق والمدن المحاطة غالبا بأسوار عالية، ولا يتم دخولها إلا من خلال أبواب محددة، وبذلك يصعب على التجار إدخال بضاعتهم سرا لتفادي ما يطالب به الجباة من ضرائب لخزينة الدولة [2].

هذا بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تفرض على الدكاكين، حيث أشار المقديسي إليها بقوله "...والضرائب موضوعة على أصحاب الدكاكين..."[3]

وكان مقدار هذه الضرائب يتراوح مابين 8 %و 20 % من ثمن بيع السلع ، وكذلك بحسب المعتقد الديني للتاجر المستورد؛ فكان يتم فرض رسم 10% على التاجر الأجنبي، و5 % على التاجر الذمي و 2.5 %على التاجر المسلم.[4]

2- الضرائب على السلع الاستهلاكية :

تسمي ضرائب السلع والسوق؛ وهي تفرض على معظم السلع والبضائع كالخضر والفواكه والملح والأسماك ومواد البناء وغيرها من السلع ؛ حيث يكون التاجر ملزما بدفع رسم بمقدار معين على كل حمل حين يدخل سوق المدينة. [5]

3- ضريبة مال الحراسة :(الخفارة)

يقول ابن حوقل أن التجار المارين بطرق أودغست و سجلماسة ، كانوا يدفعون الإتاوات للقبائل ومنهم قبيلة زناتة، ونفس الأمر يتم على الطريق بين سجلماسة وفاس؛ حيث أن هذا النوع من الضرائب لم يكن يدخل خزينة الدولة، بل هو نوع من الضريبة تفرضه القبائل على القوافل التجارية في إطار تامين الطرق والمسالك.[6]

---

1 - عمارة :مرجع سابق، ص 233.
2 - عبد الحميد حسين حمودة: المرجع السابق، ص 58.
3 - المقديسي: المصدر السابق، ص 225.5
4 - بولعسل: المرجع السابق، ص 58.
5 - الإدريسي: المصدر السابق، ص 70.
6 - بو لعسل:مرجع سابق، ص 170.

المطلب الثاني : الموازين والمكاييل

أ- الموازين:

شرع الله تعالى بين عباده القسط والميزان ليفصل بين الحق والباطل؛ وبين المستقيم والمائل، وليأخذ كل ذي حق حقه دون ضلم أو جور؛ وليكون سبيلا تستقيم به الحياة وتحفظ به الحقوق، فقال تعالى في محكم تنزيله " **وَأَوفُوا الكَيلَ إِذا كِلتُم وَزِنوا بِالقِسطاسِ المُستَقيمِ ذلِكَ خَيرٌ وَأَحسَنُ تَأويلًا**".[1]

1- الرطل:

يختلف وزنه من منطقة إلى أخري ولو اتفق على التسمية؛ بحيث نجد **في** كتب الرحالة عبارات رطل القيروان ورطل تونس ورطل تيهرت ورطل نكور ؛ بل إن الأرطال نفسها تختلف من حيث المادة التي توزن بها فيقال رطل فلفل ورطل لحم وغيرها [2].

2 – الأوقية:

استعمل المغاربة الأوقية في أوزانهم [3] ، وكان الوزن الشرعي يساوي أربعون درهما[4] واختلف وزنها باختلاف العصور والبلدان ؛ فكانت في تونس تساوي اثني عشر درهما [5]وفي مليلية خمسة عشر درهما[6] ، وذكر عمر شهاب الدين أن الأوقية في إقليم إفريقيا تساوي واحد وعشرون درهما[7].

3 – القنطار:

هو اسم لمعيار وزن كما هو الرطل، وجري استعماله في بلاد المغرب، وكان لاختلاف قيمة الرطل أن أدي إلى اختلاف قيمة القنطار، الذي يساوي على وجه العموم مائة رطل؛ إلا أن بعض المواد

---

1 – سورة الإسراء : الآية 35.

2 – جودت: المرجع السابق، ص 178.

3 –نفسه :ص 181.

4 – على جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، دار القدس ، القاهرة1421هـ-2011 م ص 21 .

5 – المقدسي:مصدر سابق، ص 248.

6 – البكري:مصدر سابق،ص 89.

7 – ابن فضل عمر شهاب الدين: مسالك الأبصار في مسالك الأمصار، تح ،كامل سليمان الحيدري ،ج4،ط1 دار الكتلة العلمية، الجزائر 2010 ص 84.

كالفواكه الجافة أو الأقمشة يقتضي العرف المعمول به في التجارة أن يسلم البائع ما بين 102الى 105 رطل، بالنسبة للقنطار الواحد وذلك للرفع من وزن القنطار إلى خمسة كلغ تقريبا[1].

4- المثقال:

استعمل المثقال كوحدة للوزن في بلاد المغرب وكان يعادل تقريبا وزن الدينار،[2] وكان يعتبر وحدة لوزن الذهب والمواد الثمينة، فقد استخدمه الموحدين ومن جاء بعدهم كوحدة وزن ويبلغ وزن المثقال 4.72 غ، وعرفوا به عملاتهم الذهبية(الدينار الذهبي) ويقدر مجموع ثلاثة أوقيات بعشرون دينار أو مثقال؛ أي أن الأوقية تضم ستة دنانير وثلثي الدينار[3].

وقد جعل الثميني وزن المثقال وزن ثلاثة قراريط من الفضة، والقيراط ثلاثون حبة من الشعير الأوسط[4].

5- الخروبة:

هي من أجزاء الدرهم مثل الربيعيات والثمنيات، ويرى فالتر هانت أن وزن الخروبة يعادل وزن القيراط وهو يساوي24/1 وزن المثقال، ويقدر بحوالي0.195غ[5] في حين اعتبرها البكري أنها تساوي أربعة حبات شعير أي ما يعادل 0.236 غرام[6].

1 - برنشفيك: تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي، من القرن الثالث إلى نهاية القرن الخامس عشر لميلادي، تر، حمادي الساحلي ج2، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان 1988 م ،ص 261.

2 - الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية تاريخ إفريقيا في عهد بنو زيري، من القرن 10 إلي 12 م، تر: حمادي الساحلي، ج2 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1992، ص 264.

3 - برنشفيك: مرجع سابق، ص 260.

4 - جودت: المرجع السابق، ص 281.

5 - مسعود كربوع : نوازل النقود والمكاييل والموازين، في كتاب المعيار للونشريسي، إشراف رشيد باقة، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الوسيط ، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012-2013، ص 152.

6 - جودت:مرجع سابق، ص 182 .

6- حبة الشعير:

وزن لنوع من الحبوب ، يترتب عنها الدرهم والدينار وباقي الأوزان؛[1] ومقدارها يختلف باختلاف نوعية الحبوب، التي يعتمد عليها الفقهاء وقدر مقدارها في بلاد المغرب ب 0.059 غرام [2].

ب- المكاييـــــــل:

كان لأهل بلاد المغرب مكاييل ستعملونها في حياتهم اليومية، في عمليات البيع والشراء[3] وكانت هذه المكاييل تختلف بين الجوامد والسوائل، كما أنها كانت تتغير من مكان لآخر[4].

1- القفيز:

كان يستعمل لكيل الحبوب والسوائل كالزيت، ويظهر في قول القاضي عبد الله بن احمد بن طالب لوكيله بالساحل"...أن أعطه أي الشيخ السائل قفازين زيتا"[5] وكان قفيز الزيت يقدر بحوالي ثلاثة أرطال،[6] وكان للقفيز أجزاء تعامل بها الناس منها نصف القفيز وربع القفيز وغيرها.

وأشار برنشفيك إلى اختلاف مقدار القفيز من مدينة إلى أخري؛ حيث يري أن مدينة طرابلس لها قفيز أثقل من قفيز تونس، إذ لا بد من 69 أو 79 قفيز للحصول على 100 قفيز تونسي وكان قفيز طرابلس يساوي حوالي252 لترا.

ويضيف أنه في بجاية يساوي72 لترا، وكان الكيل الأكثر استعمالا في كيل الحبوب في كل من عنابة وقسنطينة يتمثل في الثمنة[7].

---

1 - جعة: المرجع السابق ص 22.

2- جودت: مرجع سابق، ص 182.

3 - نفسه: ص 281.

4 - برنشفيك: المرجع السابق، ص 261.

5 - الدباغ ابو يزيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري : معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2 ، أكمله وعلق عليه ابن ناجي النفوطي، تح:محمد مضلور، د ط، ، د م ن ، د س ن ،ص 166.

6- البكري: المصدر السابق، ص 27.

7- برنشفيك:المرجع السابق، ص 262.

2- المد:

يقال سبحان الله مداد السماوات والأرض، وسبحان الله مداد كلماته ومددها؛ أي مثل عددها وكثرتها، وقيل قدر ما يوازيها في الكثرة عيار كيل أو وزن أو عدد، أو ما شابه على وجه الحصر والتقدير، ويقال انه مشتق من الكلمة اللاتينية (midieum)أو(midius) وهو مكييال كان شائع الاستخدام عند الرومان،[1] ومقداره مليء اليدين المتوسطتين من غير قبضهما[2].

وكان يختلف من مكان لآخر فمد مليلية يساوي 25 مدا بمد النبي صلى الله علية وسلم [3]، وهو يختلف عن مد أصيلة الذي يقدرب: 20 مدا نبويا[4].

وأشار الونشريسي إلى أن المد القروي[5] والمد النبوي [6]من المكاييل السائدة في كل بلاد المغرب.

3- الويبة:

هي من وحدات كيل الحبوب، وذكر المقديسي الويبة تحت إسم " **الدوار**" بقوله "...ومن مكاييل بلاد المغرب الدوار، ويقدم وصفا لها فيقول: " قد ألجم رأسها بعارضة من حديد وأقيم عمود من قاعها إلى العارضة فوق الحديد يدور على رأس الويبة فإذا أدار الحديدة مسحت فم الويبة وصح الكيل .." [7].وأشار البكري أن مقدار الويبة هو أربعة أثمان؛ والثمن ستة أمداد مد النبي صلى الله عليه وسلم، أي أنها تساوي 24 مدا نبويا، وكانت مستعملة في جميع بلدان المغرب باستثناء مدينة عنابة[8]، وأشار أن كيل الطعام ببغاية بالويبة هو 64 مد نبويا وهو ما يساوي قفيز ونصف قفيز[9].

---

1 – حمودة : المرجع السابق، ص 43.

2 – جعة: المرجع السابق، ص 36.

3 – البكري: المصدر السابق، ص 89.

4 – نفسه: ص 112.

5– المد القروي: كان من المكاييل السائدة في بلاد المغرب وكان أهل المغرب يخرجون به زكاة الفطر،انظر البكري ص 275.

6– المد النبوي: جلب من المدينة المنورة إلى بلاد المغرب والأندلس، كان هذا المد هو الذي تخرج به زكاة الفطر أي انه كان يساوي الرطل وثلث الرطل؛ وهو ما يعادل 16 أوقية ينظر البكري ص 189.

7– المقديسي: المصدر السابق، ص 240.

8 – جودت: المرجع السابق ص 622.

9– البكري: المصدر السابق، ص 145.

4- الصحفة:

هي من المكاييل المستعملة في كيل الحبوب والتمور وغيرها، [1] وخصها البكري لأهل تنس ونكور إذ أن كيلهم يسمى الصحفة؛ وهي 48 قادوسا والقادوس ثلاثة أمداد من مد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي أنها تساوي 144 مد نبويا [2]، وفي تلمسان كانت الصحفة تساوي 60 صاعا، كما أطلق لفظ الصحفة على الوسق وهو المكيال الأكثر استعمالا في عصر الموحدين[3]

5- الصاع:

وهو يعادل أربعة أمداد نبوية[4]

6- الوسق:

هو أكثر المكاييل استعمالا وانتشارا في بلاد المغرب، [5] حيث ورد عن الدرجيني: "إن عندنا أرضا كريمة قدر الكساء يحمل البعير وسقه حبا" وذكر الثمني مشيرا إلى انه يساوي ستون صاعا وأضاف قائلا في الوسق أربعة مائة رطلا، اما ضياء الريس فذكر أن الوسق ستون صاعا، وهو يساوي ثلاثة مائة وعشرون رطلا أي ما يعادل خمسة اقفزة[6].

1 - سهام دحماني: المصطلحات الاقتصادية في كتب النوازل، نوازل المازوني نموذج، منشورات مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة منتوري قسنطينة 2011 ص 127.

2 - البكري: المصدر السابق، ص 62.

3 - كربوع: المرجع السابق، ص 121.

4 - الونشريسي :المصدر السابق ص 400.

5 - الوسق: بقتح الواو وسكون السين أصله ومعناه الحمل، وهو مكيال كان مستعملا بالمغرب، سعته ستون صاعا، أنظر محمد عمارة المرجع السابق ص 622.

6 - جودت: المرجع السابق، ص188.

7- الحفنة:

يري برنشفيك انه لا ينبغي إغفال المكاييل الممثلة في أيدي البشر والمستعملة بكثرة، بالرغم من قلة دقتها ومنها القبضة والحفنة، [1] والحفنة هي مليء اليدين من الكيل بوضعها جنب إلى جنب[2].

إلى جانب هذه الموازين والمكاييل التي ذكرناها، فقد استخدمت أيضا بعض الوحدات القياسية(المقاييس)، والتي استعملت في مختلف المعاملات التجارية لقياس الأطوال وأهمها:

8- الذراع العربي:

طوله 0.48 متر واستمر العمل به طيلة العصرين ألموحدي والحفصي؛ وهو ينقسم إلى عدة أجزاء منها الشبر ويبلغ طوله 0.24 متر ، والقامة وهي محصورة ما بين 1.65 متر و 1.80 متر[3].

9- الذراع الملكية :

طوله 0.47 متر وهو مقياس طولي موحد في كل أسواق القماش داخل القيصرية[4].

1 - برنشفيك: المرجع السابق، ص 263.

2 - جودت: المرجع السابق، ص 189.

3 - برنشفيك:المرجع السابق، ص 263.

4- بسام كامل عبد الرزاق شقران : تلمسان في العهد الزياني(633هـ-962هـ) (1235م-1555م)، رسالة ماجستير تاريخ الوسيط، إشراف هشام أبو رميلة، جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 1428هـ2002م ص 78.

المطلب الثالث: العملات المتداولة في إيالة الجزائر في العهد العثماني:

أ-النقود الذهبية: سكت الجزائر أنواعا من النقود الذهبية كالدينار والسلطاني وأجزائهما كالنصف دينار، ونصف السلطاني والربع منهما:

1- الدينار: كان الدينار وأجزائه وأضعافه يسك على الطراز الزياني، من حيث الشكل والمضمون[1] وقد بلغ وزن ضعف الدينار اي مابين 4.07 غ و4.47 غ، أما النصف منه فتراوح وزنه من 2.32 غ إلى 2.50 غ [2]

2- السلطاني: هو الدينار الذهبي الجزائري، اتخذ أسمه نسبة إلى السلطان العثماني، وقد كان يعرف أيضا باسم آلتين عند العثمانيين؛ ومعناه النقد الذهبي أما الاروبيون فكانوا يسمونه سكوين الجزائري ، وقد تراوح وزنه مابين 3.25 غ الى 3.50 غ[3]

النصف السلطاني: فيبلغ وزنه ما بين 1.62 غ إلى 1.75 غ [4]، في حين بلغ الربع من السلطاني ما بين 0.80 غ إلى 0.87 غ ، ولان السلطاني كان يسك من معدن الذهب فقد كان قليل التداول حتى انه كان يساوي أكثر من مثيله في القسطنطينية[5].

ب- النقود الفضية: تعتبر الأداة الرئيسية في التعامل النقدي الجزائري في العهد العثماني ويعتبر البوجو أو الريال بوجو الوحدة الأساسية ويساوي 24 موزونة ويقدر وزنه ب10 غ، وتعد العملة الفضية ذات نوعية جد رفيعة.

1- ريال دراهم: تسمي أيضا ثلث ريال بوجو وهو ينقسم الى نوعين: ريال دراهم قديمة وريال دراهم جديدة[6].

---

1 - أنظر الملحق رقم 07.

2 - يمينة درياس : السكة الجزائرية في العهد العثماني، رسالة تخرج شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر،س ج 1987 -1988، ص 92-93.

3- FARRUGIA DE CANADIA : MONNAIS ALGERIENNE DU MUSUEE DU BARDO, REVUE TUNUSIENNE , N°45. TUNIS 1945, P123.

4 -يمينة درياس:المرجع السابق، ص 124.

5 - سبنسر :المرجع السابق، ص 127.

6 -FARRUGIA DE CANADIA :OP CIT-P123.

2- **الربع بوجو** : ويسمى الرابي يتراوح وزنه ما بين 2.04غ الى 4.4 غوهو يساوي 6موزونات.

3- **نصف ريال دراهم أو سدس بوجو**: بلغ وزنه ما بين 1.04غ و 1.07غ.[1]

4- **ضعف بوجو أو زوج بوجو**: كان الأوربيون يسمونه "**بياسترالجزائر**"، أما الدول العربية والمغاربية فكانت تسميه دورو الجزائر لتمييزه عن الدورو الاسباني الذي كان كثير التداول في حوض البحر المتوسط.[2]

5- الصايمة (ثمن بوجو): هي عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف، ودفع الرواتب وتعتبر الأساس في التعامل التجاري اليومي وهي تساوي 50 خمسون أسبر؛ وهو الاسم التركي للدينار الخمسيني؛ حيث نجد هذا اللفظ مستعملا بكثرة في الدواوين الرسمية التي يشرف عليها موظفون أتراك[3].

6- **الموزونة**: هي قطع فضية صغيرة الحجم تساوي2.9 اسبر ويصل وزنها 24/1 بوجو وهناك زوج موزونة وتساوي ربع ريال[4].

ج- النقود النحاسية:

سكت الجزائر العديد من النقود النحاسية كالخروبة، الدراهم، زوج دراهم، خمس دراهم صغار.

1- **الخروبة**: تعتبر الوحدة الأساسية في النقود النحاسية ، ويسميها الأوربيون "**البورب**" وهي خليط بين النحاس والفضة؛ وتساوي نصف موزونة وسدس درهم واستعملت لمدة طويلة كوحدة حسابية.

2- **نصف خروبة**: قيمتها حوالي 24/1 بوجو.

3- **دراهم صغار**: تساوي قيمتها 29/1 موزونة.

4- **خمس دراهم صغار**: وهي قطع نقدية نحاسية بلغ وزنها حوالي خمسة آسبر[5]

1- FARRUGIA DE CANADIA :OP CIT-P 124.

2 - سبنسر: المرجع السابق، ص 127.

3 - مروش: المرجع السابق، ص 42.

4 - سبنسر:مرجع سابق، ص 129.

5 - سعيدوني: النظام المالي المرجع السابق، ص 206.

والنقود المستعملة في العهد العثماني ليست كلها محلية الصنع؛ بل هناك أيضا العملة المستوردة، ذات الأصل الأجنبي ومنها العملة التونسية، والعملات الاسبانية والمغربية وعملات الأقطار العثمانية بالمشرق، والعملة المصرية بنوعيها الذهبية والفضية، وعملات الدويلات الايطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا.إلا أن العملات التي احتلت مكانة قوية في الأسواق الجزائرية هي العملات التونسية والمغربية بحكم؛ علاقات الجوار وتشابه أنظمة الحكم وأيضا التعاملات التجارية القوية بينهم[1]

ومن أهم العملات التونسية التي كانت متداولة في الجزائر نذكر الدرهم الناصري ثم الناصري الحيدري، نسبة إلى حيدر باشا الحاكم العثماني الأول لقيروان سنة 982هـ- 1574م وكذلك الريال الفضي التونسي والربع منه.

أما عن العملات الاسبانية التي كانت متداولة نذكر:

الدبلـون: وهو دينار مصنوع من الذهب

الدوكـــة:تعادل في قيمتها لدينار الذهبي.

الكرونـــة: تسك من الفضة الخالصة وكانت كثير ة الرواج بين دول البحر المتوسط.

الدورو الاسبانـي أو الريـال الاسبانـي: كان من بين أهم العملات الرائجة في الأسواق التجارية بالمدن الرئيسية ببلد المغرب كبجاية،وهران،تلمسان،تونس،المغرب الأقصى [2]

ولكن بالرغم من شيوع هذه العملات الأجنبية وتنوعها إلا أنها كانت تعتبر عملات ثانوية بالنسبة للعملات المحلية، التي عززت مكانها في مجالات التعامل النقدي ، ونالت ثقة التجار بسبب قوة استعمالها وتداولها اليومي، وكذلك بسبب محافظتها على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة[3].

1 - سعيدوني: المرجع السابق، ص189-206 .

2 - نفسه: ص 197،198.

3 - نفسه : ص 204-205 .

خلاصة:

لقد مرت العملة الجزائرية بفترات استقرار مالي منذ عام 1035هـ- 1625-م إلى غاية 1097هـ 1685م وكان سبب هذا الاستقرار سيادة القروش الاسبانية؛ حيث تميزت الفترة مابين 1138هـ-1231هـ / 1725م-1815 م بتطور العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا، وكان نتيجة هذا التطور والتداول التجاري زيادة تداول العملة الفضية في الجزائر.

أما الفترة الأخيرة من العهد العثماني 1231هـ-1246هـ/ 1815-1830 فقد دخلت العملة الجزائرية في أزمة وبخاصة مع بداية 1816، حيث انتهت فترات استقرار العملة في الجزائر واتسمت هذه الفترة بانخفاض سريع في قيمة الدرهم ووحداته الحسابية ، فبحسب بعض الوثائق الرسمية تم إصدار قرار رسمي بين 21 نوفمبر و20 ديسمبر 1232هـ - 1816م يقضي بتخفيض قيمة العملة بنحو الربع ، ونص قرار رسمي أخر مؤرخ 26 اكتوبر1817 يقضي بصرف الدورو ب06 ستة ريال دراهم صغار، وصار السلطاني القديم يصرف ب15 ريال دراهم صغار والسلطاني الجديد يصرف ب13.5 ريال دراهم صغار. ومما زاد في تدهور قيمة العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني هي الأزمات الديموغرافية والأمراض، والأوبئة،كالطاعون والكوليرا والكوارث المتتالية كالجفاف والقحط والجراد إضافة إلى الثورات الشعبية ؛ التي اندلعت في الداخل ولق بلغت الأزمة المالية أوجا بخاصة في الفترة ما بين1232-1233هـ/ 1816م- 1817م .

الخاتمـــــة

توصلنا من خلال دراستنا لموضوعنا هذا إلى عدة نتائج، نقتصر على أهمها :

- تحكم جملة من العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والتاريخية في طبيعة العلاقات التجارية بين أقطار المغرب العربي في الفترة المدروسة.

- العلاقات التجارية بين الجزائر والأقطار المغاربية، لم تصل أبدا إلى حد القطيعة، رغم كثرة العوائق التي حالت دون تطورها.

- التدهور الذي كانت تعرفه العلاقات السياسية بين الأقطاب المغاربية أحيانا، لم يكن ليساعد على ازدهار المبادلات التجارية .

- حالة الطرق السيئة واضطراب الأمن بها والانتشار المتكرر للأوبئة كانت كلها عوائق في وجه ازدهار وتطور الحركة التجارية .

- أهمية عامل الحج الذي كان يحرك قافلة الحجاج والتجار سنويا ، مما جعل المبادلات التجارية مستمرة في جميع الأحوال والظروف.

- توفر الإيالات المغاربية الخاضعة للحكم العثماني على مقومات إقتصادية و إجتماعية وثقافية أهملها العثمانيون حيث كان بالإمكان استغلالها للنهوض بهذه المنطقة إقتصاديا وسياسيا لمواجهة القوى الأوربية المتكالبة على المنطقة.

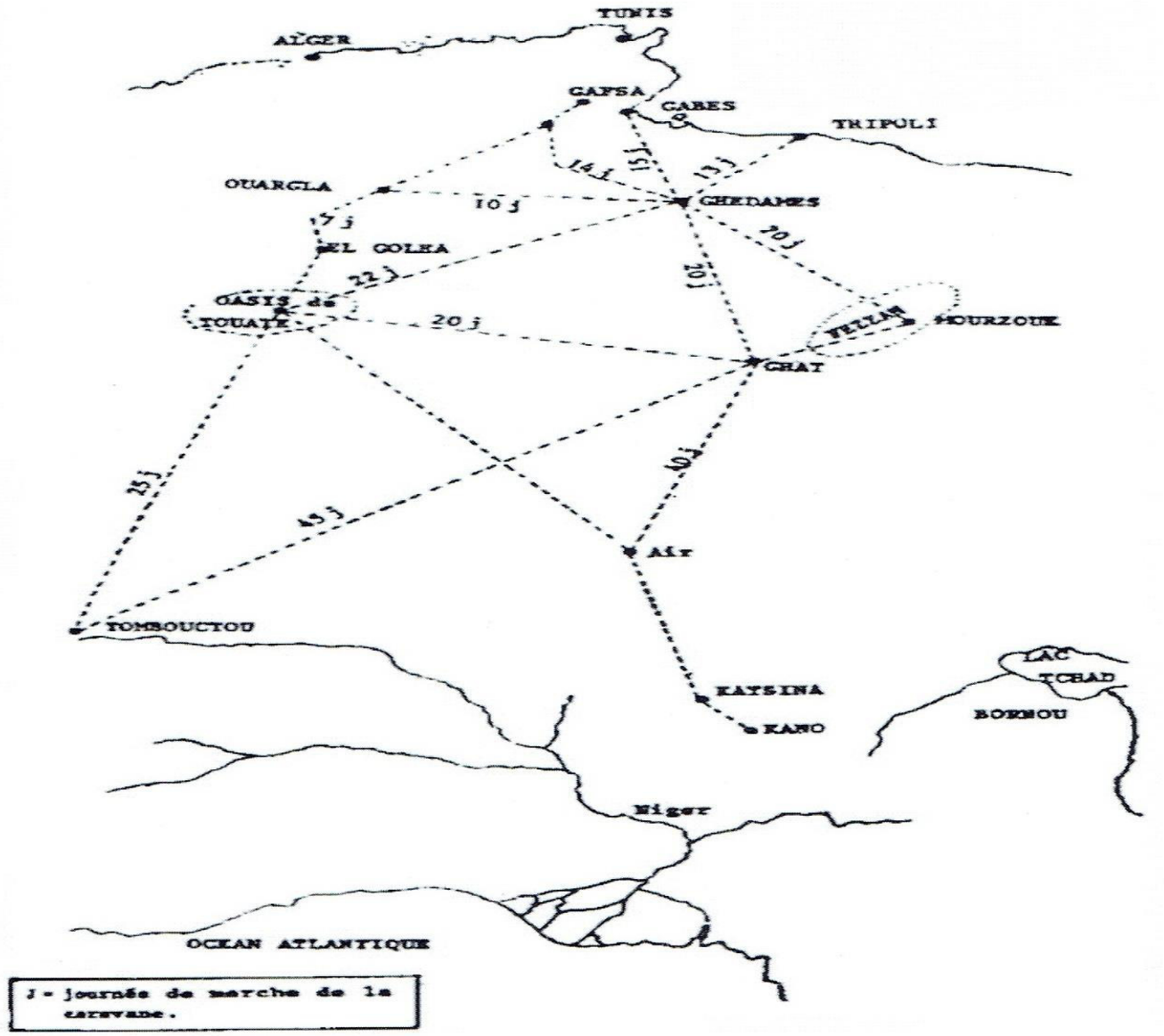
الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة جغرافية توضح الطرق التجارية الرئيسية لأيالة طرابلس مع أجزاء من إيالة تونس والجزائر[1].



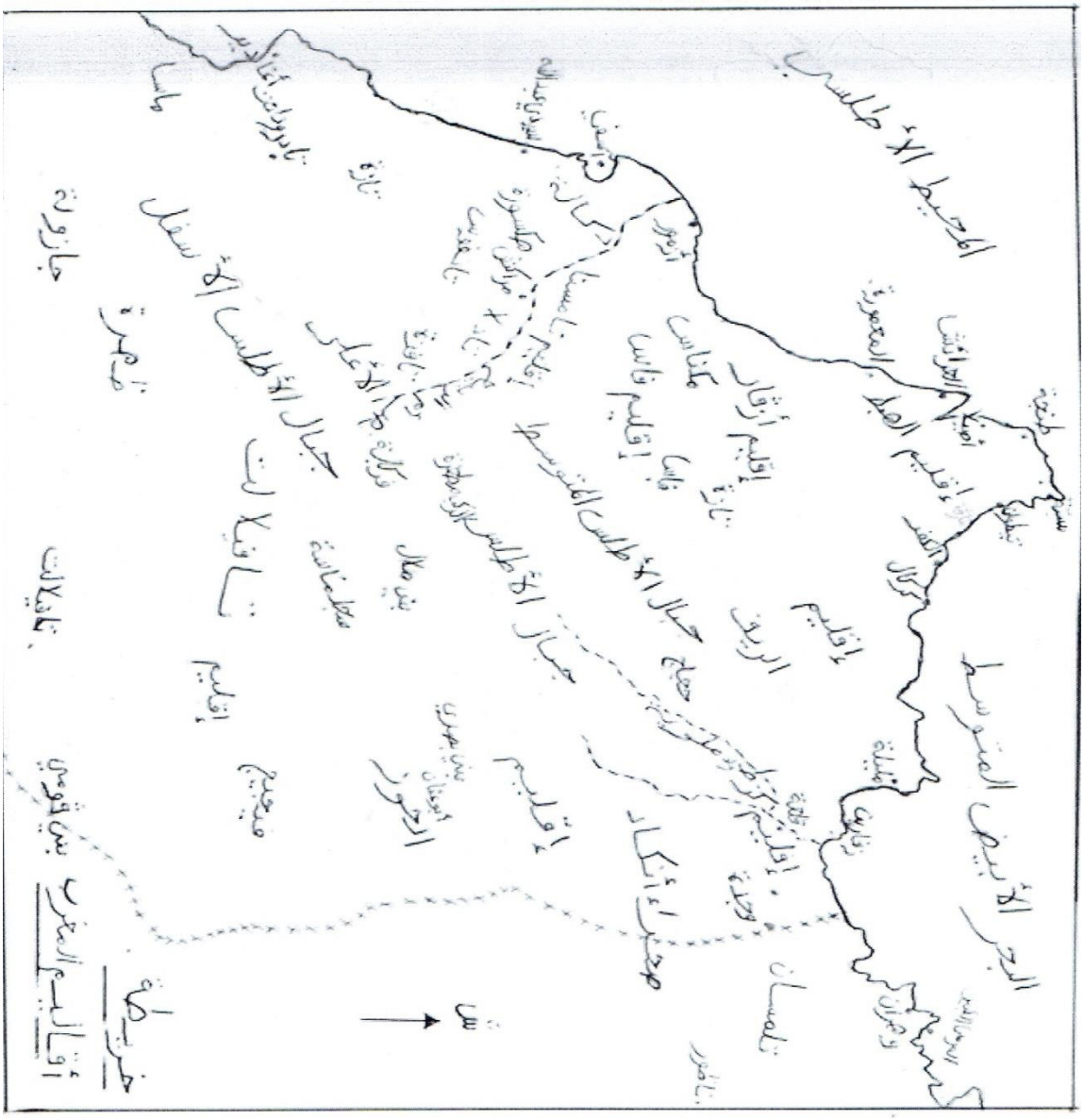
[1]- Revue de Lorient de l'Algérie et des colonies,N°8,paris ,1850.

الملحق رقم: (**02**) خريطة تبين أهم طرق ومسالك تجارة القوافل الصحراوية الرابطة بين إيالتي وتونس وطرابلس وجزء من الجزائر [2].



[2] -E carette.commerce de l'Algérie avec la frique centrale et les états barbaresques. Paris. imp. guyot 1844.P2

الملحق رقم 03: خريطة جغرافية توضح أهم الأقاليم الداخلية والمدن الساحلية بالمغرب الأقصى المتاخمة للحدود والمدن الغربية (تلمسان)د مع إيالة الجزائر[3].



[3]-الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي ص 168.

الملحق رقم 04 : قيم بعض المنتجات (زيت قماش قمح) بالدنانير الخمسينية[4]

بقر (بدون تعيين الصنف)

السنة	دخ
1585	6,50
بداية قرن 17	28؛ 38,50
1638-1637	23,20
1642	30

قلة الزيت:

السنة	دخ
1625-1624	6,50
1634	6,50
جويلية 1655	7

ذراع القماش حسب الصنف في 1609-1610:

ذراع قماش صوف	5,75
ذراع كمخة حرير	42
ذراع ملف	108
رطل حرير	18

قطيفة وملف في سنة 1618: 1,75 زياني للذراع.

صاع قمح:

السنة	
سبتمبر 1595	4,95دخ
نوفمبر-ديسمبر 1607	3,33 زياني
نوفمبر 1653	4دخ
1653	8,12دخ

[4] - المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد االعثماني العملة الأسعار و المداخيل ،الجزء الأول ،ص 93.

الملحق رقم 05 : قيم بعض المنتجات و السلع في العهد العثماني بالدينار الخمسيني[5]

– وفي رسم تركة لتاجر كبير (بداية سبتمبر 1611) هذه الأسعار بالدينار – الخمسيني (دخ):

قنطار حديد	44	بساط	30
قنطار فلفل أسود	185	طبق نحاس كبير	45
عمامة جديدة	4	شكارة (جراب)	1,75
عمامة	16	منجل	0,25
عمامة	18	بلطة	1
شاشية	2,50	ميزان	8
شاشية	2,67	صندوق	25
ذراع شريط	0,12	فاس	1
عقد جوهر	260	إبريق	1
عقد	165	برمة	15
قميص	4	طبق	2
مضربة كبيرة	16	كانون	4
مضربة صغيرة	5		

وفي رسم بتاريخ جانفي 1649 (ع. 75) هذه الأسعار (دخ):

طبق نحاس	1,95	2,17	3,50	4,25
صندوق	4,10	18		
مضربة	28	31		
برمة	5	17		
كرسي	8			
إبريق	3,30			

[5]- المنور مروش : دراسات عن الجزائر في العهد االعثماني العملة الأسعار و المداخيل ،الجزء الأول، ص91.

الملحق رقم 06: أسعار من وثائق مختلفة لبعض السلع في العهد العثماني مرتبة حسب التسلسل الزمني بالدنانير الخمسينية [6]

وهذه أسعار من وثائق مختلفة (ع. 28؛ ع. 34؛ ع. 38؛ ع. 73-74؛ ع. 75) مرتبة حسب التسلسل الزمني بالدنانير الخمسينية.

سعر قفطان:

السنة	دخ
1558	6
1590	18
1645	107
1649	29
1649 (بخيط الذهب)	300

برمة نحاس:

السنة	دخ
1580	1,10
1611	15
1615	15
1649	17

حصان:

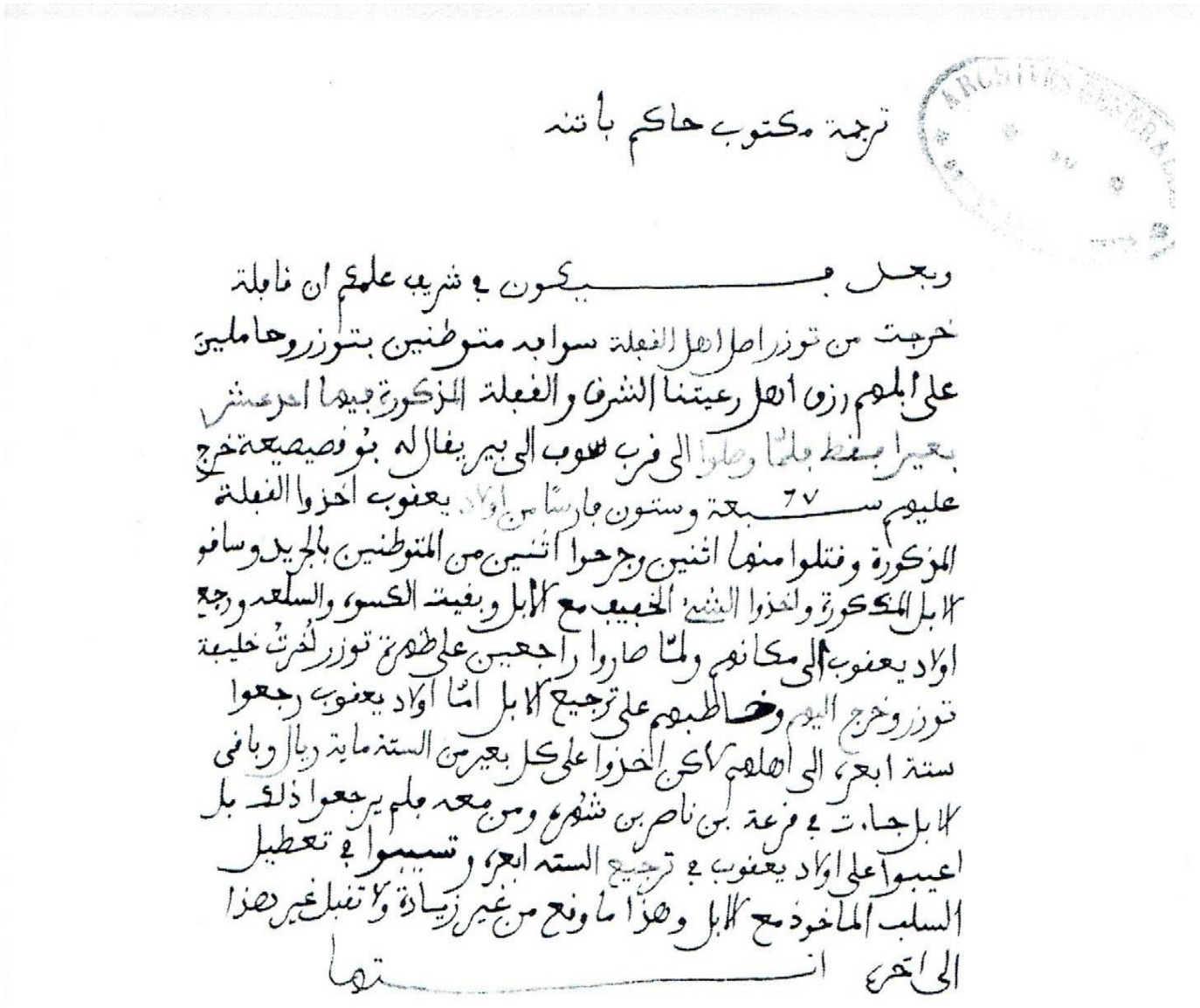
السنة	دخ
1580	3
1642	61

بغـــل:

السنة	دخ
1590	90 ; 52
1599	100
1609	140
1624	157

6- مأخودة من كتاب المنور مروش ، دراسات عن الجزائر في العهد االعثماني العملة –الأسعار و المداخيل الجزء الأول ص 92.

الملحق رقم 07 : مراسلة من حاكم باتنة بالجزائر يوضح فيها تعرض قافلة تجارية قادمة من تونس إلى الجزائر للإغارة مع قيمة الخسائر المادية والبشرية[7]

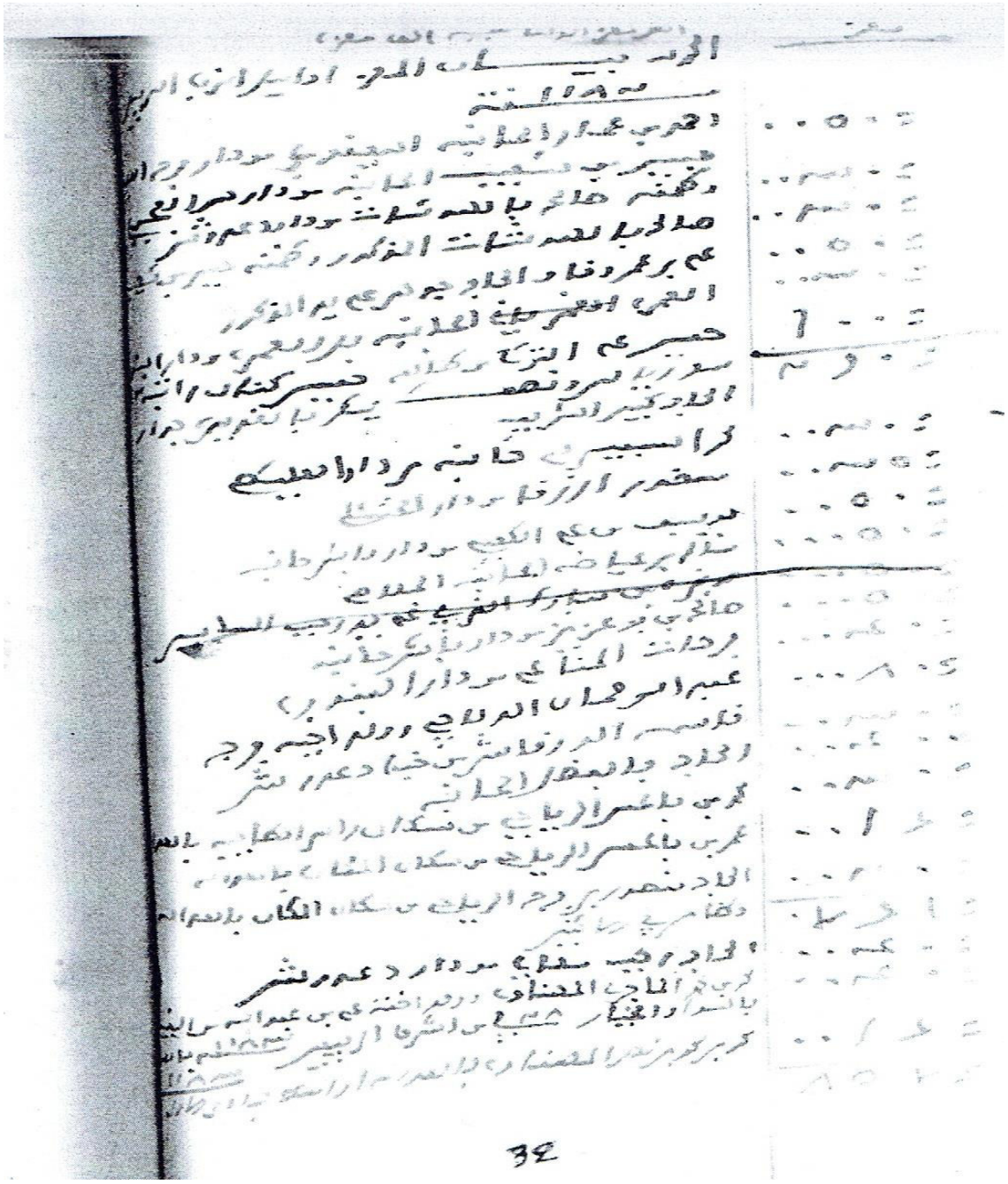


ترجمة مكتوب حاكم باتنة

ويجل ب[illegible] يكون ع شريف علمكم ان قافلة
خرجت من توزر اصل اهل القفلة سرايه متوطنين بتوزر وحاملين
على ابلهم رزق اهل رعيتنا الشرف والقفلة المذكورة فيها اربعشر
بعيرا بسفط بلما وصلوا الى قرب سطوب الى بير يقال له بئو صيصعة خرج
عليهم سبعة وستون فارسا من اولاد يعقوب اخذوا القفلة
المذكورة وقتلوا منها اثنين وجرحوا اثنين من المتوطنين بالجريد وسافو
الابل المذكورة واخذوا الشيء الخفيف مع الابل وبقيت الكسو والسلعة ورجع
اولاد يعقوب الى مكانهم ولما صاروا راجعين على ظهر توزر لقيت خليفة
توزر وخرج اليهم وخاطبهم على ترجيع الابل اما اولاد يعقوب رجعوا
ستة ابعر الى اهلهم لاكن اخذوا على كل بعير من الستة مايتي ريال وباقي
الابل جاءت ع فرعة بن ناصر بن شهرة ومن معه فلم يرجعوا ذلك بل
اعيبوا على اولاد يعقوب ع ترجيع الستة ابعر وتسببوا ع تعطيل
السلب الماخوذ مع الابل وهذا ما وقع من غير زيادة ولا تنقيل غير هذا
الى اخره انتهى

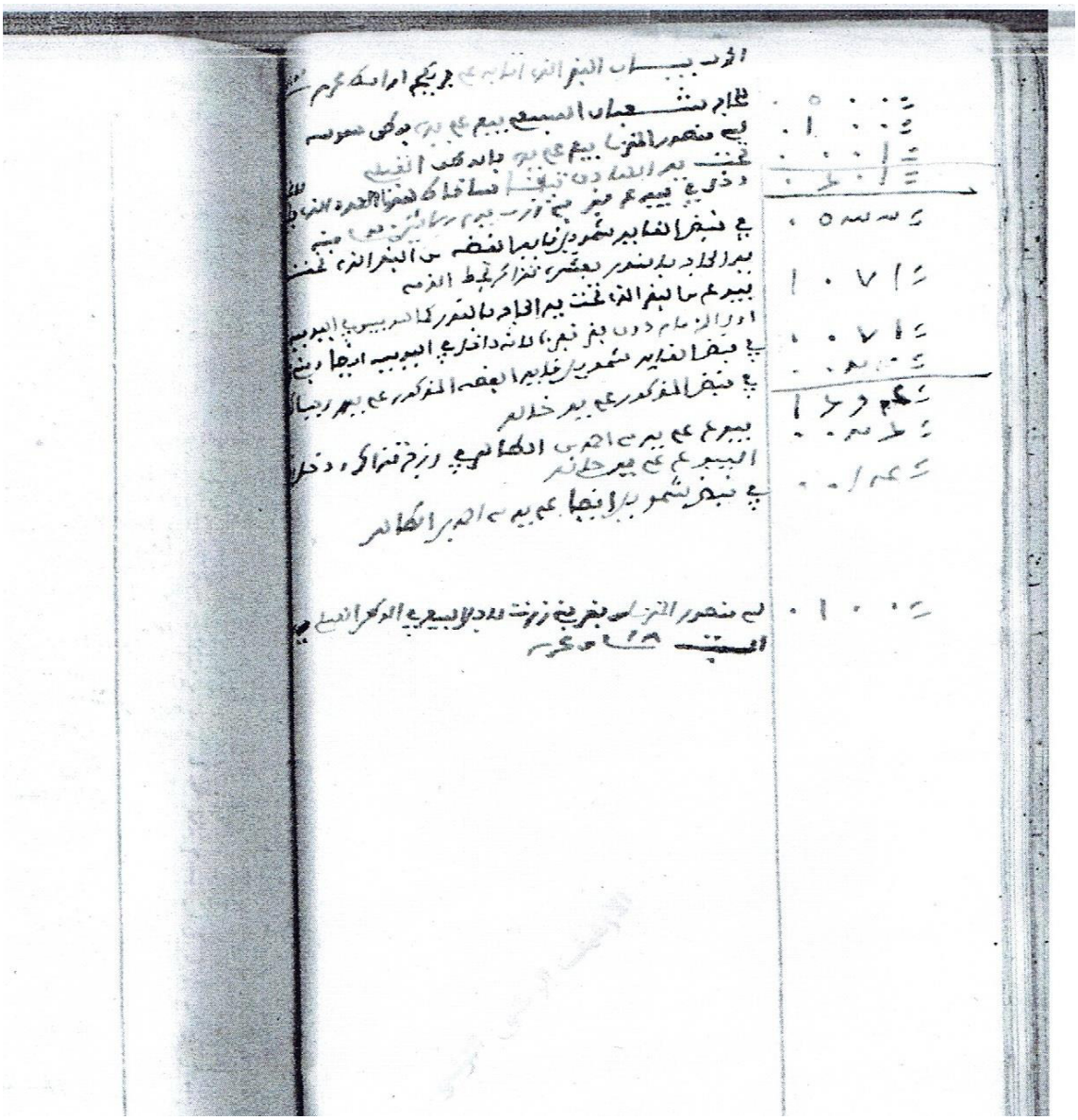
[7]-الأرشيف الوطني التونسي : قسم السلسلة التاريخية ،الحافظة 212 ،الملف،237 الوثيقة17، مأخوذة من كتاب عمار بن خروف ،العلاقات الجزائرية التونسية في عهد الدايات، 1711م/1830م،ص113.

الملحق رقم 08 : مراسلة بعث بها حاكم عمالة قسنطينة الى الدولة التونسية للنظر في قضايا الاغارات المتكررة على القوافل التجارية الجزائرية[8]



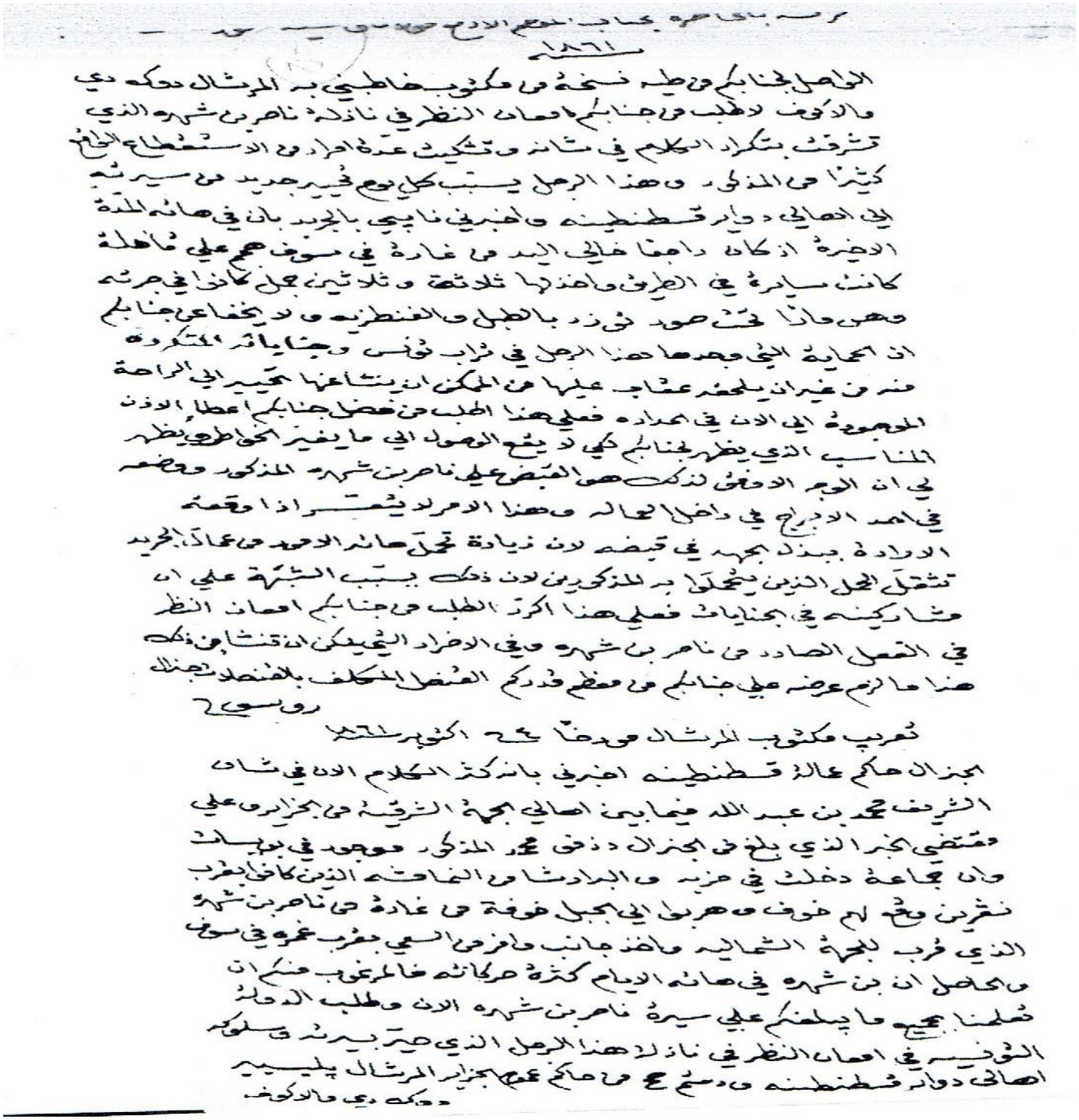
[8]- الارشيف الوطني التونسي: الحافظة 212، الملف237 ،الوثيقة 15 ،مأخوذة من مذكرة العلاقات الجزائرية التونسية في عهد الدايات، 1711م/1830م،ص114.

الملحق رقم09 :بيان يحتوي في الجهة اليمنى على عدد البقر و، وعلى الجهة اليسر على أصحاب البيوع في تونس من الجزائريين [9]



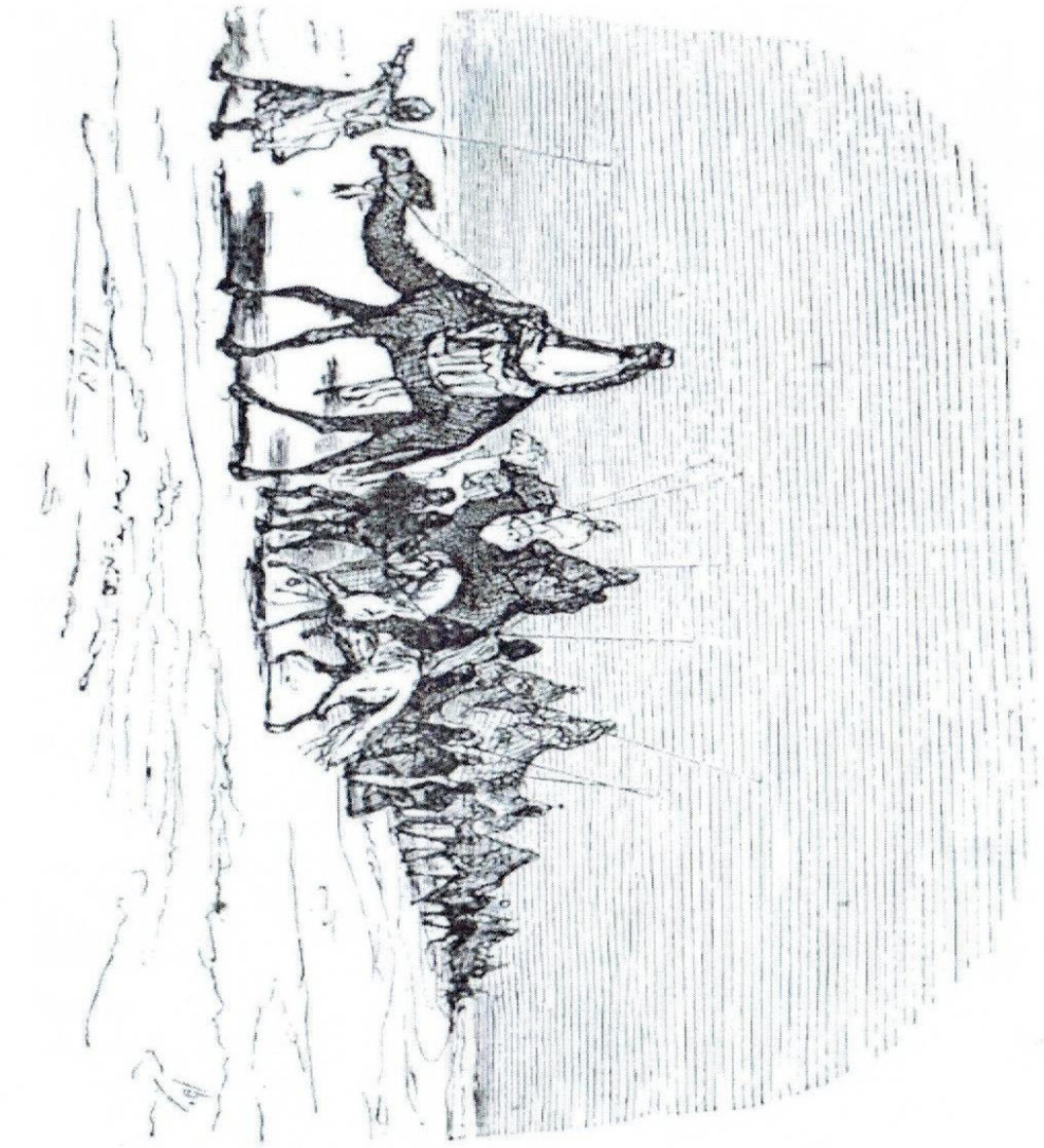
[9] – الأرشيف الوطني التونسي :الدفتر رقم ،1967، ص23.

الملحق رقم10 : بيان يحتوي في لجهة اليمنى على عدد الماعز وفي الجهة اليسرى على أصحب البيوع في تونس من قبل الجزائريين[10] .



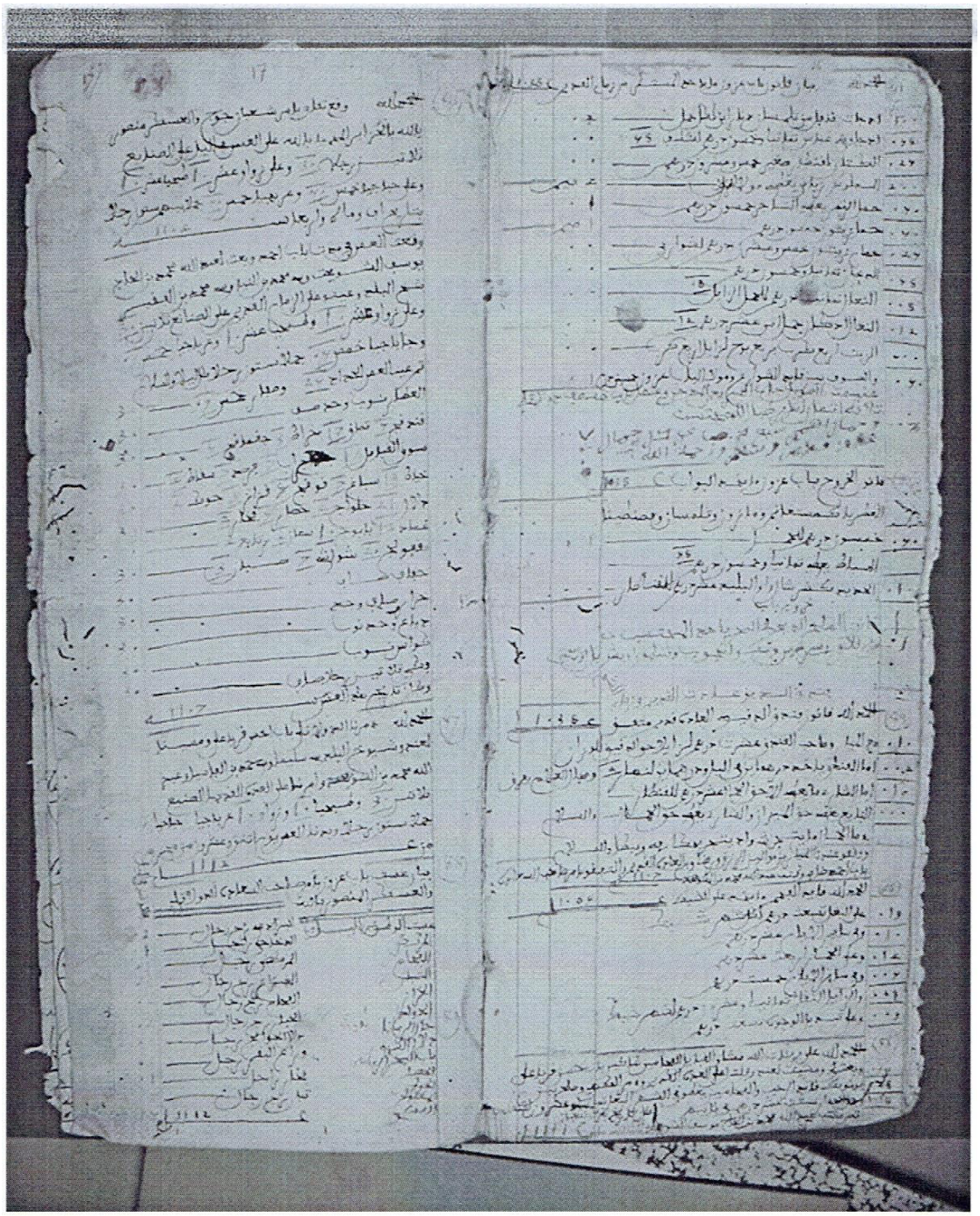
[10] الأرشيف الوطني التونسي: الدفتر رقم 1967، ص 32.

الملحق رقم 11: صور خيالية لأحد القوافل العابرة للصحراء ، يتقدمها دليل و تتبعها مجموعات بشرية منهم من يسير على أقدامه و منهم من يركب الخيول و الجمال[11] .



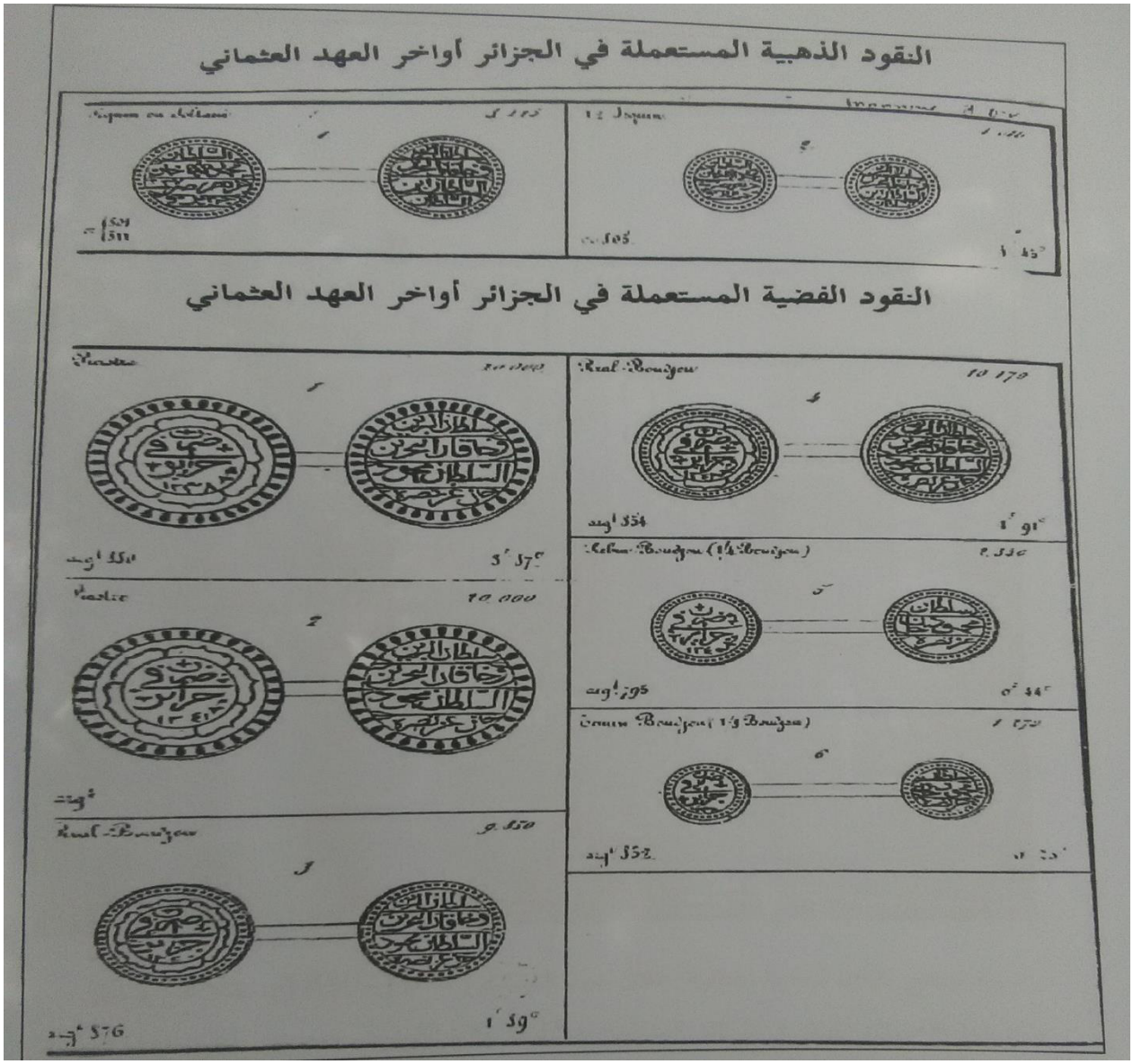
[11] - Tallon (A) , la caravane contes orientaux ,deuxieme édition ,paris, hachette,1861,p01.

الملحق رقم (12): وثيقة تبين الضريبة المفروضة على كل حمل ، خاصة بأحد القوافل الاتية من تلمسان تحمل سلع مغربية الى سوق الجزائر[12].



[12] - قانون أسواق الجزائر:مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 2311 ،ص 16.

الملحق رقم (13): صور للنقود الذهبية المتداولة في إيالة الجزائر في العهد التركي [13].



[13]- ناصر الدين سعيدوني :النظام المالي، ص343.

المراجع

قائمة المصادر :

1-القرآن الكريم .

2-السنة النبوية الشريفة.

3- الوثائق الأرشيفية:

- وثائق المحاكم الشرعية مركز الأرشيف الوطني الجزائر : ع13 -ع24- ع112-ع113.
- قانون أسواق الجزائر مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 2311ص 16.
- الأرشيف الوطني التونسي قسم السلسلة التاريخية الحافظة 212 الملف237 الوثيقة17.
- الحافظة 212 الملف237 الوثيقة .15
- الدفتر رقم 1967 ص23.
- الدفتر رقم 1967 ص 32.

4-إبن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان،دط، دار العربية للكتاب، تونس، مج2، ج3،1999.

5-إبن حوقل: صورة الأرض، د ط، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، تونس،1992.

6-إبن خلدون عبد الرحمان: تاريخ ابن خلدون كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، طبعة مصححة إعتني بها أبو حبيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض السعودية 1999.

7-ابن فضل عمر شهاب الدين: مسالك الأبصار في مسالك الأمصار، تح، كامل سليمان الحيدري ،ج4، ط1، دار الكتلة العلمية، الجزائر 2010.

8-الإدريسي الشريف محمد بن محمد بن عبد الله: (ت.560هـ/1166م)، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، دط، لندن، 1863م.

9- الأغواطي: رحلة الأغواطي الحاج إبن الدين في شمال إفريقيا والسودان والدرعية، تر و تح ،أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع الجزائر، 2001.

10- برنشفيك: تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي، من القرن الثالث إلى نهاية القرن الخامس عشر تر،حمادي الساحلي، ج،2 ط1، دار الغرب الإسلامي، بيرووت 1988م.

11- البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز: المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، د ط ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة د ت.

12- ابن حوقل أبو القاسم النصيبي : المسالك والممالك، دط، ليدن المحروسة، القاهرة 1872م.

13- بو لعسل أحسن : الضرائب في المغرب الإسلامي، منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (86-668هـ)(715-1269م)، تح، عبد العزيز فيلالي، ط1 ،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، د م ن 2013 .

14- التمقروتي ابوالحسن عمر بن علي: النفحة المسكية في السفارة التركية، تق و تح، محمد الصالحي، دار السويدي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة،2007 .

15- الحميري محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار، تح: إحسان عباس ط2، مكتبة لبنان، 1984م.

16- الدباغ أبو يزيد عبد الرحمان بن محمد الانصاري:(ت636-1297م) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، أكمله وعلق عليه ابن ناجي النفوطي: تح:محمد ماضلور، د ط دم ن، دس ن .

17- الدرعي محمد القاضي: رحلة أبي مدين الحجازية لأحمد الصغير السوسي، مجلة التاريخ العربي ع51 الإمارات العربية المتحدة، د س ن .

18- الزياني أبو القاسم: الترجمانة الكبرى في أخبار المعمورة برا وبحرا، تح، عبدالكريم الفيلالي، دار المعرفة للنشر والتوزيع، المغرب،1991.

19- سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972م ص 127.

20- شالر وليام : مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تع تح، اسماعيل العربي، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1982.

21- العياشي أبو سالم عبد الله بن محمد: الرحلة العياشية، تح، سعيد الفضل، وسليمان القرشي، مج1، الامارات العربية، دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006م.

22- كاربخال مارمول: إفريقيا،ج1، تر محمد حجي وأخرون، د ط، مطابع المعارف الجديدة الرباط 1989.

23- مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق، سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، دار البيضاء ،ط1، 1985.

24- مجهول: كتاب تاريخ الدولة السعدية التاكمدارتية، تح، جورج كولان، دط، الرباط،1934.

25- المقدسي ابو عبد الله محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، د ط، دار صابر بيروت، د ت.

26- الورثيلاني الحسن بن محمد: 1193-1194هـ/1779-1780م نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، الرحلة الورثيلانية، مطبعة بيروت فونتانا الشرقية، الجزائر 1908.

27- الوزان الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، تر محمد حجي،ومحمد الأخضر،ط1 ج 2 دار الغرب الإسلامي،بيروت لبنان1989 .

28- الونشريسي أحمد أبو العباس أحمد بن يحي بن محمد التلمساني: (914هـ- 1508م)المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب، تح، جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي،ج1 نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،المملكة المغربية1981م.

قائمة المراجع:

1. أبو القاسم إبراهيم، التجارة بين غدامس وتونس في القرن التاسع عشر، من خلال مراسلات عبد الحميد الغدامسي،تق،عبد الجليل التميمي مؤسسة التميمي للبحث والمعلوماتية، تونس 2000.
2. أبو الهدى الحسن محمد أحكام التسعير في الفقه الإسلامي ط1 دار البشائر الاسلامية، بيروت1421هـ-2000م .
3. بلحميسي مولاي:الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،ط 2، 1981 .
4. بن خروف عمار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، ج،2 دار الأمل للطباعة والنشر، د ط، د ب 2008.
5. بنمليح عبد الإلاه، الاسترقاق في الغرب الإسلامي بين الحرب والتجارة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب، 2003.
6. بوعزيز يحي، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16م إلى مطلع القرن20م، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر،2001 .
7. الجمل شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، المكتبة الانجلومصرية،125 شارع محمد فريد بك، القاهرة،1977.
8. جودت الكريم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجري، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، دس ن.
9. الحافظي علوي حسن، سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، المغرب،1997.
10. حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، دراسة طبيعية وبشرية اقتصادية، الجزائر،1983.
11. الدالي الهادي مبروك، عبد الهادي الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي فيما وراء الصحراء، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 1420هـ/1999م

12. الزبيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث،ط2،الشركةالوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1984.
13. سعيدوني ناصر الدين، شبكة المواصلات بالجزائر، أثناء العهد العثماني،ضمن كتاب البحرية والطرق التجارية العثمانية،إعداد وتقديم عبد الجليل التميمي،أعمال المؤتمر العالمي الثامن للدراسات العثمانية الذي نظم من 15الى 18اكتوبر1988 ، عن الولايات العربية خلال العهد العثماني ،رقم12، تونس ،مؤسس التميمي للبحث والمعلوماتية تونس،2000.
14. سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ،العهد العثماني،دط، الشركة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.
15. سعيدوني ناصر الدين ورقات جزائرية، دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط2 ،الجزائر، 2008 .
16. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1830/1792) دط، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.
17. طريح عبد العزيز شرف: جغرافية ليبيا ،ج3 ،د م ن ،1971.
18. شويتام ارزقي ،المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519–1830)دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009 .
19. طمار محمد:الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، د ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،1983 .
20. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي،(1514–1830)، دار هومة للنشر والطباعة، الجزائر2011.
21. العربي إسماعيل:الصحراء الكبرى وشواطئها،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983م
22. عزي عبد الرحمان :التواصل القيمي الرحلة الورثيلانية، الموسومة بنزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، من تأليف سيدي الحسن بن محمد الورثيلاني،1125-1193هـ،مؤسسة الكنوز والحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011،
23. عمراوي أحميدة:علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبدايات الاحتلال الفرنسي، د ط، دار البعث الجزائر، د س ن.

24. العنتري محمد الصالح: مجاعات قسنطينة، تح تق، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1974 .

25. فارس محمد خير: تاريخ الجزائرالحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، مطابع ألف باء ،د ط، دمشق،1989.

26. فرج محمد فرج:إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977 .

27. محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية.

28. مروش لمنور:دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة الأسعار المداخيل)ج1، دار القصبة للنشر،2009 .

29. منصوري أحمد ابن الطاهر:الدرالمرصوف في تاريخ سوف، دار الهدى، د م ن،دس ن

30. هلاليلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدي، عين مليلة الجزائر،ط2008.

31. بن عمر يحي: احكام السوق النظر والاحكام في جميع أحوال السوق،تقديم جلال على الجهاني، د ط 2012.

قائمة الرسائل الجامعية:

1-بن يدر كريم: الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الحميد لقرش، جامعة تونس، س ج 2004-2005.

2-البياتي بان علي :النشاط التجاري في المغرب الأقصى (القرن 3-5هـ/9-11م) ،إشراف صباح إبراهيم الشيخلي ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ، 1425هـ/2004م.

3-زقب عثمان: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في العلاقات مع تونس ،رسالة ماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر ،إشراف الدكتور يوسف مناصرية ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2006.

4-كربوع مسعود: نوازل النقود والمكاييل والموازين في كتاب المعيار للونشريسي، إشراف رشيد باقة، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2012-2013 .

5-مروان محمد عمر :الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في غدامس خلال العهد العثماني الثاني،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف الدكتور عمار بن خروف، جامعة الجزائر، 2005 .

6-شقران بسام كامل عبد الرزاق:تلمسان في العهد الزياني(633هـ-962هـ)(1235م-1555م)،رسالة ماجستير تاريخ الوسيط، اشراف هشام أبو رميلة ،جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين، 1428هـ2002م .

7-درياس يمينة:السكة الجزائرية في العهد العثماني ،رسالة تخرج شهادة دكتوراه ،جامعة الجزائر،س ج 1987-1988.

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

1. LAPENE : APERCU HISTORIQUE ET TOPOGRAPHIQUE SUR L'ETAT DALGER.

2. FROUA : LE COMMERCE CARAVANIARES DE LA TUNISIE.-

3. F-ELIE DE LA PRIMAUDAIE : LE COMMERCE ET LA NAVIGATION DE L'ALGERIE ,REVUE ALGERIENNE ET COLONIALE, JUIN ,1860.

4. FROUD CHARLE : NOTE HISTORIQUE SUR LAPROVINCE DE COSTANTINE , BEN DJELLAB ,SULTAN DE TOUGGOUR ,R A VOL26,ALGER ,1982.

5. RoHLFS :VOYAGE…OP CIT .

6. IBN ABDOUN :TRAITE SUR LAVIE URBAINE ET LES CORP METIES,TRAD LE VIPROVONCAL, PARIS , MAISON NEUVE,1947.

7. DIEGO DE HAEDO :DE LA CAPTIVITE A ALGER,TRAD MOLINER-VIOLLE, ALGER , 1911 .

8. FRANCOIS SAVARY DE BREVES : RELATION DES VOYAGE DEM ,DE BREVES ,PARIS ,1628 .

9. FARRUGIA DE CANADIA : MONNAIS ALGERIENNE DU MUSUEE DU BARDO, REVUE TUNUSIENNE, N°45, 1945.

10. ROZET ET CARRETTE :LALGERIE PAR M LES CAPITAINES DE GENIE, PARIS, 1850 .
11. -M-KADDACHE. LALGERIE DES ALGERIAN.

المقالات:

1. بشي إبراهيم: أهمية حوض غدامس الحضارية، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 10د، س ن .

2. دحماني سهام: المصطلحات الاقتصادية في كتب النوازل، نوازل المازوني نموذج، منشورات مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة منتوري قسنطينة 2011.

3. سعيدوني ناصر الدين :ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني، مجلة الاصالة، عدد خاص، الجزائر 1977.

4. غانم عماد الدين: رحلة رولفس الأولى أواخر1864، ضمن أعمال الندوة العلمية تاريخ غدامس ، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية 2003.

الفـهارس

الفـــروع	العنـــــــاويـــــن	الصفحـــة
	مقدمـــــة	**7-2**
	مدخـــل	**12-8**
المبحث الأول	الطرق التجاريـة في بلاد المغـــرب	**26-13**
المطلب الأول	الطـرق والمسالـــك	**21-14**
	المخاطـــر التي تهدد التجارة والطـرق التجاريـة	**24-22**
المطلب الثاني	المراكز التجارية	**25**
	العوامل المتحكمة فيها	**25-26**
المبحث الثاني	العلاقات التجارية بين دول المغرب خلال القرنين 11-12هـ/17-18 م	**61-27**
المطلب الأول	العلاقات التجارية بين الجزائر والمغرب الأقصى	**37-28**
المطلب الثاني	العلاقة التجارية بين الجزائر وتونس	**47-38**
المطلب الثالث	العلاقات التجارية بين الجائر وطرابلس الغرب	**61-48**
المبحث الثالث	النظم التجارية	**76-61**
المطلب الأول	الرقابة على الأسواق-السلع- الأسعار -الضرائب	**69-63**
المطلب الثاني	الموازين والمكاييل والقياسات	**72-67**
المطلب الثالث	العملات المتداولة في الجزائر في العهد العثماني	**79-76**
	الخاتمـــــة	**81**
	الملاحـــق	**95-82**
	المصـادر والمراجـــع	**105-97**
	الفهـــارس	